المهندس عبد موسى النهار وسعادة النائب المهندس منير صوبر بشأن زيادة الغرف الصفية في قرى الذراع ، ابو السوس ، الدبة ، الرجاحة ، الالمانية ، القصبات ، البصة ، عراق الامير .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير التربية والتعليم وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء) .

معالي رئيس المجلس : موافقة .

موافقة .

– وهنا انصت الجميع لسماع اذان الظهر – تفضل سعادة المقرر .

السيد مقرر اللجنة :

١٤ – اقتراح برغبة رقم (١٤٠) تاريخ ١/٣/ ١٩٩٤ والمقدم من سعادة النائب المهندس عبد موسى النهار وسعادة النائب المهندس منير صوبر بشأن التوسع في ايصال التيار الكهربائي في قرى ابو السوس ، السعيد ، الدبة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية) .

حكـــم خير   اللجنـــة الاداريـــة

أمين عام مجلس الامة

معـــالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟

موافقة .

السيد مقرر اللجنة : معالي الرئيس الاخ خليل حدادين يقترح على الاخوان ان نقترح على معالي وزير الداخلية تغيير اسم قرية الالمانية الى اسم اخر .

معالي رئيس المجلس : زملائي الكرام اما وقد انتهينا من جدول الاعمال سيكون لنا بعد عشرة دقائق لقاء مع دولة رئيس الوزراء في قاعة الصور .

– انتهـــت الجلســـة –

أمين عـــام مجلس الامـــة
حكـــم خير

معـــالي رئيـــس المجلس
المهندس سعد هايل السرور

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ٢١/ رجب /١٤١٥ هجرية ، الموافق ٢٤/١٢/١٩٩٤ ميلادية .

العدد (١٥)   المجلد (٣٢)

– جدول الاعمال –

الصفحة

الصفحة

ب – مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ واقراره

وتحدث السادة النواب التالية اسماؤهم :

١ – سعادة السيد ابراهيم سمارة .
٢ – سعادة السيد مفلح اللوزي .
٣ – سعادة السيد سميح الفرح .
٤ – سعادة الدكتور نادر ابو الشعر .
٥ – سعادة السيد بسام حدادين .
٦ – سعادة السيد صالح شعواطة .
٧ – سعادة السيد مفلح الرحيمي .
٨ – سعادة الدكتور احمد القضاة .
٩ – سعادة السيد محمد عودة نجادات .
١٠ – سعادة الدكتور نزيه عمارين .
١١ – سعادة الدكتور فرح الربضي .
١٢ – سعادة السيد فياض جرار .
١٣ – سعادة السيد فواز الزعبي .
١٤ – سعادة السيد حماد ابو جاموس .
١٥ – سعادة السيد طلال عبيدات .
١٦ – سعادة السيد عبدالله اخو ارشيدة .
١٧ – سعادة السيد علي الشطي .
١٨ – سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة .
١٩ – سعادة السيد نواف القاضي .

١ – مطالب محافظة العقبة والبادية الجنوبية كما قدمها سعادة السيد محمد عودة نجادات المحترم .

٢ – مطالب محافظة البلقاء كما قدمها سعادة النائب السيد علي الشطي المحترم

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي **المهندس سعد هايل السرور** وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد **حكم خير** .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :
د. بسام العموش .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
السيد بدر الرياطي ، د. احمد الكوفحي ، السيد حاتم الغزاوي، السيد احمد الكساسبة.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
السيد محمد الحنيطي ، د. همام سعيد ، السيد منير صوبر .

وحضر من الحكومة :

١ – دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢ – معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ – معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤ – معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير التخطيط .

٥ – سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٦ – معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٧ – معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

٨ – معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

٩ – معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٠ – معالي السيد سامي قموة : وزير المالية .

١١ – معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٢ – معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٣ – معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .

١٤ – معالي الدكتورة ريما خلف : وزير الصناعة والتجارة .

١٥ – معالي السيد جمعة حماد : وزير الثقافة .

١٦ – معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

١٧ - **معالي السيد عادل القضاة :** وزير التموين .

١٨ - **معالي الدكتور محمد الذنيبات :** وزير دولة للتنمية الادارية .

١٩ - **معالي المهندس منصور بن طريف :** وزير الزراعة .

٢٠ - **معالي الدكتور راتب السعود :** وزير التعليم العالي .

٢١ - **معالي السيد محمد الذويب :** وزير دولة .

٢٢ - **معالي السيد توفيق كريشان :** وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٣ - **معالي الدكتور عبد الله الجازي :** وزير دولة .

٢٤ - **معالي السيد هشام التل :** وزير العدل .

٢٥ - **معالي السيد يوسف الدلابيح :** وزير دولة .

٢٦ - **معالي السيد طلال عريقات :** وزير الطاقة والثروة المعدنية .

وحضر من الامانة العامة :

١ - **السيد نذير عطيات .**

٢ - **السيد علي الحسبان .**

٣ - **السيد محمد الرديني .**

٤ - **السيد غسان النجداوي .**



معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي عن الجلسة الصباحية .

جـ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش المحترم .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣ - أ - قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون الموازنة العام للسنة المالية ١٩٩٥ .

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة المالية .

السيد سمير الحباشنة مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٤)

قرار اللجنة المالية لمجلس النواب حول

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس اللنواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات صباحية ومسائية ابتداءاً من تاريخ ٨ / ١٢ / ١٩٩٤ ولغاية ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة المهندس سمير حباشنة وأعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة :

المهندس سمير قعوار ، الدكتور صالح ارشيدات ، الدكتور هاشم الدباس ، المهندس منصور بن طريف ، سميح الفرح ، المهندس عبد موسى النهار ، محمد داودية ، الدكتور نادر ابو الشعر ، ذيب أنيس ، محمد الخنيطي ، الدكتور محمد عويضة ، علي الشطي ، ضيف الله المومني ، منير صوبر ، الدكتور عبد الحافظ الشخانبة .

وحضر جانبا من اجتماعات اللجنة معالي رئيس مجلس النواب المهندس سعد هايل السرور كما حضر اجتماعات اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية لمجلس الاعيان .

وحضر جميع هذه الاجتماعات معالي وزير المالية السيد سامي قموة وعطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة السيد عبد الرحمن العجلوني وكبار موظفي وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

كمـــا حضر جانبا من اجتماعات اللجنة السادة النواب : الدكتور عبد الرزاق طبيشات ، الدكتور عبد الله النسور ، الدكتور عوض خليفات ، الدكتور عبد الله العكايلة ، الدكتور محمد عضوب الزبن ، عبد الكريم الكباريتي ، الدكتور احمد القضاة ، أنور الحديد ، عبد الكريم الدغمي ، حـــاتم الغزاوي ، مصطفى شنيكـــات ، خـــالد عبد النبي ، مفلح الرحيمي ، جمـــال الصرايرة ، أحمد الكساسبة ، توجان فيصل ، ابراهيم شحدة ، حماد ابو جاموس ، الدكتور محمد الحاج ، فواز الزعبي ، خليل حدادين ، عبد المجيد الاقطش ، عبد العزيز جبر .

وبتاريخ ٨ / ١٢ / ١٩٩٤ اجتمعت اللجنة المالية مع دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي في لقاء خصص لموضوع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ واستمعت اللجنة من دولته الى شرح مطول ومستفيض لاهم الملامح الرئيسة التي تضمنها مشروع قانون الموازنة في ظل الظروف الحالية .

كما اجتمعت اللجنة مع اصحاب المعالي السادة :

المهندس صالح ارشيدات / وزير المياه والري

الدكتور هاشم الدباس / وزير البريد والاتصالات .

الدكتور هشام الخطيب / وزير التخطيط

الدكتورة ريما خلف / وزير الصناعة والتجارة

المهندس منصور بن طريف / وزير الزراعة

الدكتور عبد الرزاق النسور / وزير الاشغال العامة والاسكان

الدكتور محمد الصقور / وزير التنمية الاجتماعية

السيد طلال سطعان الحسن / وزير الدولة للشؤون الخارجية

واصحاب العطوفة السادة :

مدير عام دائرة الاحصاءات العامة

امين عام وزارة التخطيط

مدير عام مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

مدير عام دائرة الجمارك

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

مدير عام سوق عمان المالي

مدير عام دائرة تشجيع الاستثمار

مدير عام مؤسسة المناطق الحرة

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،

يسر اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ان تتقدم لكم بقرارها حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٥ ، وحول خطاب الموازنة العامة الذي تقدمت به الحكومة حيث تمت مناقشة المشروع بالاضافة الى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية والسياسات الاخرى في المملكة .

ان دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة هي الفرصة السنوية المناسبة لاجراء التدقيق والمراجعة للسياسات الحكومية المختلفة والتأكد من انسجامها مع تطلعات القيادة الهاشمية الحكيمة ومواكبة التطورات الدولية والاقليمية وتوجهات المجلس الكريم بما يحقق بناء أردن المستقبل القادر على مواجهة التحديات وتحقيق الطموحات ومعالجة المشكلات الحقيقية والاختلالات الهيكلية بكل جرأة ومسؤولية ومصداقية .

وهذا وقد اسفرت مناقشات اللجنة عن جملة من القضايا والمواضيع نرى عرضها على مجلسكم الكريم على النحو التالي :

أولاً: برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني

استمرت الحكومة في تبني تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي بهدف زيادة الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات وتكثيف الجهود لتخفيض حجم المديونية الخارجية وأعبائها والسعي لمعالجة الفجوة التمويلية الخارجية وبناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني بما يضمن استمرار تحقيق معدلات نمو مرضية في الاقتصاد الوطني ، وان يتم التعامل مع هذا البرنامج وفق مصالحنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً: الناتج المحلي الاجمالي

جاء في خطاب الموازنة العامة ان معدل النمو الطبيعي الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الاجمالي لعام

١٩٩٥ سوف لا يقل عن ٦ ٪ . والامل ان يتجاوز نمو الناتج المحلي هذه النسبة من خلال الانتعاش المتوقع في قطاعات السياحة والنقل والزراعة (والذي بلغ نموه في عام ١٩٩٤ ١٪ فقط) والانشاءات وخصوصاً في ضوء المستجدات الاخيرة على الساحة الاردنية والتي من ابرزها توقيع اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية .

ثالثاً : المديونية

على الرغم من الجهود الحكومية المتواصلة في اعادة جدولة المديونية وتخفيف اعبائها الا ان خدمة الدين العام الخارجي ما زالت كبيرة بمختلف المقاييس ، اذ ستبلغ خدمة الدين العام الخارجي لعام ١٩٩٥ (الاقساط والفوائد) (٤٣٠ر٧) مليون دينار تشكل ما نسبته (٩ر١٪) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر .

ان اللجنة المالية اذ تبارك جهود الحكومة في سعيها المتواصل نحو تخفيف حجم المديونية من خلال الشطب او تحويلها الى منح ومساعدات وقروض ميسرة ، الا انها تطالب بالمزيد من الاتصالات مع الدول والمؤسسات التي وعدت بتقديم العون والمساعدة للاردن في هذه المرحلة الانتقالية وبما يعمل على تخفيف اعباء هذه المديونية .

كما تثمن اللجنة التزام الحكومة بعدم اللجوء الى الاقتراض الداخلي الامر الذي يساهم في توفير التمويل الاضافي لاستثمارات القطاع الخاص .

ومما يجدر ذكره هنا ان اعادة جدولة المبالغ المستحقة الدفع خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ تساهم في معالجة الفجوة التمويلية الخارجية وتتيح الفرصة للاقتصاد الوطني للاستفادة من هذه الفترة بالعمل على تنمية احتياطاته من العملات الاجنبية والاستغلال الامثل للموارد المتاحة وتنميتها لتمكين هذا الاقتصاد من مواجهة الاعباء التي تترتب عليه بعد تلك الفترة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان اللجنة المالية اذ تتفق والجهود الحكومية المبذولة لضبط الانفاق العام والاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات الا انها ترى ان إحكام الرقابة المالية وتقوية وسائلها وتحصيل حقوق الخزينة والمحافظة على المال العام ، ما زالت تحتاج الى المزيد من الاجراءات التي تؤدي الى التطوير والتحديث وصون المال العام وتوجيهه للانفاق الصحيح والسليم .

وكما هو معروف فان الاقتصاد الاردني لا زال يعاني من مصاعب هيكلية واعباء متزايدة تفرضها المرحلة المقبلة وترى اللجنة ان حلها لا يكون من خلال المزيد من السياسات التقشفية وتحديد

السقوف الأئتمانية وإنما من خلال ايجاد البيئة الاستثمارية المناسبة والتي لا يمكن ان تتحقق الا من خلال الاستقرار الشامل بكافة انواعه السياسية والتشريعية والمالية والنقدية والادارية .

وعلى الرغم من الدراسة المستفيضة لكافة الوثائق والبيانات والخطط المقدمة من الحكومة الا ان اللجنة ترى ان الغموض لا زال يكتنف التوجهات الحكومية في موضوع الرزم الاصلاحية اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مواضيع الاصلاح الضريبي ، الجمركي النقدي ، الاداري والتشريعي والتي تعتبر حجر عثرة امام استجابة القطاع الخاص للقيام بدوره المطلوب ولكونه مغيبا عما في جعبة الحكومة من اجراءات وسياسات مستقبلية غير واضحة ، وفي هذا المجال تؤكد اللجنة على ضرورة تقديم الحكومة لحزمة الاصلاحات المطلوبة وبشكل متكامل وشمولي ومتزامن ليستطيع معها الاقتصاد الوطني والمستثمر المحلي والاجنبي التكيف والاستجابة والتخطيط طويل الامد.

رابعاً : مراجعة توصيات اللجنة المالية حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية الحالية :

تضمن تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ (٢٨) توصية اقرها المجلس الكريم وقد تابعت اللجنة خلال هذا العام ما قامت الحكومة بتنفيذه من هذه التوصيات حيث تبين أنه لم يتم التعامل مع أغلبية هذه التوصيات بما يلبي توجهات المجلس ومتطلبات المرحلة كما وان الحكومة لم تقم باشراك السادة النواب في مشاريع موازنات مناطقهم بالاضافة الى انها لم تقم بتقديم حزمة القوانين والتشريعات الداعمة للاستثمار والاصلاح الضريبي والقوانين الحديثة التي تحد من البيروقراطية والروتين ، وتحسين الاجراءات والحوافز وخاصة قانون الجمارك وقانون مؤسسة المناطق الحرة والاراضي والمساحة وقانون ضريبة الدخل الذي يعتبر مكملا لقانون تشجيع الاستثمار وقانون مؤسسة المدن الصناعية التي وعدت بتقديمها خلال عام ١٩٩٤ .

خامساً: مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥

أ) الايرادات

- لدى استعراض بنود الايرادات كما هي مبينة في مشروع قانون الموازنة العامة تبين ان اعادة تقدير ارباح البنك المركزي لعام ١٩٩٤ قد انخفضت من (٣٧) مليون دينار كمقدر الى (١٩) مليون دينار كاعادة تقدير ، كما انخفضت من (٤٥) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٣ الى (٣٠ر٤) مليون دينار كفعلي ، وتطلب اللجنة اجراء التدقيق في هذا الموضوع وتقديم تقرير مالي مفصل من مدقق الحسابات الخارجي لبيان الاسباب الفعلية لهذا التراجع المستمر في الايرادات المحولة من البنك المركزي . واطلاع اللجنة على السياسة الاستثمارية لمحفظة البنك من العملات الاجنبية والاستثمارات الاخرى .

- بالرغم من تعهد الحكومة اعادة فرق رفع اسعار المياه الى المزارعين الا ان اللجنة قد لاحظت ان تقرير الايرادات المتوقعة لعام ١٩٩٥ من اثمان مياه قناة الملك عبدالله قد ارتفعت من (٩٠٠) ألف دينار الى (٢ر٢) مليون دينار بزيادة مقدارها (٣ر١) مليون دينار الامر الذي يحتاج الى توضيح من الحكومة .

- واما بالنسبة لاثمان الغاز الطبيعي ، فلا يسع اللجنة الا ان تنوه بالزيادة الكبيرة في ايرادات هذا البند والتي قفزت من (٤) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٤ الى (٥ر١١) مليون دينار كاعادة تقدير ، والى (٥ر٩) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٥ . الامر الذي يتطلب من الحكومة ايلاء هذا المصدر من الايرادات أهمية خاصة واستغلاله بشكل امثل مع التأكيد على ضرورة التوسع في التنقيب عن الغاز والبترول .

- واما بالنسبة للايرادات المتوقعة من رسوم المحاكم النظامية لعام ١٩٩٥ والمقدر بمبلغ (١٣) مليون دينار ، ناجمة وبشكل رئيسي عن تعديل نظام رسوم المحاكم النظامية ، الا ان اللجنة ترى ومن خلال مناقشات مجلسكم الكريم ، ان هذا التعديل تشوبه شائبة دستورية ، وفي حال ثبات عدم دستورية مثل هذا التعديل ، فان هذا سيعني بالتأكيد انخفاض ايرادات هذا البند بمبلغ (٧) مليون دينار .

اما بالنسبة لباقي بنود الايرادات المحلية ، فقد جاء تقديرها لعام ١٩٩٥ متسما بالواقعية علما بان حجم الايرادات قدر بمبلغ (١٤٥٩) مليون دينار منها (٥٩) مليون دينار تمثل اقساط قروض مستردة وبذلك تكون نسبة الزيادة المقدرة عن عام ١٩٩٤ حوالي ١٠٪ ، ومما يجدر ذكره هنا ان نسبة تغطية هذه الايرادات لعام ١٩٩٥ ستكون بحدود ٢ر٨٧٪ من النفقات الكلية مقارنة مع ٢ر٩٢٪ لعام ١٩٩٤ الامر الذي يتطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين هذه النسبة تمشيا مع سياسة الاعتماد على الذات .

ب) النفقات

لدى دراسة النفقات المقدرة لعام ١٩٩٥ تبين للجنة ان نسبة الزيادة في النفقات الجارية بلغت حوالي ١٠٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٤ وقد نجمت هذه الزيادة عن المخصصات المرصودة لتغطية الزيادة التي أُقرت للموظفين والعسكريين والمتقاعدين اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ ولتحسين اوضاع المعلمين . في حين بلغت الزيادة في النفقات الرأسمالية حوالي ٣٩٪ وهي نسبة مرتفعة وفي الاتجاه الصحيح وفي هذا المجال ترى اللجنة اجراء التعديلات التالية :

- مضاعفة المخصصات المرصودة لاغاثة النازحين وذلك من خلال اجراء بعض التعديلات في مخصصات وزارة المالية لسنة ١٩٩٥ .

- نقل مخصصات البعثات العلمية من فصل وزارة المالية الى فصل وزارة التعليم العالي باعتبارها صاحبة الاختصاص .

- تخصيص ما نسبته ١٪ - ٢٪ من النفقات الرأسمالية لصيانة البنية التحتية ومرافق الدولة وادامة خدمتها لما لذلك من اهمية كبرى في المحافظة على المال العام .

ج) عجز الموازنة

جاء في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ ان العجز المقدر هو (٥٠) مليون دينار وترى اللجنة ان العجز الحقيقي يزيد على هذا الرقم بشكل كبير اذا ما اخذ بعين الاعتبار تسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٢٤٤) مليون دينار وبذلك يكون العجز الحقيقي المقدر لعام ١٩٩٥ هو (٢٩٤) مليون دينار وفي حال استبعاد المنح والمساعدات من الايرادات العامة يصبح حجم العجز (٤٥٩) مليون دينار وهذا يتطلب التأكيد على الحكومة العمل على تخفيض حجم هذا العجز باتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة الايرادات المحلية وتحسين وسائل جبايتها وترشيد الانفاق الحكومي غير المبرر .

سادساً : المستوى العام للاسعار

ترى اللجنة ان تضع بين ايديكم حقيقة ليست غائبة عن ادراك مجلسكم الكريم ، والتي اصبحت هاجساً لشعبنا وهي الارتفاع المتواصل في الاسعار لمعظم السلع والخدمات والتي اصبحت مشكلة رئيسة ، الى جانب البطالة الامر الذي ادى الى عدم امكانية الكثير من الاسر الاردنية تلبية مطالبهم المعيشية الاساسية .

ترى اللجنة ان مثل هذا الامر يحتاج الى دراسة جادة ، وعقد جلسات خاصة لمجلسكم الكريم لمناقشة هذا الموضوع من حيث تناسب الدخل مع مستوى المعيشة . علما بان ما خصص من زيادات خلال عام ١٩٩٤ لموظفي القطاع العام والقوات المسلحة وبقية موظفي الدولى لا يغطي الا الجزء اليسير من الارتفاعات المستمرة في الاسعار .

توصي اللجنة ان تقوم دائرة الاحصاءات العامة باجراء الدراسات الميدانية اللازمة لبيان تأثير ارتفاع الاسعار على مختلف فئات المجتمع الاردني خاصة اصحاب الدخول المحدودة ، لتشمل كافة القياسات المعيشية لجميع السلع والخدمات .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان اللجنة وعلى ضوء دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ وخطاب الحكومة

ومناقشة اصحاب المعالي الوزراء والمسؤولين في الوزارات والدوائر الحكومية كل في مجال اختصاصه تتقدم لمجلسكم الكريم بالتوصيات التالية :

وزارة الماليـة

١ - التوصية بتقديم الموازنة السنوية للحكومة بموعد اقصاه ١١/١٥ من كل عام .

٢ - تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى على الحافلات ووسائط النقل العام بما في ذلك الشاحنات وسيارات الاجرة وتلك المستخدمة من قبل المزارعين والمقاولين وذلك لاهمية تحسين اداء النقل وتخفيض الكلفة على القطاعات المنتجة .

٣ - مضاعفة قيمة الاعفاءات الجمركية لكل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية دعما للعاملين في الجهازين المدني والعسكري .

٤ - العمل على تحسين اوضاع المتقاعدين المحالين على التقاعد الذين لم يستفيدوا من التعديلات التي اقرت مؤخرا على قانوني التقاعد المدني والعسكري . وفي هذا المجال تثمن اللجنة التوجيهات الملكية السامية التي هدفت الى تحسين اوضاع الموظفين الذين سيحالون على التقاعد .

٥ - على الرغم من التزام الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة في اثناء كل دورة عادية لمجلس النواب ، فأننا نوصي ونؤكد على ان تقدم الحكومة تلك الموازنات وفق برنامج موضوعي وزمني محدد ، ليتم اطلاع المجلس وموافقته على ذلك .

وزارة التخطيط

٦ - التأكيد على وزارة التخطيط بتوجيه التمويل الى المشاريع المنتجة والهادفة لبناء اقتصاد وطني قوي وضمن اولويات المجتمع الاردني .

٧ - عدم قبول اية شروط تمويلية ترجح مصالح الجهات الاجنبية على حساب مصالح الشركات الوطنية .

٨ - قيام الاجهزة الاقتصادية والفنية التابعة لوزارة التخطيط لاجراء مسح ميداني (اقتصادي واجتماعي) شامل لكل المحافظات ومناطق المملكة للوقوف على حقيقة الامكانات المادية والطبيعية والبشرية ومدى توفر البنية التحتية ليتم في ضوء ذلك توجيه وتشجيع الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والانتاجية المكثفة للعمالة بما يتلائم وطبيعة وامكانات كل منطقة على حدة. على ان تقدم الحكومة الحوافز المالية والتسهيلات المختلفة لرأس المال الوطني شريطة ان تستخدم العمالة المحلية في هذه المشاريع ، وهذا يدفعنا الى دعوة المسؤولين للوقوف ميدانيا على واقع المحافظات والمناطق كافة ، كما وتولي المحافظات والمناطق الاقل حظا في التنمية أهمية

خاصة ، بما في ذلك ضواحي العاصمة عمان والمحافظات الجديدة .

وزارة الاشغال العامة

لاحظت اللجنة ان المخصصات المرصودة لمشاريع هذه الوزارة موزعة بشكل واسع وبمبالغ متواضعة مما يؤدي الى التأخر في انجاز هذه المشاريع وعليه توصي اللجنة بما يلي :

٩ - ضرورة تحديد اولويات وطنية لمشاريع هذه الوزارة بما يتناسب وقدرتها على التنفيذ وبحيث يتم رصد المخصصات الكافية لاتمام هذه المشاريع بزمن قياسي وخصوصاً مشاريع المناطق السياحية والانتاجية واجراء المناقلات المالية اللازمة لتحقيق ذلك وعلى سبيل المثال وليس الحصر طريق عمان مأدبا والطريق الدائري شرق عمان .

١٠ - دعم قطاع الانشاءات الوطني لاعادة بنائه وتأهيله ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية للوطن.

١١ - توصي اللجنة بأن تقوم الوزارة بتخصيص نسبة ثابتة من قيمة المشاريع القروية والزراعية لعمال المياومة ، حتى لا تتآكل مخصصات المشاريع ، والالتزام بهذه النسبة .

وزارة المياه والري

لاحظت اللجنة ان هذه الوزارة لم تقم بانفاق جميع المخصصات الرأسمالية المرصودة لها هذا العام وقبل هذه التوصية اعلمني معالي وزير المياه في هذا الصباح ، بأن هذه الارقام التي وردت في الموازنة تشكل بدايات شهر تشرين الثاني الماضي ، وقد اعطاني الرقم لهذا الصباح وهو حوالي ٩٥ر٨٪ ، اي ان الشهرين الاخيرين كان انجاز الوزارة بصرف النفقات الرأسمالية اكبر من الرقم الوارد في التقرير ، وعليه يقتضي التنويه زملائي ، بما يلي :

١٢ - دعم الجهاز الاداري والفني بكفاءات علمية وادارية ليتسنى سرعة البت في العطاءات واحالتها ومراقبة تنفيذها .

١٣ - الحد من الروتين والبيروقراطية والتداخل بين هذه الوزارة ووزارة التخطيط وايجاد الوسائل الادارية الفاعلة لتحسين تحصيل الاموال المستحقة ووقف مظاهر التسيب وتخفيض نسبة الفاقد والحد من استخدام المياه بدون مقابل في مختلف مناطق المملكة .

١٤ - ايلاء السدود العناية لتنمية المناطق الشفاغورية كالموجب والوالة والبحاث ووادي بني حماد وسيل الكرك ووادي شظيم دعما للانتاج الزراعي وللمواطنين ايضاً .

وزارة الزراعة

تثمن اللجنة الجهود الحكومية في مجال دعم مؤسسة الاقراض الزراعي واتحاد المزارعين وشركة

تجهيز الدواجن واعفاء المزارعين من فوائد قروضهم وكذلك في مجال زيادة اسعار شراء الحبوب البلدية المنتجة محليا ، وتوصي اللجنة بما يلي :

١٥ – التأكيد على ضرورة الفصل بين عمليتي الانتاج الزراعي من جهة وعمليات التسويق بمراحله المختلفة والتصنيع من جهة اخرى . وان تقوم الحكومة بتأسيس شركة مساهمة عامة ، بمساهمة بعض المؤسسات الحكومية ، بحيث تقوم هذه الشركة بابرام العقود الزراعية المسبقة على ضوء احتياجات السوق المحلي والتصدير ، وتوفير مدخلات العملية الانتاجية بافضل النوعيات وباكلاف مناسبة ، ومن ثم استلام الناتج من باب المزرعة ، والقيام بعمليات التصنيف والتدريج والتوضيب للسوق المحلي وللتصنيع في مرحلتيه (الاولى والثانية) وللتصدير ، بأقصر الطرق وذلك لتأمين الربحية المناسبة والمستقرة للمزارع وتقديم السلع الزراعية للمواطن بأسعار مناسبة .

١٦ – احياء مشروع بنك العبوات الزراعية بما يمكن من تخفيض الاعباء المادية على المنتجين .

١٧ – الاسراع في نقل قروض البنك التعاوني والمنظمة التعاونية الى مؤسسة الاقراض الزراعي واعفاء اصحابها من الفوائد وفق الاسس المعتمدة لاعفاء فوائد المزارعين .

١٨ – تصويب الاوضاع المالية والادارية للمنظمة التعاونية والاستفادة من موجودات مشاريعها بما يضمن المحافظة على المال العام ، وكذلك العمل على تشجيع النشاط التسويقي التعاوني .

وزارة الصناعة والتجارة

١٩ – ضرورة تقديم مشروع قانون لتشجيع الاستثمار بصورة قادرة على متطلبات المرحلة القادمة لتقديم الاردن كدولة حديثة جاذبة وحاضنة للاستثمار على ان يقدم هذا المشروع قبل نهاية شهر كانون الثاني من العام القادم .

٢٠ – دعم دائرة تشجيع الاستثمار والنافذة الاستثمارية باعطائهما الصلاحيات الواسعة لاتخاذ القرار السريع والغاء الحلقات البيروقراطية وتخويل مفوضي الوزارات والدوائر الاخرى في النافذة الاستثمارية سلطة اتخاذ القرار للتسهيل على المستثمرين .

٢١ – وضع الحوافز الكافية لتوجيه ودعم الاستثمار في المناطق الاقل نموا في المملكة وتوجيه راس المال للانتاج في هذه المناطق .

٢٢ – تقديم مشروع قانون الشركات المحدث الى المجلس في النصف الاول من العام ١٩٩٥ .

٢٣ – دعم دائرة المواصفات والمقاييس وتفعيل دورها خاصة بعد اصدار قانونها .

٢٤ – ضرورة استكمال اقامة معرض عمان الدولي وازالة كافة العراقيل التي تحول دون ذلك لاهمية

هكذا من الأصل

هذا المعرض في ترويج المنتجات الاردنية باسلوب حضاري واطلاع المنتج والمستهلك الاردني على خبرات ومنتجات الدول الاخرى علما بان الاسباب التي قدمتها هذه الوزارة لعدم استكمال المشروع هي اسباب غير مقنعة ويمكن تجاوزها بسهولة .

٢٥ – على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في دراسة ومعالجة اوضاع الشركات المتعثرة والتي تثمنها اللجنة الا انه من الضروري ان يتم التعامل مع الحلول المطروحة لمعالجة اوضاع هذه الشركات وفق مصلحة الوطن والمواطن لا على حساب مسايرة مواقع القوى في هذه الشركات .

٢٦ – اعادة النظر في عقود الامتياز الممنوحة لمجموعة من الشركات الاردنية بما يتلائم ومتطلبات المرحلة القادمة وبما يضمن زيادة الانتاج وكفاءة الاداء ورفع مستوى الخدمة ونوعية الانتاج وفتح باب المنافسة الحرة الشريفة لكامل الاستثمارات الوطنية .

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

٢٧ – توصي اللجنة بضرورة انشاء شركة نفط وطنية تكون مملوكة للحكومة تتولى التنقيب عن النفط وحفر الابار وانتاج الغاز وبحيث يتم منحها حق امتياز التنقيب في مواقع محددة في المملكة وخاصة في حقل الريشة .

٢٨ – ان تولي الحكومة اهمية خاصة لاعادة تنظيم العلاقة مع شركة مصفاة البترول الاردنية بما يضمن رفع كفاءة اداء جهازها الاداري وتحسين مستوى الانتاج الفني للمشتقات النفطية المختلفة وزيادة قدرة التخزين في مختلف محافظات المملكة وتأمين احتياجات المواطنين من المحروقات في اماكن تواجدهم وبالوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة تمشيا مع عقد الامتياز مع اعادة النظر في هذا العقد بما يضمن قيام الشركة باعمالها وفق الاسس التجارية المعتمدة .

وزارة البريد والاتصالات

٢٩ – تنوه اللجنة الى ارتفاع كلفة خدمة الاتصالات الهاتفية على المواطنين وتدعو الى تطبيق العدالة في توزيع الهواتف واجور المكالمات في المنطقة الواحدة وحصر تركيب الهواتف مقابل مضاعفة الرسوم في اضيق نطاق ممكن . وان تعطي الأولوية والتوسعات المستقبلية للمناطق التي تفتقر الى الخدمة الهاتفية .

٣٠ – اعادة النظر في كلفة الاشتراك واجور المكالمات الهاتفية في الريف والبادية بشكل يتناسب والتكاليف الحقيقية وبما يضمن حسن توزيع مكاسب التنمية .

٣١ – ايجاد وسائل فنية حديثة لمحاربة القرصنة والمنافسة الدولية في حقل الاتصالات وذلك بتقديم خدمات متميزة واسعار منافسة وتخفيض اجور المكالمات الهاتفية في الاعياد والمناسبات الدينية

والوطنية وفي الفترة المسائية .

وزارة الخارجية

٣٢ – بعد ان استمعت اللجنة لشرح مفصل عن أوضاع السفارات الاردنية في الخارج ، توصي بايلاء سفاراتنا في الخارج العناية الكافية ، باختيار العناصر التي تمثل وجه الاردن الحضاري وتخدم المصالح الوطنية وتعمل على توثيق وتعميق علاقات المملكة مع الدول ، وكذلك تجهيزها وتأمين مبان تليق بمكانة الاردن .

وزارة الصحة

٣٣ – دعم القطاع الصحي بالتوسع وتحسين اوضاع المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية القائمة ، ورفدها بالكفاءات الطبية والتمريضية اللازمة ، وخاصة في المناطق الريفية والبادية والاغوار .

وزارة الاعلام

٣٤ – دعم القناة الفضائية العربية الاردنية باعتبارها نافذة الاردن على العالم الخارجي والعمل على تحسين برامجها من خلال زيادة مخصصاتها .

٣٥ – دعم وكالة الانباء الاردنية ، بترا ، لاعادة فتح مكاتبها الأعلامية في الخارج وفتح مكاتب جديدة ، لتقديم صورة الاردن الجلية من خلال ما تقدمه هذه المكاتب من أخبار وتقارير .

وزارة السياحة والاثار

٣٦ – تطوير التعليم والتدريب الفندقي وتوسيع نشاطه وايجاد الحوافز المناسبة لحفز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال .

٣٧ – وضع الكلية الفندقية تحت اشراف وزارة السياحة والاثار وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك .

٣٨ – انهاء المخططات اللازمة للمواقع السياحية الهامة في الاردن وايجاد التمويل اللازمة لتزويدها بجميع الخدمات والبنية التحتية وخصوصاً منطقة الشاطئ الجنوبي لمدينة العقبة وشاطئ البحر الميت ومنطقة البتراء ووادي موسى . ووضع خطة وطنية شاملة لاستعمالات الاراضي الحكومية في هذه المناطق من خلال بيعها او تأجيرها بما يتفق والمصلحة الوطنية ويؤمن العدالة بين الجميع واتاحة الفرصة للاستثمار المحلي ليأخذ الدور الريادي في ذلك .

وزارة التعليم العالي

٣٩ – تحويل كليات المجتمع التي تسهم في زيادة البطالة بواقعها الراهن الى كليات مهنية ترفد سوق

العمل بالمهارات والكفاءات الفنية المؤهلة ، وتوجيه البعثات الحكومية الى هذه الكليات ، لحفز الشباب نحو التعليم المهني .

٤٠ – دعم الجامعات الاردنية الرسمية وتوجيهها نحو تخريج كوادر علمية مؤهلة على مستوى رفيع ، وتحسين مناهجها التعليمية ، وتوسيع طاقاتها الاستيعابية مع ايلاء اهمية خاصة لجامعة مؤتة ، وآل البيت لخصوصيتهما وعدم اكتمال بنيتهما التحتية .

٤١ – تأمين المخصصات اللازمة لايفاد بعثات علمية في اختصاصات فنية وادارية متقدمة الى جامعات متميزة لاعداد الكوادر القيادية لخدمة متطلبات مؤسسات الدولة

٤٢ – في ضوء مراجعة اللجنة لواقع الجامعات الاهلية ومخرجاتها ، تجد ان نوعية اختصاصات خريجيها لا تنسجم ومتطلبات التنمية ، لذا توصي اللجنة بعدم اعطاء تراخيص جديدة لجامعات اهلية ذات مناهج تقليدية ، لا تخدم متطلبات الاقتصاد الوطني باستثناء التراخيص للجامعات التي تعتمد مناهج وتخصصات متميزة ، واساتذة مختصين من سوية عالية لتلبية احتياجات الوطن المستقبلية .

المناطق الحرة

٤٣ – توصي اللجنة بان تقوم الحكومة في ضوء الدراسات المتوفرة لديها باتخاذ القرار المناسب لتحويل منطقة اقليم العقبة الى منطقة حرة بكاملها نظرا لطبيعتها الجغرافية المتميزة وتشجيعا للاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية والسياحية لتمكين الاردن من منافسة الدول المجاورة في هذا المجال ولما لذلك من اهمية كبيرة في استيعاب القوى البشرية العاملة على ان يتم ذلك خلال الربع الاول من عام ١٩٩٥ .

مؤسسة التدريب المهني

٤٤ – تكثيف الجهود الحكومية في مجال التدريب المهني والتوسع في تطوير وفتح مراكز جديدة مجهزة بالاجهزة والمدربين الاكفياء في مختلف مناطق المملكة بهدف توفير الكوادر الفنية والمهنية اللازمة لمتطلبات الطموحات الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي بما يحقق ارتياد مجالات عمل العمالة الوافدة ، بحيث يكون في كل محافظة مركز تدريب على الاقل ، من خلال خطة زمنية واقعية .

البحث العلمي

٤٥ – ايلاء البحث العلمي الدعم المالي اللازم بما يتواءم واحتياجات المملكة من ابحاث ودراسات خاصة في مجالات الصناعة والزراعة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها واعطاء ذلك الاهمية

اللازمة عند صياغة مشروع قانون ضريبة الدخل وبحيث تحدد فيه نسبة معقولة لهذه الغاية مع التركيز على تفعيل وتوجيه دراسات وابحاث المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا على المواضيع والقضايا العامة والوطنية .

المؤسسة الاردنية للاستثمار

٤٦ – توصي اللجنة بان تقوم الحكومة ومن خلال المؤسسة الاردنية للاستثمار بتوجيه بعض استثماراتها نحو اقامة مبان حكومية في مختلف مناطق المملكة ، اضافة الى دعم مشروع الاسكان الوطني للموظفين ، وتأمين التمويل اللازم من خلال بيع بعض استثماراتها واستغلال الموارد لتمويل المباني الحكومية والاسكان الوطني .

التعويضات

٤٧ – توصي اللجنة ان تولي الحكومة اهمية خاصة لتحصيل التعويضات المستحقة سواء للحكومة ومؤسساتها او للمواطنين الناجمة عن احداث حرب الخليج وذلك من خلال المتابعة الحثيثة مع الجهات المعنية اسوة بالدول الاخرى التي حصلت على تعويضاتها .

صندوق المعونة الوطنية

٤٨ – توصي اللجنة بضرورة رصد المخصصات الكافية لتغطية احتياجات ابنائنا الذين يقعون تحت خط الفقر المدقع مع ضرورة اجراء الدراسات الموضوعية لتوزيع هذا الدعم على مستحقيه في مختلف مناطق المملكة وفق اسس عادلة .

صندوق التنمية والتشغيل

٤٩ – تسهيل اجراءات حصول المواطنين على قروض الصندوق للمشاريع الفردية والاعلام الكافي لتوعية المواطنين باهداف الصندوق وغاياته .

البنك المركزي الاردني

٥٠ – تؤكد اللجنة على قرارات مجلس النواب السابقة بضرورة اخضاع البنك المركزي لمراقبة ديوان المحاسبة تنفيذا لقانون ديوان المحاسبة ونص المادة (١١٩) من الدستور الاردني . حتى لو استدعى الامر اجراء تعديلات قانونية لتنفيذ ذلك ، وذلك بمراقبة النفقات الادارية والمشتريات والعطاءات .

الملكية الاردنية

٥١ – تثمن اللجنة الخطوات الحكومية الداعمة لبناء المؤسسية في الملكية الاردنية واستكمال

الاجراءات اللازمة لتحويلها الى شركة تعمل على اسس تجارية ورفع رأسمالها مع التأكيد على ضرورة دعمها لتحسين خدماتها وتوسيع وتحديث اسطولها لتأخذ دورها الريادي في المنطقة .

مؤسسة الضمان الاجتماعي

٥٢ – نظرا لتوفر السيولة النقدية لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي ولاهمية مواجهة الالتزامات المستقبلية توصي اللجنة بان تبادر المؤسسة لتأسيس بنك استثماري تابع لها ورفده بالكفاءات الاقتصادية والمالية القادرة على تقييم المشاريع ودراستها وادارتها وذلك ليتم من خلاله توظيف اموال المؤسسة واستثمارها بما يؤدي الى تحقيق عائد جيد والمحافظة على رؤوس الاموال المستثمرة بما يكفل مواجهة هذه الالتزامات ولاستكمال برنامج الضمان الاجتماعي الوارد في قانون المؤسسة لحماية حقوق المواطنين ومستقبلهم .

٥٣ – توصي اللجنة بضرورة اعادة النظر برواتب الحد الادنى التي يتقاضاها المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي ، لمقابلة متطلبات الحياة المتزايدة ، ويحفظ الحياة الكريمة لهم .

٥٤ – اجراء دراسة جادة لتغطية المشتركين بالضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي ، وذلك للذين لا يشملهم التأمين الصحي ضمن المؤسسات التي يعملون بها .

وزارة التنمية الادارية

٥٥ – تؤكد اللجنة على التوصيات السابقة المتعلقة بتطوير الجهاز الاداري وتحديثه ومحاربة المحسوبية والروتين والترهل ورفد الاجهزة الحكومية بالكفاءات والقدرات والخبرات العلمية والادارية اللازمة والمحافظة على ما هو موجود منها من خلال تعديل نظام العلاوات ليشمل هذه الفئة وخصوصا حملة الشهادات العلمية .

٥٦ – ايلاء القيادات الادارية في الجهاز المدني العناية اللازمة باستقدام الكفاءات القادرة للتعامل مع متطلبات المرحلة القادمة وتأمين البدلات المالية اللازمة لهذه القيادات لتتلائم ومواقعهم القيادية ومسؤولياتهم .

توصيات اخرى

٥٧ – توصي اللجنة بالغاء التبرعات المدرسية وحصرها بالطلبة المقتدرين .

٥٨ – دعم القوات المسلحة ، مصدر الاعتزاز الوطني الاردني ، سياج الوطن ، وضمانة أمنة وحماية مشروعه القومي ، ورفدها بكل الاحتياجات الفنية والتقنية لتتمكن من القيام بواجباتها على أتم وجه .

٥٩ – دعم جهاز الامن العام بزيادة كوادره وتأهيله وتحديث تجهيزاته بما يمكنه من الحفاظ على الاستقرار بما يضمن سرعة مكافحة الجريمة ، باعتباره القاعدة الاساسية للتنمية والتقدم .

٦٠ – دعم جهاز الدفاع المدني وتحديث تجهيزاته ليواكب متطلبات التنمية والسلامة العامة .

٦١ – ضرورة وضع الدراسات الهادفة لايجاد الاسلوب الناجح في التعامل مع احتياجات المواطنين غير المشمولين بالتأمين الصحي وزيادة المخصصات اللازمة لتحقيق ذلك .

٦٢ – التأكيد المستمر على الترابط بين اقتصادنا ، واخوتنا ابناء الشعب الفلسطيني غرب النهر انطلاقا من خلفية العلاقات الاخوية والتاريخية المتميزة بين افراد الاسرة الواحدة لتحسين العلاقات بما ينسجم مع متطلبات المرحلة التي نعيشها لنرتقي الى مستوى المهمات القومية الملقاة على عاتقنا.

٦٣ – العمل على تقوية التواصل للعلاقات الاردنية /العربية والاسلامية ، في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

٦٤ – ان اللجنة وهي تثمن الجهود الحكومية في دعم جهاز القضاء وتحسين اوضاع العاملين فيه توصي ايلاء كبار القضاة العناية اللازمة لتمكينهم من اداء واجبهم الوطني في مناخ مناسب .

٦٥ – ترى اللجنة ولاعتبارات تتعلق بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العمل على تأمين التمويل اللازم لتنفيذ كافة مشاريع الباب الثاني ، حيث ان ذلك سيحسن من وضع الاقتصاد الوطني ويرفد الخزينة بموارد جديدة ويخدم التوجهات الوطنية في الحد من مشكلة البطالة .

٦٦ – توصي اللجنة دراسة اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين بهدف تحسين مستوى معيشتهم من خلال :

أ – تنفيذ برنامج الاسكان الوطني .

ب – تحسين مداخيلهم لرفع مستوى معيشتهم ولتمكينهم من مواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة ، وذلك بمضاعفة الزيادة السنوية للموظف حسب نظام الخدمة المدنية واجراء التعديلات اللازمة على سلم الرواتب .

جـ – من خلال ما ورد في التوصية (٣) المذكورة سابقا تحت وزارة المالية . وهي التوصية المتعلقة بزيادة الاعفاءات او بمضاعفة الاعفاءات الجمركية للمؤسستين الاستهلاكية المدنية والعسكرية .

٦٧ – لغايات سرعة الانجاز ومحاربة البيروقراطية فان اللجنة توصي باهمية تحديث وتطوير اساليب عمل ديوان المحاسبة ودائرة اللوازم ، بما لا يعيق عمل الوزارات والمؤسسات العامة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نود ان نؤكد هنا على ضرورة التعاون والتنسيق فيما بين جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمواطنين كل في موقعه ، مع تكاتف الجهود الوطنية كافة لما فيه رفعة هذا البلد وعلو شأنه ورخائه ، وبما يحقق طموحات القيادة والمواطنين في بناء الوطن الامثل . كما ان المرحلة المقبله هي ولا شك مرحلة التحديات الكبيرة التي تتطلب جهد وفكر وعمل جميع ابناء هذا الوطن لنكون جديرين به ولنكون ابناءه المخلصين نفكر بمستقبلنا الواعد لا بحاضرنا فقط ، وبما نقدم لهذا البلد لا بما نكسب منه .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ضوء الدراسة المستفيضة التي قامت بها اللجنة المالية والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير ، فأننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ مع الاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير ، والتزام الحكومة بقبولها .

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم على الجهود الدؤوبة والمبذولة في كافة المجالات الدولية للارتقاء بالمملكة وللنهوض بها الى ارفع المستويات وكذلك لجهوده الحثيثة وتوجيهاته الكريمة المستمرة لتحسين اوضاع ابناء الاسرة بشكل خاص . والشكر الموصول الى صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم الذي يولي جل اهتمامه لتدعيم بناء الاقتصاد وتصويب مساره وتعميم مكاسب التنمية الشاملة .

كما تتوجه اللجنة المالية بالثناء والتقدير الى ابناء هذا الوطن لما بذلوه من تفان وتضحيات لبناء الاردن الجديد ، وبما اظهروه من وعي واخلاص لخدمة وطننا العزيز .

كما تتقدم اللجنة المالية بالشكر والتقدير الى كل من ساهم معها بافكاره وارائه باثراء المناقشات القيمة التي جرت حول مناقشة مشروع قانون الموازنة ، كما تشكر اللجنة جميع العاملين بوزارة المالية وجهاز موظفي دائرة الموازنة العامة الذي ساهموا باخراج واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ .

حفظ الله الاردن الغالي وحفظ مسيرته المظفرة بقيادة الحسين الباني . سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

وشكراً سيدي الرئيس .

حكـــم خيـــر

امين عام مجلس الامة **" اللجنة المالية "**

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام وشكراً لسعادة المقرر ، الزملاء الافاضل بعد ان استمعنا إلى تقرير اللجنة المالية وهنا اسمحوا لي ان اتقدم بالشكر الى السادة اعضاء اللجنة المالية ومقررها ورئيسها على هذا الجهد الذي قدموه، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

ب – مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ ، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، وإقراره .

معالي رئيس المجلس : سنبدأ النقاش مباشرة ، قد قام بعض الزملاء بتسجيل اسماءهم للحديث لدى الامانة العامة ، واود هنا ان اتلو اسماء الزملاء الذين سجلوا اسماءهم ، ومن يرغب من خارج هذه الاسماء يستطيع ان يضيف اسمه ، الاسماء المسجلة لدي السادة : ابراهيم سمارة ، مفلح اللوزي ، سميح الفرح ، نادر ابو الشعر ، فواز الزعبي ، بسام حدادين ، صالح شعواطة ، مفلح الرحيمي ، احمد القضاة ، محمد عودة نجادات، احمد الكوفحي ، فياض جرار ، نزيه عمارين، حماد ابو جاموس ، عبد الرزاق طبيشات ، عوض خليفات ، طه الهباهبة ، مصطفى شنيكات ، حمزة منصور .

من يرغب من خارج هذه الاسماء ان يتحدث في الموازنة العامة ؟ السادة الزملاء هذه القائمة موجودة لدي سنستمر في النقاش ، حقيقة تعتمد على الوقت الذي تأخذه احاديث الزملاء ، لا استطيع ان افصل من يتحدث هذا اليوم ومن يتحدث غداً ، سنستمر في القائمة حسب الترتيب الى ما دام يسعفنا الوقت بذلك، ارجو من الزملاء الذين يرغبون في الحديث رفع الايدي ، لدي الان اسماء السادة: خليل حدادين ، علي الشطي ، ابراهيم شحدة، طلال عبيدات ، توجان فيصل ، عبدالله اخو ارشيدة ، همام سعيد ، عبد العزيز جبر ، محمد الحاج ، ابراهيم زيد الكيلاني ، دكتور عويضة ، عبد موسى النهار ، سالم الزوايدة ، نادر الظهيرات ، خالد عبد النبي ، عبد المنعم ابو زنط ، ذيب انيس .

بسم الله نبدأ ، الاستاذ ابراهيم سمارة

السيد ابراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب الاكارم ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

تعلمون أن هذه الموازنة لعام ١٩٩٥ هي الأولى بعيد معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية التي لم يكد يجف حبرها بعد ، المعاهدة التي استغرقت جهد الحكومة والوفود المفاوضة منذ مؤتمر مدريد وحتى توقيعها في ١٩٩٤/١٠/٢٦ ، بحيث انصرفت اهتماماتها الكبرى الى العوامل والمؤثرات الخارجية ، فكانت المعاهدة من منظورها الوطني والعربي والإقليمي أكبر حدث سياسي ، نأمل ان يتحول مستقبلا الى كونه حدثاً تاريخياً بما ينعكس على الاردن وعلى العرب جميعا وعلى المنطقة باسرها من خير وامن ، ورفاهٍ وطمأنينة . وبالمقابل فقد اناطت الحكومة شؤون الداخل الى وزرائها في الوقت الذي كرس فيه رئيسها وقته وجهده وقدراته للشؤون الخارجية في اصعب مرحلة من تاريخ الاردن ، فجاءت هذه الموازنة بما اشتملته محاولة لتحقيق الحد المعقول من الطموحات الوطنية في ظل القدرات التي لا تخفى على احد منا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الافاضل ،

انني اقدر ان الموائمة بين الآمال الطموحة والإمكانات المتاحة عبء ليس بالهين ، وعملية دقيقة تتطلب تخطيطا علميا بارعا ، وجهدا عقليا فائقا ، وكفاءةً وإبداعا في سلوك المسؤولين والمديرين ، ومع ذلك فان النظر في الطموحات في ضوء الإمكانات المتاحة امر يبعث في الغالب على التشعب في الآراء والاجتهادات والمواقف ، ولكنه على اي حال يتطلب منا الواقعية ، ومواجهة مشكلاتنا بعقلانية وعلمية ، فنحن امام مشكلات وتحديات اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية واقعة ومنتظرة ، ومع ما نادي به من تعاون وتشارك في تحمل المسؤولية لمعالجة قضايا الحاضر ومستلزماته ، والتخطيط للمستقبل الآتي ، الا ان المساءلة عما مضى هي تقويم لما هو كائن او آت ، وعليه فانني أتساءل :

- ماذا عملت الحكومة في إنجاز موازنة عام ١٩٩٤ الرأسمالية ؟ وما الحكمة من البطء في الإنفاق طيلة العام والسرعة فيه في آخر شهر أو شهرين من السنة ؟
- وماذا فعلت إزاء تفاقم غلاء الاسعار في قوت الشعب وحاجاته ، علما بأن الكثير من شرائحه ترزح تحت غائلة الفقر والجوع ؟
- بل ماذا فعلت من اجل الإصلاح الإداري وتكريس المؤسسية في وزاراتنا ودوائرنا الرسمية ، كيلا تبقى الوزارة او الدائرة انعكاسا لفكر رجل واحد ، وسياستها سياسة وزير لا سياسة وزارة واضحة الأهداف والنهج ؟

ومع كل التقدير لجهود الحكومة فانني أسجل ملاحظاتي التالية على موازنة عام ١٩٩٥ ، كما ساتابع الحكومة باستمرار عما سيتم تنفيذه منها ، وما سيتم تنفيذه من مطالبي ، اما الملاحظات فهي :

١ - أؤيد توجه الحكومة نحو سياسة الاعتماد على الذات وتخفيض الفجوة التمويلية الخارجية ، بما يساعد على تخفيض حجم المديونية الخارجية والداخلية وتخفيض أعبائها ، وكذلك توجه الحكومة نحو تحسين المناخ الاستثماري والمحافظة على الاستقرار النقدي .

٢ - أشار خطاب الموازنة العامة إلى زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة بمبلغ (٥٠) مليون دينار ، ونحن اذ نقدر ان هذا العجز يعود السبب الرئيسي فيه الى زيادة المخصصات للنفقات الرأسمالية استجابة لمتطلبات المرحلة القادمة ، وما من شأنه توفير المزيد من فرص العمل وزيادة معدلات الانتاج ، الا ان اسلوب عرض الموازنة ما زال يخفي عجز الموازنة الحقيقي والبالغ (٣٢٧) مليون دينار ، بعد اضافة تسديدات القروض الداخلية والخارجية إلى النفقات العامة ، علما بان الايرادات العامة تشمل المنح والمساعدات الخارجية ، والتي اذا ما تم استبعادها لمعرفة مدى اعتماد الموازنة على الموارد المحلية ، فان هذا العجز يرتفع إلى (٤٩٢) مليون دينار ، وفي ظل هذا الوضع كيف يتم تحقيق سياسة الاعتماد على الذات ؟ اذا لم تقم الحكومة بتخفيض الفجوة التمويلية والإنفاق غير المبرر وترشيد استخدام المال العام ومنع هدره في غير وجهه الصحيح ، ووضع السبل الكفيلة بحسن تحصيله .

٣ - طالعنا خطاب الموازنة بتوجه الحكومة نحو تخفيض العجز وزيادة الاعتماد على الذات من خلال زيادة نمو الايرادات العامة بمعدلات اعلى من نمو النفقات العامة ، في الوقت الذي يظهر مشروع قانون الموازنة نمو النفقات العامة بنسبة (١٦٫٥٪) عن أرقام اعادة التقدير لعام ١٩٩٤ في حين لم تتجاوز نسبة نمو الايرادات العامة (٨٫٨٪) عن ارقام إعادة التقدير لعام ١٩٩٤ ، ونتسائل في ظل هذا التناقض في تقديرات الحكومة ، وحتى تناقضها مع برنامج التصحيح الاقتصادي وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٨ ، كيف ستتم المحافظة على مستويات الاسعار بعد هذه الزيادة في النفقات ، والتي تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ؟، وما هي الوسائل التي تعتزم الحكومة اتخاذها للحيلولة دون انعكاس ذلك على ازتفاع مستوى الاسعار ؟، وهل سيكون ذلك بسياسة نقدية متشددة تقيد مستوى الائتمان ؟

٤ - إننا نؤيد التوجه نحو تطبيق اللامركزية ، ونقل الصلاحيات من المراكز الى المحافظات ، لتحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرارات الاقتصادية السليمة على مستوى المحافظة ، إلا أنني أتساءل ...هل كان إقرار المشاريع المدرجة في مشروع الموازنة محصلة تشارك بناء ما بين الحكومة

والحكام الإداريين واللجان الاستشارية ؟ ام كانت من جانب واحد فقط هو الحكومة ؟، وهل تلبي حاجات ومطالب المواطنين في المحافظات والمناطق ؟. أعتقد ان الإجابة واضحة ، وإلا كيف يفسر الاستمرار في تهميش بعض المحافظات والمناطق على الرغم من استمرار معاناة سكانها من الفقر وضنك العيش ؟

٥ - أطالب الحكومة بتبني برنامج وطني للمشاريع الاستثمارية والتنموية ، وان يتم وضع برنامج زمني للتنفيذ يراعي الاولويات ومدى توافر المخصصات اللازمة لذلك ، وان لا يترك وضع وتنفيذ هذه المشاريع وفقاً لرغبات الحكومة في كل عام .

٦ - نلاحظ عدم شمول الموازنة على موازنات المؤسسات الحكومية العامة ، اذ لا يقبل ان يظل مجلس النواب بعيدا عن مراجعة اوضاع هذه المؤسسات المالية والإدارية ما دامت الخزينة تتحمل مسؤولية دعم هذه المؤسسات من أموال الشعب في حالة مواجهتها لأية ضائقة مالية ، بما يضمن حسن ادائها ومساهمتها بشكل ايجابي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة .

٧ - خصصت الموازنة مبلغ ٣٠ مليون دينار لدعم المواد التموينية ، وعلى الرغم من ان هذا الرقم هو ما تم تخصيصه في العام السابق لدعم المواد التموينية ، الا ان هذا مؤشر واضح على توجه الحكومة لتخفيض الدعم المخصص لدعم الطبقات الفقيرة في ضوء زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة التضخم بمعدل (٤٪) ، لماذا يتم التخفيض بهذه الصورة ؟، نطالب الحكومة بتفعيل دور وزارة التموين في تحديد الاسعار ومراقبتها بما يخفض المعاناة عن المواطنين .

٨ - أشار خطاب الموازنة الى جملة الاهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها ، ومن ضمنها الاستمرار في بناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية لتكون كافية لتغطية ثلاثة أشهر من قيمة المستوردات على الأقل ، وأتساءل هنا كيف يمكن تحقيق ذلك في الوقت الذي أشار خطاب الموازنة (ص٩) إلى تعرض احتياطياتنا الى ضغوط متتالية خلال النصف الأول من هذا العام ؛ وانخفاض نسبة تغطية احتياطاتنا الأجنبية لاقل من شهرين من قيمة المستوردات حاليا ، وكيف سيتم بناء احتياطات لفترة ثلاثة شهور ، في ظل تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات من السيارات والسلع الكمالية ، وتعلم حكومتنا ما هو أثر هذا التخفيض على احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية ، اللهم إلا إذا كان لديها حلول سحرية لم تضمنها في خطاب الموانة .

أو لم يكن من الأولى السماح باستيراد السيارات الصغيرة لموديلات ما قبل العشر سنوات بدلا من الخمس تيسيرا على المواطنين ذوي الدخول المحدودة وبالتالي نكون قد راعينا مصالحنا كمستوردين لا مصالح الدول المصدرة التي يخدمها تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات

والسلع الكمالية .

معالي الرئيس ، ايها الإخوة النواب ،،

ا - المطالب على المستوى الوطني :

١ - إعادة النظر في السياسات الداخلية لمرحلة ما بعد معاهدة السلام ، وفي الخطط الاستثمارية بخاصة ، وما يتفرع عنها من برامج ومشاريع ، فالشعب ينتظر الانفراجات ، وفرص العمل ، ومعالجة البطالة والفقر .

٢ - إعادة النظر في أسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين لتكون اكثر عدالة واستقراراً ، فكثرة التغيير فيما مضى انعكس على ادوار طالبي التوظيف وعدم ثباتها مما افقدها المصداقية بنظر المعنيين والمواطنين .

٣ - التحديث المستمر للقوات المسلحة علوماً عسكرية وتدريباً وتسليحاً تقنياً حديثاً ، والإفادة من تجربة بعض الدول في العالم التي وظفت قدرات القوات المسلحة في زمن السلم للمشاركة في النهضة التنموية للوطن .

٤ - زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين ، لأن الزيادة السابقة لم تكن مجزية بل متواضعة جداً .

٥ - نقل موظفي الفئة الرابعة من آذنين ومستخدمين الى مظلة التقاعد ، وقصر مظلة الضمان الاجتماعية على موظفي المؤسسات غير الحكومية .

٦ - وضع سياسة علمية منهجية واضحة للإحالات على التقاعد ، فكثير من الطاقات الوطنية المبدعة كانت ضحية فردية الوزير ، وازدواجية المعايير ، او المعلومات غير الصحيحة التي يبني قرار الاحالة عليها .

٧ - إشراك الجامعات ومراكز البحث والتطوير في وضع السياسات الإقتصادية والصناعية والزراعية والتربوية ، بانتهاج الدراسات والبحوث العلمية ودراسات الجدوى ، وفي التخطيط العلمي الشامل لجميع مناحي الحياة وعدم قصر دور الجامعات على الجوانب الاكاديمية المحضة ... فهي مع الأسف كنز ثمين شبه مجيد .

٨ - إحكام الرقابة التموينية على اسعار السلع والمواد الغذائية ، وقطع الغيار للسيارات والآلات والأجهزة على اختلافها ، وكبح جماح التجار والباعة المستغلين ، سيما وشهر رمضان المبارك على الابواب ، ويجب الا يتحول رمضان الى فرصة للجشع والاستغلال والإحتكار ، واغتيال فرحة الصائم والأطفال طيلة ايامه وما يتلوه من ايام عيد الفطر . فالاستغلال والاحتكار على

مدار العام ظاهرتان أفرزتا قططا سمينة واسرا محرومة ، واخرى جائعة او معدومة ، مع غياب الرقابة الدقيقة .

٩ - زيادة عدد صوامع الحبوب ومراكز تخزين اللحوم والدواجن حرصا على الأمن الغذائي للمواطنين ، والذي هو جزء من أمنهم الاجتماعي ، وتنشيط الزراعة والصناعة وتشجيعها ، ورسم سياسات علمية عادلة تراعي البعدين الجغرافي والسكاني وتأخذهما بالاعتبار الجاد .

١٠ - مضاعفة الاهتمام بصناعة السياحة وبالصناعات السياحية ، والآثار ، وأماكن السياحة والاصطياف ، وترميمها والمحافظة عليها .

١١ - دعم الاتحادات الرياضية والاندية الرياضية الثقافية .

١٢ - اعفاء المجالس البلدية والقروية من فوائد القروض البنكية ، وزيادة حصصها من عوائد المحروقات ، واعطاء صلاحيات اكبر لرؤساء المجالس لمعالجة مخالفات الابنية والاعتداءات على الشوارع .

معالي الرئيس ، السادة النواب ،،،،

ب - المطالب على مستوى الدائرة الانتخابية :

١ - ترفيع لواء الرمثا الى محافظة أسوة بالمحافظات الاخرى كونه مؤهلا من حيث البعدان الجغرافي والديموغرافي ، فهو البوابة الشماء الشمالية للمملكة ، وحضنها الدافئ الحاني الذي منه كانت تمر قوافل التجارة والحجيج منذ قرون ، وما زال يعطي ويعطي من جهد ابنائه ، ودمائهم ، واموالهم ، وانه بعد افتتاح مركز جابر الحدودي لا يعوضه الا ان يرفع الى محافظة ، وليس ذلك بعزيز على حكومتنا الرشيدة .

٢ - المستشفى الذي كان اول مطلب من مطالب لواء الرمثا في موازنة عام ١٩٩٤ ، لم يجد من الحكومة اذنا صاغية ولا رغبة اكيدة في معالجة وضعه المتردي ، فهو لم يعد صالحا لا من حيث السعة ولا الموقع والبناء ، وكادت سيول امطار هذا العام ان تجرفه بعد ان غزت غرف المرضى والإسعاف ، بالإضافة الى نقص الأجهزة والآلات ، وافتقاده الى التكنولوجيا الطبية الحديثة ، ونقص الادوية ، وكثرة الحشرات والصراصير لذا فانني اطالب الحكومة بحل جاد وسريع وذلك ببناء مستشفى حديث متكامل ، وتحويل المبنى الحالي الى مركز للشرطة او للدفاع المدني ، او هدمه ، اذ لا يصلح لغير ذلك ، وان هذا المطلب مطلب شعبي ملح للواء الرمثا .

٣ - مصب الأكيدر لمياه الصرف الصحي وللنفايات ، ومحطة تنقية المياه العادمة المقترحة لمشروع اربد الكبرى ، ومحطة التنقية المكشوفة والواقعة شمال الرمثا ، كلها امور خطيرة تحيط بالرمثا من كافة الجهات ، فهل لهذا الواقع من إعادة النظر فيه أو علاجه علاجاً جذريا ؟

٤ - السدود : لقد ناديت ومنذ موازنة عام ١٩٩٤ بانشاء ثلاثة سدود في كل من البويضة والرمثا والشجرة ، وما حصل من اضرار بالغة خلال هذا الشتاء يؤكد ضرورة انشاء مثل هذه السدود، فآمل إيلاء هذا المطلب الاهتمام المناسب .

٥ - إعادة النظر في التعويضات التي قدمت تحت اسم المعونات للمتضررين من السيول في منطقة الرمثا ، إذْ ما زال بعضهم يعانون ويقاسون ، في حين كانت تعويضاتهم متواضعة للغاية لا تسمن ولا تغني من جوع ، لفقرهم وعوزهم ابتداء ، ولتصدع بيوت بعضهم حتى لم يعودوا في مأمن من السكن فيها ، وعليه فانني اطالب بانشاء مساكن لهؤلاء .

٦ - إنشاء مسلخ في لواء الرمثا بدلا من ذاك الذي هدم لمجاورة محطة التنقية المكشوفة له ، من غير اذن او سابق انذار ، والمطالبة بانشائه مستمرة منذ عشر سنوات .

٧ - شبكة الاتصالات السلكية في لواء الرمثا وعد بتنفيذها قبل نهاية عام ١٩٩٤ ، نأمل تنفيذ ما وعدت به الحكومة مشكورة .

٨ - توسيع شبكة الطرق في لواء الرمثا ، وبخاصة طريق الرمثا الطرة الشجرة عمراوة الذنيبة ، وطريق عقربة المخيبة في لواء بني كنانة ؛ والطرق الزراعية في الرمثا وبني كنانة ، وقد قام معالي وزير الاشغال بزيارة المناطق واطلع على الحاجة بنفسه ، ووعد بالتنفيذ عـــام ١٩٩٥ ، مشكوراً .

٩ - تفويض أراضي المخيبة الفوقا على مواطنيها ، والاهتمام الخاص بمدينة أم قيس كمعلم سياحي وأثري في الشمال .

١٠ - دعم قطاع النقل في الرمثا والذي يزيد عن ١٢٠٠ شاحنة ، وذلك باعطائه وباقي الشاحنات الاردنية أولوية النقل من العقبة والى الخارج او الداخل وعدم اعطاء الأولوية المطلقة لشركتي النقل الاردنية السورية ، والاردنية العراقية ، على حساب الشاحنات الاردنية العائدة للمواطنين في هذا القطاع .

١١ - ترفيع محكمة صلح الرمثا الى محكمة بداية ..

معالي الرئيس ، الإخوة النواب الكرام ،،

وأخيراً فنحن دولة ديمقراطية ، والدولة الديمقراطية هي دولة القانون ودولة المؤسسات ، والتي تقتضي المساءلة عن الفساد المالي والإداري ، وهذا المبدأ مرتبط بالتطوير والإصلاح الإداريين ، وعلى

الحكومة تكريس هذه المبادئ في الوظيفة العامة والحياة العامة ، وانه من اجل تعميق النهج الديمقراطي ، واستكمال دولة القانون والمؤسسات لزام علينا ان نضع الشخص الكفء المناسب في المكان الإداري والقيادي المناسب ، مع التأكيد على شرطي الإنتماء الواعي الصادق سلوكاً وعملا لا قولا وادعاء ، وعلى القوي الأمين ، لأن القائد الناجح لا يكون الا مديراً قوياً أمينا ، تتفجر على يديه قدرات الخلق والابداع والابتكار والتجديد ، واطالب الا تبقى المناصب العليا إقطاعات سياسية في الوقت الذي تغيب فيه عن الساحة طاقات وطنية مبدعة مجربة . والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل النائب مفلح اللوزي .

السيـــــد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ابتداء اود ان اشكر الحكومة على الجهد الذي بذلته في اعداد هذه الموازنة ، وان اشكر واقدر جهد اللجنة المالية في اعداد تقريرها عن هذه الموازنة والتوصيات التي تضمنها التقرير . واذا كانت الموازنة هي الترجمة الواقعية لسياسات الحكومة المختلفة فأننا نبدي ملاحظاتنا هذه عليها ضمن هذا المفهوم .

اولاً : تأتي هذه الموازنة في مرحلة ما بعد السلام ، وبعد التوصل الى اتفاقية السلام ، وضمن جو التفائل والوعود الكثيرة ، بتحسن المناخ الاقتصادي وانفراج الأزمة التي سببتها عوامل خارجية وداخلية سبقت توقيع اتفاقية السلام ، وان ابناء الشعب يتوقعون من موازنة عام ١٩٩٥ تنفيذ اتفاقية السلام رخاء أكثر وانفراجا أوسع وتحسنا في مستوى المعيشة . وحلولا او بداية حلول للمشاكل الاساسية ، التي نعاني منها وهي البطالة والفقر . وهم يتوقعون من هذه الموازنة . ان تكون اسهاما بارزا في حل هاتين المشكلتين . إلا انني بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة . اتساءل يا ترى هل تضمنت الموازنة هذه إشارات واضحة الى ان الحكومة وضعت يدها على لب المشاكل هذه وانها ابتدأت فعلاً بالشروع في حلها . وبخاصة في موضوع البطالة وايجاد فرص عمل لنسبة كبيرة من ابناء الوطن الباحثين عن عمل منذ سنوات طويلة . ومنهم خريجو الجامعات والمعاهد الذين يتزايدون عاماً بعد عام .

ثانياً : ومن نفس المنطلق ، فأنني ايضا أنبه الى ضرورة وضع اليد على مشكلة ارتفاع الاسعار وايجاد معالجة حقيقية لهذه المشكلة .

ثالثاً : ان المرحلة القادمة هي مرحلة التحديات الاقتصادية والعلمية وهي تحتاج الى ادارة الحكومة القوية لضبط هذه الامور المهمة .

رابعاً : كانت الحكومة الموقرة قد وعدت باشراك النواب في اعداد موازنات المحافظات . ولكن هذا الوعد لم يتحقق . ولا زالت

المشاريع والمخصصات توضع وتحدد دون أخذ رأي النواب في المحافظات المختلفة . وبحث الاولويات التي يرونها لمناطقهم . مع ان مثل هذه المشاركة هي الضمانة للأنفاق المجدي والضروري وهي الضمانة لتوزيع مكاسب التنمية والتطور وشمول انحاء المملكة بها بشكل متوازن .

خامساً : اننا نثمن جهد الحكومة في المحافظة على فعالية وكفاءة وجاهزية قواتنا المسلحة العزيزة ، واجهزتنا الامنية وابقائها في تطور مستمر فهي درع الوطن ورمز الأمن والأستقرار. واننا نثمن التوجهات الجديدة . لرفع رواتب التقاعد للعاملين العسكريين والمدنيين . ونطالب بشمول المتقاعدين القدامى بهذه المكرمة فهم الذين قدموا وضحوا كثيراً وتاكلت رواتبهم القليلة مع رفع الأسعار المستمر ولا بد من انصافهم العاملين والمتقاعدين . وعندما يدعوهم الواجب الوطني لرفع السلاح والدفاع عن الوطن . يأتوك فوج بعد فوج وهذا سبق ولمسناه الجميع ومن هنا نثمن المواقف للرجال تحسبهم ذخيرة جاهزة حين اللزوم . وقوة احتياطية مدربة ، وخاضت معارك بخبرة دفاعية لذا وانني اطالب الحكومة بأن تعمل على ذلك وأن تضع بموازنتها مخصصات لهذه الغاية سابقا ام لاحقا للأنصاف والعدالة بين هذه الفئات المتفاوتة بالحقوق وهم جميعهم جند الحسين وهو قائدهم يموتون من دونه ويفتدوه بالأرواح دفاعاً عن الوطن .

سادساً : اما فيما يتعلق بمنطقتي الانتخابية فانني وللمرة الثانية اكرر المطالب العادلة لهذه المنطقة واخص بالذكر منها ما يلي :

١ - طريق عمان الجبيهه ياجوز ، الزرقاء واصلاحها بتوسيعها وجعلها مسربين على الاقل وذلك لضغط السير وكثافته عليها ومضى عليها سنوات . كل ما يطرح العطاء للتنفيذ تتغير الحكومة ويختفي هذا العطاء ونجدد الطلب . لذلك اكرر الطلب بتنفيذ هذه الطريق المهمة . وكذلك طريق شفا بدران الشارع الرئيسي .

٢ - كما اطالب بحل مشكلة اراضي الأوقاف المحاذية والمحيطة بالمقبرة في صويلح وإنهاء هذه المشكلة المعلقة منذ زمن بعيد حيث ان هذه الأرض وغيرها من اراضي صويلح هي او هبوها اشخاص من اهالي صويلح للوقف . والزيت اذا احتاجوه اهله حرم على الجامع املاً من دولة رئيس الحكومة وزملائه التدخل لحل هذا الموضوع بيننا وبين وزير الأوقاف لأهميته .

٣ - واطالب بانشاء مدرسة ذكور في حي صويلح الغربي الكمالية والحمر علما بان المدرسة للذكور الموجودة حاليا ابتدائية ومستأجرة وغير ملائمة للتدريس ، وهنا لا يوجد مدرسة بنات بنفس الموقع مدرسة حديثة لذا يكون مدرسة للذكور بنفس المستوى ، ورفع مدرسة البنات للثانوية الكاملة .

٤ - كما اطالب تفعيل دور الشباب في عمان الغربية . تلاع العلي صويلح شفا بدران ابو نصير الجبيهه بتحسين اوضاعهم بمراكز تليق بهم . وتلبي رغباتهم حسب الأصول .

٥ - تحسين العيادة الصحية في شفا بدران مع تخصيص دكتور وطاقم دائم لها .

معالي الرئيس ، اخواني نواب الامة المحترمين

اننا ندرك ان الحكومة كانت حذرة ودقيقة بانها بنت موازنتها الفعلية على ما هو مؤكد من واردات ولكننا ندرك ايضا . ان المطالب التي اشرت اليها وما ورد في توصيات اللجنة المالية يمكن ان يتحقق جزء منه حتى ضمن الموازنات المتحفظة والمشدودة .

وختاما اود ان ارفع اسمى آيات الشكر والولاء لصاحب الجلالة المليك الحسين المعظم الذي لولا قيادته الحكيمة ورؤيته السديدة . وما حققه لنا من امن واستقرار . لما كان بامكاننا ان نجلس تحت هذه القبة . ونناقش مثل هذه الموازنة . او غيرها . داعيا الى الله العلي القدير ان يمد في عمر جلالته . وان يحفظ لنا ولي عهده الأمين قرة عين الحسين . وقرة عين الأردنيين سمو ولي العهد الأمير الحسن المعظم .

ختاما بارك الله بكل جهد مخلص يبذل من الحكومة او من النواب فنحن بالنتيجة فريق واحد يعمل من اجل مصلحة الوطن والمواطن في ظل الراية الهاشمية ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

واخيراً اغتنم هذه المناسبة لابارك الى قائد الوطن وولي عهده وشعبه الاردني بالعام الجديد وكل عام وانتم بخير جميعاً .

معـــــالي رئيس المجلس : المتحدث النائب الاستاذ سميح الفرخ الذي يليه المتحدث النائب الدكتور نادر ابو الشعر .

السيـــد سميـــح الفرح :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزميلة المحترمة ، الزملاء الكرام

في مثل هذا الوقت من العام الماضي كان لمعظمنا تعليقاً على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ حيث تقدمنا نحن نواب لواء مأدبا آنذاك بعدة مطالب لم يكن معظمها مدرجا في صلب الموازنة واهم تلك المطالب :

١ - شراء مستشفى النديم وقد نفذت الحكومة ذلك مشكورة .

٢ - ترفيع لواء مأدبا الى محافظة وقد تم ذلك بعون الله وجهود الحكومة الرشيدة مشكورة ، الا ان المطلب الثالث آنذاك والمتضمن انجاز وتوسعة طريق مأدبا - ام العمد حتى مثلث اليادودة لم يكتب له التنفيذ علما بان الحكومة الموقرة تعي تماما كم ان ذلك الطريق بحاجة الى ما سبق ذكره حيث ان طريق الموت هذا قد تسبب في حوادث عدة كان آخرها حادث السير المروع الذي وقع قبل عدة اشهر والذي نتج عنه مأساة انسانية كان ضحيتها اربعين مواطنا من ابناء هذا البلد الطيب بين قتيل وجريح .

معالي الرئيس ، ان هذا المشروع الذي اشير اليه ، لم ترصد له المخصصات اللازمة ولم تتخذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذه حتى الآن ؛ لقد تبين لي ومن خلال اطلاعي على مشروع

قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ ان الحكومة قد رصدت مشكورة مبلغماية الف دينار لانجازه علما بان كلفته الحقيقية والذي هو بطول ٥ر١٤كم تسعة ملايين دينار مما حدى باللجنة المالية الموقرة لمجلس النواب ولدى اطلاعها على هذه المخصصات ان اشارت في التوصية التاسعة بقرارها رقم -٤- بضرورة تنفيذها مع المشروعات الوطنية لوزارة الاشغال العامة اذ جاء في تلك التوصية ما يلي :

لاحظت اللجنة ان المخصصات المرصودة لمشاريع هذه الوزارة موزعة بشكل واسع وبمبالغ متواضعة مما يؤدي الى التأخر في انجاز هذه المشاريع وعليه توصي اللجنة بما يلي :

ضرورة تحديد اولويات وطنية لمشاريع هذه الوزارة بما يتناسب وقدرتها على التنفيذ وبحيث يتم رصد المخصصات الكافية لاتمام هذه المشاريع بزمن قياسي وخصوصاً مشاريع المناطق السياحية والانتاجية واجراء المناقلات المالية لتحقيق ذلك وعلى سبيل المثال وليس الحصر طريق عمان / مأدبا والطريق الدائري شرق عمان .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

مما سبق يتضح ان الحكومة الرشيدة قد استجابت لمعظم مطالب محافظة مأدبا من خلال خطتها في توزيع الخدمات على اكبر عدد من القطاعات الجغرافية في هذا البلد الطيب ونحن اذ نقدر كثير التقدير هذا الجهد الطيب ، لنأمل في ان تحظى المطالب التالية عناية الحكومة الرشيدة بالتنفيذ والانجاز انشاء كلية مجتمع متوسطة ، انشاء كلية زراعية حيث ان الامتداد التربوي والزراعي لمحافظة مأدبا يصل حتى مشارف وادي الموجب جنوبا واطلاله البحر الميت غرباً وبداية حدود ضواحي عمان شمالاً وشرقا ، هذا الامتداد فيما يشمل عليه من كثافة سكانية وحركة عمرانية واقتصادية يستدعي النظر الجدّي من قبل الحكومة الرشيدة لتحقيق هذين المطلبين .

ادام الله هذا البلد عزيزاً مكرما مصونا تحت ظل القيادة الهاشمية المظفرة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

واطال الله في عمر قائد المسيرة جلالة الملك الحسين المفدى وولي عهده المحبوب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، دكتور نادر ابو الشعر ، المتحدث الذي يليه ، الزميل بسام حدادين .

الدكتور نادر ابو الشعر :

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .....

القي هذه الكلمة باسم : " نواب جبهة العمل الوطني المستقلة " وهم : مع حفظ الألقاب السادة :

١ – عبد الباقي جمو .

٢ – عبد الهادي المجالي .

٣ – هاشم الدباس .

٤ – راتب السعود .

٥ – منصور بن طريف .

٦ – محمد الخنيطي .

٧ – عبد المجيد الاقطش .

٨ – عبد المجيد العزام .

٩ – خالد عبد النبي .

١٠ – مفلح اللوزي .

١١ – حاتم الغزاوي .

١٢ – مفلح الرحيمي .

١٣ – طه الهباهبة .

١٤ – احمد القضاة .

١٥ – فرح الربضي .

١٦ – هاني حجازين .

١٧ – نادر ابو الشعر .

اننا جميعا نتوقع بان يشهد بلدنا انتعاشا ملموسا في الاعوام القادمة ينعكس ايجابا على جميع الصعد . السياسية والاقتصادية والإجتماعية ، إذ ان من ابرز التطورات التي شهدتها منطقتنا مؤخرا كانت : توقيع معاهدة السلام ، حيث تمكن الاردن من استعادة حقوقه الوطنية المشروعة على كامل ارضه ومياهه ، واستعاد مكانته اللائقة إقليمياً ودولياً .

ان دخول الاردن في عملية السلام لم يكن مشروطا بتدفق المساعدات والمنح والمال الوفير ، ولكننا نؤمن بان ذلك سينعكس خيراً على هذا البلد . إذ ان الفرصة المتاحة فريدة وعلينا جميعا ، حكومة ومؤسسات وافراد ، العمل على استغلالها لتحقيق النقلة النوعية المنشودة لبلدنا في النماء والازدهار ، ونتطلع الى ابراز المشاريع الوطنية الانمائية والمنوي اقامتها في هذه المرحلة ، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها، فهل سنكون قادرين على التعامل مع هذا الواقع الجديد ؟! معالي الرئيس .

حضرات النواب المحترمين

ان قراءة متأنية لخطاب الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٥ والذي تم فيه توضيح المرتكزات والسياسات التي تعتمدها الدولة في توجهاتها التنموية ، يتضح لنا ان الحكومة لا تزال ملتزمة في تبني السياسات الرامية لتحقيق أهداف برنامج التصحيح الإقتصادي والإجتماعي الوطني ، حتى في مرحلة ما بعد السلام وذلك من خلال تطبيق سياسة زيادة الاعتماد على الذات بتحسين وزيادة الواردات وضغط النفقات .

لقد حقق تطبيق هذا البرنامج نتائج ايجابية ملموسة وانعكس ذلك على جميع القطاعات تقريبا حيث تم تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلّي الاجمالي لهذا العام ما نسبته ٧ر٥٪ والى ارتفاع معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي إلى ٩ر٢٪ ولكنا لاحظنا نسب نمو متدنية في بعض القطاعات مثل قطاع الزراعة وقطاع المناجم . حيث لم يتعدى ذلك النمو الى ١٪ .

لقد التزمت الحكومة أمام مجلسكم الموقر بتقديم الحزم الضريبية المناسبة باتجاه الإصلاح الضريبي الشامل وكمقدمة لمعالجة الإختلالات الهيكلية والتي تعرض لها الاقتصاد الوطني ، حيث كانت الضريبة العامة على المبيعات أولها ، ونحن بانتظار مشاريع القوانين الاخرى لأهميتها وهي : قانون ضريبة الدخل ، قانون الجمارك ، قانون الشركات ، قانون المناطق الحرة ، قانون الاراضي والمساحة وقانون تشجيع الاستثمار .

وللنهوض بالاقتصاد الوطني وضمن المناخ الاستثماري الجديد فاننا نرى مع الحكومة ضرورة اعداد قانون جديد للاستثمار يهدف إلى ازالة المعوقات التي تحد من اقبال المستثمر المحلي والأجنبي ومنها القرار الاداري وكذلك توجيه التخطيط للمشاريع الانمائية بعد دراسة مستفيظة وعمل مسح ميداني اقتصادي واجتماعي للمملكة وتوجيه المستثمر عن طريق تقديم الحوافز المالية والضريبية نحو المناطق الأقل حظاً في التنمية توخيا للتوزيع العادل لمكاسبه ولجميع المناطق .

ونتطلع كذلك إلى إعداد مشروع قانون جديد للمناطق الحرة ، جذبا للاستثمارات الجديدة والتوسع بانشاء هذه المناطق وجعل مدينة العقبة باكملها منطقة حرة ، وبذلك نساهم في اقامة العديد من المشاريع وخلق المزيد من فرص العمل .

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،،،

لا يزال قطاع الزراعة يشكل في بلدنا مصدراً هاماً ورئيساً لمداخيل العديد من المواطنين اذ اننا بالأصل بلد زراعي ، وبهذا المجال فاننا نطالب الحكومة بالاستمرار بإيلاء قطاع الزراعة جل اهتماماتها ورعايتها .

ونحن نقدر ما قامت به الحكومة من دعم وتشجيع للمزارعين عن طريق زيادة اسعار شراء الحبوب للموسم القادم واعفاء المزارعين من فوائد قروضهم وتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع من خلال مؤسسة الاقراض الزراعي . ومع ذلك فاننا نطالب الحكومة العمل على كسر احتكار مدخلات الإنتاج الزراعي ووجوب ايجاد الحلول والتدخل في الفصل بين عملية الإنتاج والتسويق والتصنيع والحد من ربح الوسيط الفاحش في الاسواق المركزية وعدم السماح بالتصدير للمنتوجات الزراعية في غير مواسمها عندما تكون انتاجيتها قليلة واسعارها مرتفعة والتوجه نحو اقامة الاسواق الموازية للحد من ارتفاع الاسعار وتخفيف عبئها على المواطنين .

أما بخصوص أوضاع المنظمة التعاونية والتي اصبحت متعثرة ، بسبب فقدانها لمصادر التمويل ومنها تخفيض مساهمة الحكومة والعمل على اعادة هيكلة القطاع التعاوني فإننا نوصي بالأهتمام بالمنظمة التعاونية وتفعيل دورها لتكون اهتمامات المنظمة منصبة على الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخدمة الزراعة وتنمية الريف والبادية .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد تفشت ظاهرتي البطالة والفقر في المجتمع وأصبحتا تعتبران من أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، وللتصدي لهاتين الظاهرتين فإننا نرى وجوب الاستمرار بالعمل على ايجاد الحلول المناسبة والناجعة لهما ، وذلك من خلال اتباع السياسات التالية :

١ - سن التشريعات اللازمة لاستقطاب رأس المال المحلي والاجنبي لتشجيع الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل .

٢ - الحد من العمالة الوافدة وتشجيع إحلال العمالة الوطنية مكانها وذلك بتحديث قانون العمل المعمول به حاليا .

٣ - زيادة مساهمة الحكومة في المشاريع الانمائية وتوزيعها التوزيع العادل وعلى جميع المناطق .

٤ - دعم صناديق التنمية الاجتماعية وتوفير التمويل اللازم لها لزيادة انتاجية المشاريع الصغيرة والرافدة للاقتصاد الوطني .

٥ - مواصلة الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الاقطار العربية وفتح اسواق جديدة لاستقطاب العمالة الاردنية .

لقد تآكلت مداخيل المواطنين وخصوصاً ذوي الدخل المحدود نتيجة لارتفاع الاسعار والغير مبرر لمعظم السلع ، وخصوصا الغذائية منها والتي تشكل في بلدنا ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهذا ينعكس سلبا على مستوى المعيشة للمواطنين واننا بهذا الصدد نؤيد الابقاء على دعم المواد التموينية الاساسية وايصال الدعم لمستحقيه وان تكثف وزارة التموين من أجهزتها - الرقابية لتكون صمام الأمان عند احتكار السلع التموينية والاستهلاكية الأساسية وان لا تتوافق اللجان المختصة برفع اسعار هذه السلع إلا إذا كانت هناك اسبابا مبررة وحقيقية وبالنسب المعقولة .

السيد الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد طرأ نمو ملموس على الايرادات المحلية للدولة لهذا العام بما نسبته ٨ر٨٪ مقابل ٨ر٧٪ للنفقات العامة - والملاحظ هنا ان الايرادات المحلية تغطي النفقات الجارية فقط - والمؤمل ان تضاعف الحكومة جهودها في ضغط النفقات وترشيد الاستهلاك وتحسين اداء اجهزة الجباية الاستمرار بتحديث التشريعات المالية لتتمكن من تغطية النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية معاً من الايرادات المحلية .

علما بان معظم المشاريع الرأسمالية والممولة من خزينة الدولة هي مشاريع قائمة وملتزم بها وفي طريقها الى التنفيذ .

واننا ننوه هنا بالجهود المبذولة والرامية الى تخفيف أعباء خدمة الدين العام الخارجي

والداخلي على الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال ما تم إنجازه من شطب أو إعفاء أو شراء للديون وكذلك جدولة الممكن منها ، والاعتماد على المنح والمساعدات والقروض الميسرة حيث طرأ تخفيظاً ملموساً على حجم المديونية وعلى خدمة الدين العام للخزينة وذلك حتى عام ١٩٩٧ .

وقد تم كذلك تقليص الفجوة التمويلية الخارجية ، والمؤمل هنا مواصلة الجهود للوصول الى النسبة المقبولة دوليا وهي : ان لا يزيد نسبة الدين العام الخارجي على ٧٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

انا من الذين يؤمنون بان بلدنا بخير والحمد لله واننا مقبلون على مرحلة من الرخاء والنمو والازدهار الاقتصادي ، وان الحكومة عازمة على تحسين وتصحيح اوضاع الموظفين كافة وقد التزمت الحكومة باعلان نسبة التضخم السنوي وترجمتها بزيادة سنوية مماثلة بما يتناسب مع هذا التضخم وذلك في ٧/١ من كل عام .

وقد اصبح ملحا كذلك إعادة النظر بقانون التقاعد التابع لمؤسسة الضمان الاجتماعي ، وتعديله بما يتناسب مع متطلبات الحياة وشمولية منتسبي الضمان بالتأمين الصحي .

سيدي الرئيس ،،

لقد كان لتوجيهات جلالة الملك الحسين الراعي والباني دائما لهذا الوطن ولهذه الامة بتحسين اوضاع المتقاعدين من عسكريين ومدنيين الأثر الطيب في نفوس جميع المواطنين واننا على يقين بان الحكومة ستترجم هذه المكرمة من سيد البلاد بزيادة مجزية لهذه الفئة والتي خدمت بلدنا الغالي وفي ظروف صعبة لتمكنهم من العيش الحر الكريم .

حفظ الله الأردن وأبقاة عزيزاً شامخاً في ظل قائد نهضتنا الحسين المفدى .

واسمحوا لي سيدي الرئيس ان اتقدم ببعض المطالب وذلك بما يخص دائرتي الانتخابية .

١ – اكرر المطالبة بانصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين القدامى ومعاملتهم بالمثل ليتمكنوا من مجابهة الغلاء والتضخم والعيش الحر الكريم .

٢ – إيلاء موضوع فتح الطرق الزراعية في سهول الشمال الأهمية القصوى لما لها من مردود ايجابي في تعلق الناس بأراضيهم واستغلالها .

٣ – دعم المنظمة التعاونية وذلك بزيادة عدد الآليات وتحديثها حيث ان المتوفر منها حاليا أصبح قديماً وغير كافٍ .

٤ – تعميم خدمة الاتصالات الهاتفية حيث ان العديد من القرى لا يزال بخدمة نصف آلية وهناك آلاف الطلبات وتحديداً في الحصن لا تزال بانتظار خدمة الهاتف ومنذ اكثر من عشر سنوات .

٥ – إيلاء مشروع الصرف الصحي الأولوية القصوى في التنفيذ وخصوصاً منطقة جنوب اربد للمحافظة على السلامة العامة والبيئة .

٦ – إنشاء مركز صحي شامل في الحصن ، للحاجة الماسة والارض مقدمة من البلدية منذ عدة سنوات .

٧ – انشاء مدرسة ثانوية للبنين في مخيم الحصن – وهذه مطالبة قديمة تعود للمجلس العاشر عام ١٩٨٧ .

٨ – انشاء مركز صحي شامل في بلده الطيبة مركز القضاء ليكون النواه للمستشفى المنوي اقـامته في المستقبل ، والمكان متوفر .

٩ – إيلاء قضاء المزار الشمالي العناية والرعاية اللازمة إذ ان المنطقة لا تزال بحاجة إلى الكثير من الخدمات الاساسية.

١٠ – والمطالبة الاخيرة – فتح مركز للدفاع المدني في بلدة – الحصن – لتعميم خدماته وللضرورة القصوى .

والسلام عليكم ، وشكراً سيدي الرئيس

معـــالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل النائب بسام حدادين ، المتحدث الذي يليه النائب صالح شعواطة .

السيد بســـام حدادين :

السيد الرئيس

السادة الزملاء الكرام

السلام عليكم / وكل عام وانتم بخير بمناسبة عيد الميلاد المجيد ورأس السنة الميلادية ، اعلنا دوما نحن في صفوف المعارضة الوطنية الديمقراطية / معارضتنا لبرنامج التصحيح الاقتصادي / الذي تلتزم به الحكومة / لانه برنامج مسقط علينا من خبراء صندوق النقد الدولي / وليس برنامجاً وطنيا / يرتب اولوياتنا الوطنية / استنادا لرؤى سياسية واقتصادية واجتماعية مستقلة .

واكدنا على ان هذا الكلام / لا يعني ان لا نتفاوض / مع " الصندوق " / لان التفاوض /" شر لا بد منه " .

لكن التفاوض مع " الصندوق من قبل الحكومة " / لا يدار وفق خطة وطنية / بل بالتسليم والاذعان الكامل لشروط وخطط " الصندوق " / .

وهذا ما يفسر ابقاء المفاوضات طي الكتمان ، لا يعلم خباياها سوى ما يسمى " بالفريق الاقتصادي الحكومي " / .

الا يدعو هذا الامر وحده الى الريبة !!

ولا اظن ان احداً يجرؤ على الدفاع عن نوايا واهداف " الصندوق " / الذي يعمل ببساطة / لخدمة الاهداف السياسية والاقتصادية لمالكية واسياده . الذين هم المستعمرون الجدد ، مصاصي دم الشعوب .

لذلك / فنحن مختلفون ابتداءاً أيها السادة .

مختلفون في الاهداف السياسية

والاقتصادية والاجتماعية !! نحن لا ننظر الى الارقام والجداول واللوحات الاحصائية المصاغة / في غرف معلقة / وبدم بارد / كما تفعلون - وتبشرون بحالة التوازن وتصحيح الخلل " والنجاحات الخارقة !!!

ان التوازن والتصحيح " الذي تتحدثون عنه ايها السادة / هو على الورق ليس اكثر .

لان الوقائع المرة العنيدة / تؤكد ان الخلل الاجتماعي والطبقي يتعمق داخل المجتمع .

الفقراء يزدادون عدداً وفقراً .

والارتفاع المجنون في الاسعار / وتآكل الرواتب والاجور / لم يأت من فراغ /... انه ثمرة مرة لسياستكم الاقتصادية التي تحمل الفئات الشعبية / وذوي الدخل المحدود / العبء الاكبر .

نحن ننظر الى نتائج السياسات الاقتصادية من خلال مردودها على المجتمع وعلى المستوى المعيشي للمواطنين .

تعالوا ندلكم بارقامكم ، كيف ولماذا نختلف .

في مجال تقليص عجز الموازنة .

فقد تحولت سياسة تقليص عجز الموازنة، الى وسيلة لزيادة الاعباء الضريبية وخاصة من الضرائب غير المباشرة التي تتحمل نتائجها الفئات الشعبية الكادحة .

فقد ارتفعت الايرادات المحلية بنسبة ٤١٪ عام ٩٢ و٩٪ عام ٩٤ / وكانت نسبة زيادة الايرادات المحلية / اعلى من نسبة زيادة الناتج المحلي الاجمالي / وهي عام ٩٤ اكثر من الضعفين .

وفي الوقت نفسه ارتفعت الايرادات الضريبية / بنسبة ٥٢٫٧٪ عام ٩٢ / و ٥ ٪ عام ٩٣ / و ١٠ ٪ عام ٩٤ وفي مجال الرسوم / تضاعفت على سبيل المثال رسوم البريد والبرق والهاتف / اكثر من مرتين خلال ٥ سنوات .

وارتفعت اجور المكالمات الهاتفية الى ١٠٨ مليون عام ٩٥ / اي بزيادة مقدارها ١٠٠٪ تقريبا خلال ٥ سنوات .

عن اي توازن تتحدثون ؟

" ماذا تقول هذه الارقام !!

انها تصرخ بوضوح : بان تقليص عجز الموازنة / جاء من خلال الجباية من المواطنين ولم تكن هناك محاولات جادة لترشيد الانفاق / وعلى العكس تماما شهدنا ازدياداً مستمراً في معدلات الانفاق والحالات التي تم فيها تقليص الانفاق هي المتعلقة بدعم السلع التموينية فقط .

هل كان هذا الانفاق لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر ؟؟! كلا !! فالنذر اليسير ذهب بهذا الاتجاه .

لأن المعالجة الجادة تستلزم زيادة الاستثمار / بهدف زيادة الدخل القومي من جهة / وزيادة فرص العمل من جهة اخرى / .

والانفاق الرأسمالي في الموازنة تتركز في

هكذا من الأصل

مجال الدراسات / وشراء التجهيزات / وفي مجال البنية التحتية / بشكل رئيسي وابتعدت الموازنة تماما عن الاستثمار في مجال الانتاج المادي / وفي المواقع المولدة للدخل / .

وابتعدت عن المشاركة الفعلية / في تنمية الاقتصاد وتترك ذلك للقطاع الخاص / والاكتفاء بدور " توفير المناخ الاستثماري " .

وفي ظل الخلل في معدلات الاستثمار في البنية التحتية / وفي القطاعات المنتجة . فان صيانة هذه البنية / تتحول الى عبء على الاقتصاد الوطني / لان الانفاق على البنية التحتية يتم بوتيرة اسرع بكثير من الاستثمار الانتاجي .

وكيف سيكون عليه الحال في المستقبل / لان اغلب هذه المشاريع يتم تمويلها / بقروض خارجية .

انكم ايها السادة تتخلون عن دوركم المباشر في التنمية ويخطط لكم " الصندوق " بان تتحولوا الى جباة رسوم وضرائب .

في مجال المديونية الخارجية

خلافاً لكل التأكيدات الرسمية / فالموازنة تكشف ان اعباء المديونية / تتزايد / كما تتواصل سياسة الاقراض من الخارج / بمعدلات مرتفعة / بالرغم من الحديث عن تحسن الايرادات المحلية .

لقد بلغت اعباء الدين العام الخارجي للسنوات الثلاث ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥

٣٩٥٫ ، ٢٩٨٫ ، ٣٥٠٫

اما القروض الخارجية فهي تزداد عاما بعد عام ١٣٠ مليون بلغت عام ٩٣

٢٢٢٫ مليون عام ١٩٩٤

ويقدر ان ترتفع اكثر على الديون الخارجية الى ٣٢٩ مليون دينار عام ١٩٩٥ م اننا نحذر من هذا الانفتاح الى اقصى الحدود للاقراض من الخارج .

اما على صعيد الانفاق الرأسمالي ... فالموازنة لا تتجه لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر، سوى في النذر اليسير كما اشرنا . وهذا يدلك ان هذا الواقع وهذه المعطيات تؤشر على تخلي الحكومة من دورها في التنمية الاقتصادية ، وامام ذلك نقول :

لا تلوموا اذا ما طالبنا دوما في زيادات مجزية للمواطنين للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين القدامى واللاحقين وزيادة رواتب المنتفعين من الضمان الاجتماعي .

نعرف ان هذا يعني زيادة في النفقات ! لكن ../ ما دامت النفقات الرأسمالية للموازنة لا تعالج بشكل جاد قضايا البطالة والفقر وارتفاع الاسعار !! وما دامت جيوب المواطنين هي المصدر الرئيس للايرادات المحلية سنظل نعتبر تحسين مستوى معيشة الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسريين مطلبا ملحاً .

اخيراً ... فانني اعلن حجب الثقة عن مشروع الموازنة / واطالب برده الى الحكومة / للأسباب التي ذكرت . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق للاستراحة ثم نعود .

" رفعت الجلسة للاستراحة "

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن استئناف الجلسة ، الزميل النائب صالح شعواطة المتحدث الذي يليه مفلح الرحيمي .

السيـــد صـــالح شعواطـــة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة النواب الكرام

من الاطلاع على مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ يتبادر الى الذهن مباشرة قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ والذي كان مدار نقاشات طويلة ومريرة امام مجلسكم الموقر ، ومن هذه المقارنة استطيع ان اسجل على مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ ما يلي :

اولاً : ان حكومتنا وضعت هذه الموازنة وكأنها ما زالت تعيش اجواء الدعم العربي في الثمانينات والسبعينات فهي موازنة فيها مبالغ هائلة في ابواب الانفاق العام ، وكان ظروف المملكة تسمح بذلك ... وكأن وضعنا الاقتصادي في غاية الكمال وكأن سيل المال ما زال يتدفق على الاردن .

ان واضعي هذا المشروع لم يأخذوا بالاعتبار ان البلد يعيش أزمة اقتصادية طاحنة ، ويعيش خللاً اجتماعياً هائلاً .. ان ظروف الاردن تحتاج الى موازنة متقشفة وليس الى مثل هذه الموازنة .

ثانياً : ان مصادر الموازنة هذه تعتمد على التحصيل الوطني للمصادر ومن إمعان النظر فيها تجدها سلسلة طويلة عريضة من الضرائب والرسوم بجميع اشكالها والتي لا يوجد في كل العالم مثيل لها ، وكلها تحصل بالنتيجة من القطاع العريض الفقير من الشعب حتى المقتدرين على دفع هذه الضرائب والرسوم الخيالية مما يؤدي الى الخلل في البناء القانوني والاخلاقي والذي يتم في غياب الرادع عن تحويل هذه الضرائب والرسوم المختلفة من المكلفين بها الى زيادات في الاسعار يتحملها بالنتيجة المستهلكون ومعظمهم من الطبقة الفقيرة .

واتمنى ان تطبق الحكومة ما ورد في مشروع القانون هذا بعدالة .

ثالثا : ان كل الظروف الاقتصادية الخطيرة في البلد لم تشكل للحكومة اي حافز لاجراء تقشف على الاقل في مصروفات الوزارات والدوائر والانفاق ببذخ فما معنى ان ترد زيادات على النفقات الجارية لكل الوزارات منها في قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ ان البلد ما زال يرزخ تحت المديونية والظروف الصعبة والحكومة لا تجد غضاضه في زيادة النفقات

الجارية بما يقارب مائة مليون دينار .

رابعاً : البلد يعاني والناس تعاني والحكومة تزيد النفقات من اموال الشعب والتي تقتطع من افواه الطبقة الفقيرة لتنفق على نشاطات ليست لها نتائج يلمسها الشعب خاصة في وزارة التموين وكافة الوزارات التي لها مساس بحياة الناس واللتي اثبتت بالدجليل القاطع فشلها الكامل في الاخذ بيد الناس البسطاء من شعبنا ... اين وزارة التموين وماذا تعمل وماذا قدمت للشعب ليصرف عليها اكثر من مليون ونصف دينار كنفقات جارية .... هذه الوزارة يجب تصويب اوضاعها او الغاؤها ولماذا يكره الشعب ويلزم بانفاق مبلغ اربعة ملايين ونصف دينار على كليات المجتمع وامتحانات الدبلوم في وزارة التعليم العالي طالما ان هذه المعاهد قد اصبحت كما هو معروف للجميع مصدر ترزق للبعض ومصدراً مهما للبطالة في كل البلد . ولماذا دفع الشعب ١٥٠ مائة وخمسون الف دينار للمركز الاعلامي في واشنطن وماذا قدم هذا المركز . ومثل هذا المبلغ للمركز الاعلامي في لندن .

خامساً : اما النفقات الجارية لمؤسسة التلفزيون فحدث ولا حرج ، فقد خصصت لها الموازنة سبعة ملايين ونصف دينار والحقتها بمبلغ مليون وسبعماية الف دينار نفقات اخرى ... وبنفس الوقت نرى ان هذا التلفزيون لا يؤدي الا جزءاً يسيراً من مهمته التربوية والتثقيفية والسياسية والتلفزيون بالنتيجة هو جهاز يجب ان يكون رابحاً لما يبثه من دعايات وما ينتج من افلام ومسلسلات وكافة الواع الانتاج الفني ، ويجب في مرحلة التقشف ان تسدد مؤسسة التلفزيون والاذاعة مصاريفها الجارية من دخلها الذاتي .

سادسا : ولا اريد الخوض في كل تفصيلات النفقات الجارية فجميعها على هذه الشاكلة وجميعها تتضمن ارقاما تزيد عن تقديرات موازنة ١٩٩٤ وجميعها تتضمن ابوابا لا لزوم لها .

سابعا : الاهم من ذلك كله ان الحكومة بينت لنا في مشروع الموازنة هذه مصادر تمويلها واهمها مصدر الضرائب والرسوم على المواطن ولم تبين لنا الحكومة لماذا لا تتوفر لها مصادر من المشاريع الوطنية الكبرى .

اين ارباح شركة البوتاس

اين ارباح شركة الفوسفات

اين ارباح شركة عاليا

اين ناتج بيع واستهلاك غاز الريشة

اين ارباح الاردن من بيع الكهرباء للدول المجاورة

اين موارد ميناء العقبة

اين موارد مطاراتنا الدولية

اين موارد تجارة الترانزيت

هذه امثلة لماذا لم ترد في مشروع الموازنة

ثامنا : في النفقات الرأسمالية :

ان الذي يطلع على هذه النفقات الرأسمالية سيعتقد ان حكومتنا لديها اموال فائضة فهي بالاجمال مخصصة لاقامة ابنية وانشاءات للدوائر الحكومية وتتضمن مؤسسات في مختلف الاجهزة الادارية وتحديثها ... انني ارى ان معظم هذه النفقات الرأسمالية لا يجوز ان تقوم بها اي حكومة الا وهي في حالة الرخاء .. ولا يجوز ان يجوع الشعب من اجل ان نشيد الابنية للمحافظات والاقضية واستئجار مبنى باضعاف ما كان عليه في نقل جوازات اربد الى مبنى جديد والدوائر الاخرى بعشرات الملايين .

ان النفقات الرأسمالية بمجملها ومعظمها لا تتضمن أية نفقات رأسمالية لمشاريع انتاجية فهي بمعظمها مشاريع ترف لا لزوم لها لأنه لا يهمنا المظهر الخارجي ، بل نريد الاردن وطنا قويا مواطنه قوي غير جائع يعتمد على ذاته .

تاسعاً : في باب موازنة التحويل على صفحة ٣١٩ في باب مصادر التحويل يتضح أن الحكومة ما زالت مستمرة ومصرة على الاستدانة من الخارج لتحويل هذه الموازنة المترفة ، فهي قد اوردت ان مصادر الاقراض الخارجي ستدفع لنا مبلغ ٣٢٧ مليون دينار وما زال ماثلاً في اذهاننا جميعا أن المملكة ما زالت تنوء بأثقال المديونية القديمة فهل يعقل ان نحمل بلدنا وشعبنا بما لا طاقة له به ونركب عليه ديونا فوق ديون لمشاريع هي بالنتيجة ليست انتاجية ولا تقوي الاقتصاد ولا البلد ولا المواطن ؟؟

عاشرا : في كلمتي اثناء مناقشة موازنة عام ١٩٩٤ كنت قد اوضحت للحكومة ان موازنتها تلك تخلو من رصد اية مبالغ لمعالجة الظروف المعاشية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها المخيمات في الاردن والاحياء الشعبية الفقيرة التي تلتف حولها ، وحذرت الحكومة في حينه بان هذه المخيمات والاحياء الشعبية التي لا تلقى اي عناية او رعاية والتي لم تخصص الميزانية لها اية ابواب تحت كل المسميات ستكون مبرراً حقيقة للجريمة .....

خاصة ان سكان هذه الاحياء والمخيمات هم واضعوا ضريبة من الطراز الاول واعود لاكرر انه لا يجوز للحكومة ان تظل مغفلة هذه التجمعات الشعبية وان تلقي باللوم والمسؤولية على وكالة الغوث الدولية ووكالة الغوث تلقي المسؤولية على الحكومة ولا تقدم الا القليل والغير المفيد . هذه التجمعات الشعبية تحتاج الى رعاية صحية وتحتاج الى موازنات خاصة بها وجيوش العاطلين عن العمل فيها يحتاجون لبرامج لتشغيلهم .

واعود ثانية لاحذر من اهمال هذا الجانب بل واحذرها بشدة بأنها عندما تغمض عيونها عن واجباتها وهم جميعاً مواطنون اردنيون مخلصون للوطن فإنها ستشعل النار تحت الرماد ، وان حرصي على سلامة هذا البلد وأمنه واستقراره وسلامة نسيجه الاجتماعي وأمنه الاجتماعي يدفعني للخوض ثانية في هذا الموضوع .

معالي الرئيس

الاخوة النواب الكرام

هذا بعض ما يمكن ان يقال بخصوص هذه الموازنة وآمل من الحكومة ان تسحب هذا المشروع وتعد تعديله بما يحقق مصلحة الشعب ككل واولها الطبقات الفقيرة حرصا على سلامة الوطن ووحدة شعبه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، النائب مفلح الرحيمي ، الذي يليه الدكتور احمد القضاة .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

نناقش في هذا اليوم موازنة عام ١٩٩٥ واني أوكد على ما جاء في كلمة جبهة العمل الوطني المستقلة ، التي القاها سعادة الدكتور نادر ابو الشعر وفي هذا المجال فاني اتقدم بجزيل الشكر للسادة رئيس واعضاء اللجنة المالية على اعدادها لهذا التقرير وهذه التوصيات وفي هذا المجال فاني اتحدث في الجوانب التالية:

أولا : الأمور العامة

١ - باسمي واسم اهالي محافظة جرش نرفع الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم أسمى آيات الولاء والعرفان مثمنين لجلالته مكرمته الملكية السامية لتعديل اوضاع المتقاعدين العسكريين والمدنيين الجدد وبهذه المناسبة فاني اطالب ان يشمل هذا التعديل اوضاع المتقاعدين العسكريين والمدنيين السابقين بالاضافة الى الجدد .

٢ - العمل على زيادة موظفي الدولة مدنيين وعسكريين زيادة مجزية تتناسب وارتفاع الأسعار وزيادة كلفة المعيشة بشكل عام .

٣ - دعم وتفعيل دور المنظمة التعاونية وذلك خدمة للجمعيات التعاونية التي تشرف عليها والتي يصل عدد موظفيها الى ١٥٠٠ موظف .

٤ - دعم الاعلاف لمربي الثروة الحيوانية .

٥ - شطب فوائد القروض عن المقترضين على صغار المزارعين نسبة ١٠٠٪ واعادة اقراضهم بقروض ميسرة بعد جدولة القروض المستحقة عليهم .

ثانيا : اما بالنسبة لمطالب محافظة جرش :

في هذه المناسبة فاني اتوجه بالشكر لصاحب الجلالة الملك المعظم بتوجيهاته للحكومة بترفيع لواء جرش الى محافظة ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي وزراء الاشغال العامة والداخلية والتنمية الاجتماعية والشؤون البلدية والقروية والمواصلات والشباب لقيامهم بزيارة قرى وتجمعات هذه المحافظة على الواقع قرية قرية ، وتفقد مشاكل ومطالب هذه القرى

والتجمعات السكانية . اما بخصوص مطالب المحافظة فاوجزها بما يلي :

١ – استحداث مديريات أقضية في كل من قرى : شمال جرش وبرما ، وجنوب جرش .

٢ – في موضوع مشكلة المشيرفة والتي مر عليها اكثر من خمسة وثلاثون عاما ، نشكر لدولة رئيس الوزراء ووزير المالية جهودهم المشكورة في حل هذه المشكلة وانجازها كما ابلغني معالي وزير المالية صباح هذا اليوم بانه تم الموافقة من اللجنة العليا لاملاك الدولة ، وتم رفعها الى مجلس الوزراء لاقراره راجيا من دولة الرئيس واصحاب المعالي الاخذ بعين الاعتبار ان تقدير الاراضي مرتفع جداً وان اهالي هذه القرية بحاجة الى دعمهم وذلك باعفائهم من دفع اثمان هذه الاراضي كونهم لا يستطيعون دفع اية مبالغ نظرا لظروفهم الاقتصادية السيئة جداً .

٣ – في موضوع البلديات والمجالس القروية :

أ – انهاء ترفيع مجلس قروي جبّة الى بلدية .

ب – ترفيع المجالس القروية التالية الى مجالس بلدية وهي الكفير دير اللبان مقبلة / الرشايدة .

جـ – دعم البلديات والمجالس القروية في محافظة جرش بالقروض اللازمة للايفاء باغراضها لايصال الطرق وفتحها ودفع التعويضات واعفاؤها من القروض المستحقة ، ورفع حصتها من المحروقات .

د – ايصال التيار الكهربائي لبعض القرى والتجمعات السكانية .

٤ – في مجال الامور الصحية :

أ – دعم مستشفى جرش الحكومي الوحيد ورفده بالمستلزمات المطلوبة من اجهزة واطباء متخصصين وزيادة سعة هذا المشفى .

ب – احداث مراكز صحية اولية في كل من المشيرفة ، الكفير ، ام الزيتون ، ام قنيطرة ، الرشايدة ، جبا ، المجدل ، هيشا وعليمون ، الخيشبة ، مقبلة .

٥ – في مجال الاشغال العامة :

أ – العمل على تنفيذ بناء مديرية اشغال جرش حيث رصدت المبالغ في موازنة عام ١٩٩٥ والارض موجودة ومسجلة باسم مديرية الاشغال .

ب – الاهتمام بالطرق الرئيسية واعادة تعبيدها المغذية للقرى التالية : مرصع ، قلعة الرز ، قفقفا ، المشيرفة الشرقية، المشيرفة الغربية، الشارع الرئيسي اربد الزرقاء ، برما الخشيبة .

ج – الاهتمام بالطرق الزراعية في المحافظة وتزويد مديرية اشغال جرش بالاليات اللازمة لفتح هذه الطرق .

٦ – في مجال المياه العمل على فتح ابار ارتوازية ونظراً لشح المياه في هذه المحافظة وتوزيع مياه هذه المحافظة من اكثر من اربع محافظات لحل مشكلة شمال جرش وقرى جنوب جرش وقرى غرب جرش وقرى شرق جرش .

٧ – في مجال التربية والتعليم العمل على زيادة الغرف الصفية وترميم بعض الغرف .

٨ – احداث مديرية ضريبة دخل في محافظة جرش ، كونها المديرية الوحيدة التي لا توجد فيها هذه المحافظة .

٩ – في مجال التنمية الاجتماعية :

أ – احداث مكاتب للتنمية الاجتماعية في كل من قفقفا – المصطبة – برما – الكتة خدمة للمواطنين .

ب – احداث مراكز للتنمية الاجتماعية في كل من مرصع – كفرخل – ساكب .

جـ – تفعيل دور صناديق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية في محافظة جرش .

١٠ – في ظل هذه المرحلة ونظراً لضيق محافظة جرش السياحية تفعيل دور السياحة في جرش وتسويقها داخليا وخارجيا والعمل على انشاء البنية التحتية لهذا القطاع .

١١ – في مجال الشباب :

أ – احداث مديرية شباب في محافظة جرش .

ب – احداث مراكز للشباب في كل من المشيرفة ، قفقفا ، المصطبة ، جبه ، مرصع ، دير اللبان ، برما ، الكتّة ، ساكب ، الكفير .

١٢ – في مجال المواصلات :

أ – اطالب بالعمل على الانهاء من تنفيذ مكتب بريد الكفير والذي يخدم الكفير ، المرامح ، عنبة ، الحازية .

ب – حل مشكلة الهاتف في المصطبة، تلعه الرز ، حبة الرشايدة وقد قام معالي وزير المواصلات مشكوراً بزيارته على الواقع .

١٣ – إيلاء مخيم سوف ومخيم جرش (غزة) الاهتمام الملائم نتيجة لكبر حجم سكان هذه المخيمات وذلك في موضوع المجاري وتحسين اوضاع هذه المخيمات .

وفي الختام اشكر حسن الاستماع ووفقنا الله لخدمة الاردن في ظل راعي البلاد صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، النائب الدكتور احمد القضاة ، المتحدث الذي يليه ، الزميل النائب محمد عودة نجادات .

الدكتور احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه آجمعين .

اولاً : اؤيد ما جاء بكلمة الزميل الدكتور نادر ابو الشعر ، وما كلمتي هذه الا تأكيدا لمطالب وساحاول ان اختصر منها ما استطعت ، ولكني ساودعها جملة في الامانة العامة .

معالي الرئيس

الزملاء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله الله وبركاته وبعد ،،

قال تعالى :

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكمو بالعدل »

صدق الله العظيم

ولما كانت الامانة كل ما وكل يحفظه الانسان من مصالح الناس واموالهم والعاقل من استجمع قواه وارهف حسه ونصب لنفسه ادق الموازين كان من الواجب ان ادرس قانون وخطاب الموازنة واحللهما منطلقا من ذلك المبدأ وقد اجتهدت على قدر طاقتي وتوصلت :

١ - اقدر للحكومة تبنيها للسياسات الرامية الى تحقيق اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية والمتمثلة في تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٧ر٥٪ لهذا العام ليتجاوز النسبة المستهدفة والبالغة ٥ر٥٪ وكذلك ارتفاع معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي ليصل الى ٩ر٢ ٪ وكذلك تشجيع الاستثمار عن طريق استحداث النافذة الاستثمارية وتطوير المدن الصناعية والسماح للقطاع الخاص المشاركة بها واعادة النظر في التشريعات التي تحكم العملية الاستثمارية وخصوصا اعداد مشروع قانون الاستثمار ومشروع قانون للمناطق الحرة وتأسيس الشركة الاردنية لضمان القروض وزيادة اسعار الحبوب المنتجة محليا وإعفاء جميع مدخلات الانتاج الزراعي من الجمارك وإعفاء ما يزيد على (٥٠) الف مزارع من فوائد القروض بنسبة متفاوتة والتوسع في انشاء الطرق الزراعية وتشجيع الصناعات المحلية بإعفاء كامل الصادرات من ضريبة الدخل من اجل زيادة قدرتها التنافسية وإعفاء عدد كبير من مدخلات الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات ..

٢ - أقدر للحكومة اهتمامها بقطاع السياحة لما يحققه من دخل مباشر بالعملات الاجنبية الا ان الحكومة اهتمت بمناطق ونسيت أخرى لا تقل في اهميتها الجمالية والتاريخية والسياحية

عن المناطق التي وجه الاهتمام لها فمثلا لم نسمع لعجلون وجرش ذكراً في خطط الحكومة السياحية .

٣ - اقدر للحكومة اهتمامها بظاهرتي الفقر والبطالة باعتبارهما من اهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا ان المعالجة لهاتين الظاهرتين لا تزال عاجزة عن استئصال العلة والتي يستشري ويستفحل خطرها يوما بعد يوم فزيادة صندوق المعونة الوطنية وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل والتوسع في مشاريع الاسر المنتجة في الريف والبادية وتوفير (٦٥٠٠) فرصة عمل في اجهزة الدولة ما هي الا معالجات سطحية للاعراض دون توجيه العلاج للآفة الحقيقية فلا بد من التعجيل في توفير المناخ الاستثماري الصالح لمشروعات كبيرة وتنظيم سوق العمل والحد من العمالة الوافدة والتوسع في التدريب المهني وتحديد الحد الادنى لاجور الاردنيين وايجاد اسواق للعمل في الخارج للحد من تفاقم هاتين المشكلتين .

٤ - اقدر للحكومة توجهها نحو الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي والمحافظة على سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية واما بما يخص الاسعار فقد اصبحت لا تتناسب ومداخيل الطبقة المتوسطة والفقيرة .

٥ - اقدر للحكومة تبنيها سياسة الاعتماد على الذات بزيادة نمو الايرادات المحلية بمعدلات اعلى من نمو النفقات العامة وذلك للوصول الى تغطية كامل الانفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع التي تخضع لرسوم مرتفعة بهدف التقليل من التوجهات المتصاعدة في تفادي رفع الضريبة الامر الذي قد يؤدي الى تقليل الايرادات العامة وكذلك عن طريق إعداد المشاريع المعدلة لقوانين الجمارك وضريبة الدخل وتحصيل الأموال الأميرية ومؤسسة المناطق الحرة وسوق عمان المالي بهدف تبسيط الاجراءات وتنظيمها وتوسيع القاعدة الضريبية واحكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها بما يعزز المحافظة على المال العام وتحصيل حقوق الخزينة وضبط الانفاق الحكومي .

٦ - أقدر للحكومة استمرار التقيد بهدف تخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي من خلال شطب الديون الخارجية او اعادة جدولتها وكذلك عدم التوجه نحو الاقتراض الجديد من مصادر تجارية بل الالتزام بالاقتراض لدعم ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطات المملكة من العملات الاجنبية وتمويل مشاريع هامة وبشروط سهلة .

٧ - اقدر للحكومة إيلاء قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية العيون الساهرة على امن هذا البلد واستقراره كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها وتنمية كفائتها لتمكينها من القيام بدورها المميز .

٨ - أقدر للحكومة الاستجابة لبعض مطالبي التي طلبتها عند مناقشة موازنة عام ١٩٩٤ ومنها ترفيع عجلون الى محافظة والتي جاءت منسجمة مع توجيهات صاحب الجلالة الاب

الباني وكذلك احداث بلديات في كل من راسون وباعون ومجالس قروية في كل من صنعار وعين البستان وام الينابيع وإدراج المركز الصحي الشامل على مثلث اشتفينا ضمن قائمة المشاريع الرأسمالية الباب الثاني .

٩ - أسجل مأخذي على الحكومة بانها تتناقض مع نفسها اذ انها في الوقت الذي تتوجه فيه نحو اللامركزية من اجل تحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي لم تشرك النواب ولم تستشرهم عند إعداد الموازنة لعام ١٩٩٥ علما ان هذا الامر كان احد اهم توصيات اللجنة المالية في العام الماضي .

١٠ - أسجل مأخذي على الحكومة أنها لم تساو بين العسكريين والمدنيين عند اعادة النظر في قانوني التقاعد العسكري والمدني انسجاماً مع رغبة سيد البلاد لتحسين اوضاع المتقاعدين من عسكريين ومدنيين كما انها أغفلت الذين أحيلوا على التقاعد قبل ١٩٩٤/١٢/١ أولئك النفر الذين كان لهم السبق في وضع القواعد والمداميك الاولى في صرح النهضة الاردنية والذي يعليه النشامى الأردنيون يوما بعد يوم .

١١ - أسجل مأخذي على الحكومة أنها لم تعط المحافظات الفتية الخصوصية اللازمة من اجل الأخذ بيدها لتتناغم خطاها مع خطى اخواتها المحافظات الاخريات والتي طاف بها طائف من التقدم والازدهار .

معالي الرئيس

الزملاء الأفاضل .

لقد دخلنا أعتاب مرحلة جديدة بما فيها من تحديات جسام وآمال عظام ومواطننا الأردني والذي هو محور التنمية في بلدنا الحبيب لا زال يعيش حالة ترقب ورجاء ومن أجل بعث طاقاته الكامنة وإحلاله في أجواء الطمأنينة والرخاء والارتياح لا بد من الاستجابة إلى المطالب الآتية :

١ - معالجة مشكلتي الفقر والبطالة واللتين تفاقم خطرهما واستفحل أمرهما في مجتمعنا الأردني .

٢ - تحسين أوضاع العاملين والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين من خلال حزمة من الاجراءات .

أ - زيادة الرواتب إذ ان الرواتب قد تأكلت ولم تعد تكفي لتغطية الحاجات الأساسية للأسرة .

ب - إحداث صندوق للاسكان المدني على غرار صندوق الاسكان العسكري .

جـ - انصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين والذين احيلوا على التقاعد قبل ١٢/١/ ١٩٩٤ من أجل شمولهم بالمكرمة الملكية السامية .

د - إعادة النظر في قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي لتوفير العيش الكريم للذين يتقاضون رواتبهم من صندوق المؤسسة بعد احالتهم على المعاش فمن قال ان ستين ديناراً وهي راتب الغالبية منهم تكفي لعيش كريم وخصوصاً ان الغالبية تكون قد وصلت حد العجز .

٣ - إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي وضرورة ربطه بحاجات ومتطلبات سوق العمل .

٤ - تحويل كليات المجتمع الى مراكز للتدريب المهني والتقني لإعداد كوادر مدربة تتلائم وحاجات المرحلة التي نعيشها .

٥ - إيلاء الزراعة والمزارعين العناية الكافية من أجل حل مشاكلهم وخصوصاً توفير الآلات والمواد الزراعية بالاسعار المناسبة ومساعدتهم في تسويق منتوجاتهم بعيداً عن استغلال الوسطاء وايجاد صندوق لدعم المزارعين في حالة الكوارث والكساد لا قدر الله .

٦ - الاستمرار في دعم المواد التموينية الاساسية وخصوصاً الخبز والسكر والأرز والحليب وايجاد وسيلة فاعلة لمراقبة اسعار جميع السلع .

٧ - التعجيل في اصدار قانون التأمين الصحي وتوسيع مظلته لتشمل جميع المواطنين .

٨ - تحديث قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي وتوسيع مظلته ليشمل جميع المواطنين من أجل حمايتهم في حالات العجز والشيخوخة .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

إن مواطني محافظة عجلون واللذين يعتزون بهويتهم الاردنية لتلهج السنتهم بالدعاء ان يحفظ هذا الوطن وقائده جلالة الحسين المفدى الذي غمرهم بمكرمته السامية حين أصدر توجيهاته الى حكومته الرشيدة بترفيع عجلون إلى محافظة ولكنها لم تحظ لحد الآن بالأسم ولذلك لا بد لي أن أؤكد على حاجاتها الملحة .

أولاً : قطاع الادارة والحكم المحلي

أ - إحداث أقضية في كل من كفرنجة وعرجان وصخرة والهاشمية وعنجرة .

ب - ترفيع المجالس القروية في كل من اوصرة وراجب الى بلديات .

جـ - إحداث مجالس قروية في كل من المرجم والصفصافة وثغرة الزبيد والطيارة.

د - إدراج التجمع السكاني الذي يقع شمال بلدة عرجان والمحاذي لطريق جديتا اربد ضمن تشكيلات المدن والقرى في محافظة عجلون وتسميته بعرجان الجديدة وإيصال الخدمات من ماء وكهرباء الى هذا التجمع .

ثانياً : الخدمات الصحية .

أ - رفد مستشفى الايمان بالكفاءات وإحداث غرفة للعناية الحثيثة ووحدةٍ لغسيل الكلى وتحديث أجهزته وأثاثه الذي عفى عليه الزمن .

ب - إنشاء مركز صحي شامل على مثلث

الوهادنة لخدمة قرى الهاشمية ، حلاوة ، الوهادنة ، دير الصمادية .

جـ – ترفيع المراكز الصحية الفرعية في أوصرة ومحنا ورأس منيف إلى مراكز صحية أولية .

د – إحداث مراكز صحية فرعية في كل من أم الينابيع الصفصافة ، ثغرة الزبيد ، عين البستان ، دحوس ، الطيارة .

هـ – إحداث عيادات اسنان في مراكز عبين ، باعون ، راسون ، الوهادنة ، حلاوة ، راجب .

و – إحداث مركز امومة وطفولة في مركز صحي راسون .

ز – إحداث مختبرات في مراكز عين حنا ، عرجان ، باعون ، راسون ، عبين ، الوهادنة ، حلاوة ، راجب .

ثالثاً : قطاع التربية والتعليم

أ – تحويل كلية مجتمع عجلون الى كلية جامعية تطبيقية .

ب – إنشاء مدارس اساسية في كل من عجلون وعين جنا ، وعرجان وعنجرة ، وكفرنجة وعبين ورأس منيف وأم الينابيع للتخلص من الأبنية المستأجرة ونظام الفترتين والأبنية الغير صالحة .

جـ – إحداث مدرسة أساسية للذكور في اشتفينا ومختلطة في خربة الوهادنة وللاناث في السفينة .

د – الاسراع في اضافة غرف صفية وخدمات تربوية مرافقة في كل من عرجان ، محنا صنعار ، راسون ، المرجم، بلاص ، الرأس الأخضر ، باعون الحرث ، دحوس .

هـ – انشاء مدرسة ثانوية في عرجان على قطعة الأرض المفوضة لحساب وزارة التربية والتعليم .

و – زيادة عدد المقاعد المخصصة لطلبة المحافظة في الجامعات الاردنية وزيادة حصة المحافظة من الطلبة المبعوثين إلى الجامعات الأردنية .

رابعاً : قطاع الأشغال

لا ابالغ ان قلت ما من طرق في المملكة الاردنية الهاشمية أسوأ من طرق محافظة عجلون فإذا كانت الطرق التي تربط محافظة عجلون بمحافظتي إربد وجرش والعاصمة هي من أسوأ الطرق فكيف سيكون حال الطرق الاخرى القروية والفرعية والتي يضيق الوقت عن ذكرها وكأنه مكتوب على ابناء هذه المحافظة ان يقدموا الضحايا تلو الضحايا والمبالغ التي خصصت للاشغال في عجلون لهذا العام مثلها كمثل قطرات الندى فهيهات هيهات أن تذهب الظمأ فجميع الطرق بحاجة الى إعادة إنشاء او توسعة او خلطات اسفلتية .

خامساً : قطاع الزراعة .

لا زالت الزراعة في محافظة عجلون تشكو العلل والآلام فالمواطنون لا يحظون

بملكيات كبيرة واشد العلل وإيلاماً شيوع الملكية وهم ينتظرون بفارغ الصبر صدور قانون إفراز الأراضي بما يتناسب مع طبيعة منطقتهم الجغرافية ومساحة رقعتهم الزراعية الضيقة ولن تشف علتهم إلا ان يكون الافراز بدونمين اثنين على الأكثر لان الزراعة مفيدة في مثل هذه المساحة كما ان الإجراءات المعقدة لإزالة الاشجار الحرجية من الاراضي المملوكة تزيد الطين بلة فلا بد من السماح بإزالة الاشجار الحرجية واستبدالها باشجار مثمرة ولا بد أيضا من دعم مديرية زراعة عجلون ومراكز الخدمات التابعة لها في عرجان وكفرنجة وصخرة بالموظفين وباجهزة الرش والحراثة .

سادساً : قطاع المواصلات والاتصالات .

لا تزال الخدمات الهاتفية والبريدية في محافظة عجلون في أدنى مستواها فالشبكة الهاتفية في عجلون وعين حنا وعنجرة وعبين وصخرة وكفرنجة تضيق عن الحاجة وأما بقية القرى والتي ان كانت مخدومة تخدم بخط نحاسي او خطين ومن العجيب أن معظم هذه الخطوط لا توصل الكلام الا في الصيف وكان الكلام يتجمد فيها في فصل الشتاء ولذلك لا بد من زيادة عدد الخطوط بشكل عاجل لقرى باعون وعرجان وراسون وأوصرة ومحنا وام الينابيع وصنعار والمرجم وحلاوة والهاشمية والوهادنة ودير الصمادية والسفينة وبلاص والساخنة وراجب والرأس الأخضر وتحسينها ريثما يتم تنفيذ المشاريع الواعدة ولا بد من ايصال الخدمة الهاتفية الى القرى الأخرى التي لا يتوفر فيها خدمات هاتفية لان هذا الخدمة لم تعد ترفاً بل هي معيار من معايير رقي الانسان وتحضره كما أنه لا بد من إحداث مكاتب بريدية متكاملة في قرى باعون وأوصرة ومحنا والمرجم وصنعار وسامتا والسفينة وبلاص والساخنة والرأس الأخضر ووكالات بريدية في كل من الزراعة والشكارة وعصيم وبير الدالية ، وام الينابيع .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

لقد أملت أن ارى في موازنة عام ١٩٩٥ ما يذهب اليأس عن ابناء محافظة عجلون فقد أملت أولاً أن أرى جميع دوائر الخدمات قد اكتملت كمديرية السياحة ومديرية العمل ومديرية ترخيص المركبات والسواقين ومديرية الشباب ومديرية الدفاع المدني وأملت ثانيا أن أرى ما يشجع السياحة والصناعة في هذه المحافظة وخصوصاً ان المنطقة تخلو من أي مشروع صناعي او سياحي يعود على المنطقة بالخير ويخفف عبء البطالة والفقر الذي ينوء بحمله أبناء هذه المحافظة التي صبرت وصابرت ولا تزال صابرة متمثلة

قول الشاعر

على قدر فضل المرء تأتي خطوبه
ويحمد منه الصبر مما يصيبه
فمن قل فيما يلتقيه اصطباره
فقد قل فيما يلتقيــه نصيبة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل النائب محمد عودة نجادات ، المتحدث الذي يليه الدكتور نزيه عمارين .

السيد محمد عودة نجادات :

بسم الله الرحمن الرحيم

ساقوم بالقاء هذه الكلمة باسم نواب الكتلة الوطنية ، معالي النائب عبد الكريم الكباريتي ، ونواب الكتلة معالي عبد الرؤوف الروابدة ، معالي محمد ذويب ، سعادة نواف القاضي ، معالي جمال الخريشا ، سعادة فياض جرار ، سعادة طلال عبيدات ، سعادة ابراهيم سمارة ، سعادة جميل الحشوش ، سعادة سميح الفرح .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة الكرام

يسرني في بداية مناقشة مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٥ أن اعبر عن شكري وتقديري لجلالة الملك المعظم ، وولي عهده الامين على جهودهما الخيرة من اجل رفعة هذه الوطن ، وللحكومة الرشيدة على اعداد الموازنة في موعدها ، وكذلك لمعالي رئيس واعضاء اللجنة المالية على التوصيات والملاحظات القيمة الواردة في تقرير اللجنة .

معالي الرئيس ، الاخوة الكرام

ان موازنة عام ١٩٩٥ لم تكن في الحقيقة بمستوى طموحنا ، غير ان الامكانات المحدودة ، والاحتياجات الكثيرة تدعونا الى ان نوازن بين ما هو متوفر وبين اولويات احتياجاتنا الاساسية ، والمطالبة بما هو ممكن . ان اول ما يواجهنا حاليا هو الفقر والبطالة التي لا تحل بكثرة الوظائف العامة ، لما لذلك من تأثير على اداء الجهاز الحكومي ، انما يمكن ان تعالج من خلال اقامة المشاريع الانتاجية من قبل القطاع العام والخاص ، مما يسهم في توفير المزيد من فرص العمل التي تدعم الانتاج ، ولا تشكل عبئا على كوادر الحكومة ، وكذلك دعم وتفعيل دور مؤسسة الاقراض الزراعي وصندوق التنمية والتشغيل من اجل منح القروض الميسرة للتشجيع على الزراعة وتربية الثروة الحيوانية ، واقامة بعض الصناعات الفردية والجماعية لتفعيل وتحريك جهود التنمية الوطنية . بالاضافة الى تطوير اسس وعمل وجباية صندوق الزكاة ، وتفعيل دور صناديق التنمية الاجتماعية ، لمساعدة الاسر الفقيرة وجميعها عوامل تساعد على الحد من ظاهرتي البطالة والفقر . ان حياة المواطن ومعيشته لأمر يهتم به الجميع ، ولذا فانه من الضروري توفير المواد الاساسية ذات الجودة ، وباسعار معقولة ، وبما يتناسب مع دخل الفرد ، وان هذا الامر يحتاج الى ضبط ورقابة من قبل الجهات ذات الاختصاص للحد من الغلاء . بالاضافة الى ايجاد اسواق موازية تعمل على توفير المواد الاساسية ، قد ترعاها الجمعيات الخيرية والمنظمة التعاونية ، بالاضافة الى تفعيل دور ونشاط المؤسسة الاستهلاكية العسكرية والمدنية لخدمة الفئات المستفيدة منهما ، وكذلك حث وتشجيع اهلنا في البادية والريف على ان يكونوا منتجين لمعظم حاجاتهم الاساسية ، بدل ان يكونوا مستهلكين ، وعلينا ان نتذكر جميعاً كيف كان الاباء والاجداد يعيشون على هذه الارض الطيبة . ولا يفوتني في هذا المقام ان اهيب بالغرف التجارية وجمعية حماية المستهلك ان ترشد المواطنين وتحثهم على شراء البدائل الممكنة لأي مادة يرتفع سعرها في السوق .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

قامت الحكومة مشكورة منذ عدة اسابيع بتخفيض الجمارك على الكثير من المواد والحاجيات ، ومن اهمها السيارات وقطع الغيار ، ولكن هذا عمليا لم ينعكس على السوق ، حيث لا يزال التاجر يبيع بضاعته بنفس القيمة قبل التخفيض متذرعا بحجج مختلفة ، انني اتساءل : لو كان اجراء الحكومة هو رفع الجمارك ، كم سينتظر التاجر ليبيع على ضوء السعر الجديد ؟ هل يجب ان يظل التاجر دوما هو الرابح والمواطن هو الخاسر ؟ الى متى سيستمر هذا الوضع ؟ الموضوع يحتاج الى معالجة فعالة تشارك فيها كافة الاجهزة المختصة ، مع اجراءات رادعة بحق من يتلاعب بقوت الشعب ومقدراته .

معالي الرئيس الاخوة النواب المحترمين

لا شك ان مكرمة جلالة الملك المعظم بتحسين تقاعد العسكريين والمدنيين بادرة تستحق التقدير والعرفان ، ولكننا نأمل ان تشمل مكرمة الحسين القائد الاخوة المتقاعدين القدماء ، الذين كان لهم شرف الخدمة والتضحية من اجل هذا الوطن ، وذلك بتحسين راتبهم التقاعدي ، كما انني اطالب بدعم وتطوير قواتنا المسلحة الباسلة درع الوطن ، وكذلك اجهزتنا الامنية العين الساهرة على امن واستقرار هذا الوطن .

وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في مناطق البادية الاردنية فانها لا تزال تفتقر الى التخطيط المدروس بسبب تفرعها ما بين محافظات عدة ، علما بانها تشكل حوالي (٨٠٪) من مساحة المملكة وهي متجانسة جغرافيا واجتماعيا ، ولذا فقد آن الأوان لان تفكر الحكومة الموقرة في انشاء جهاز يخطط ويشرف على التنمية الشاملة في البادية الاردنية ويحقق العدالة الاجتماعية وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف الاقاليم التنموية ، ولنا في تجربة سلطة وادي الاردن خير مثال .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب الكرام ،،

اما في مجال التطوير الاداري فانه من الضروري تطوير الهياكل التنظيمية للمؤسسات الرسمية والتشريعات التي تحكم عمل الاجهزة الحكومية بهدف تبسيط الاجراءات وتسهيل الحصول على الخدمات التي يحتاج اليها المواطنون ، انني اطالب بان لا تكون المراكز الهامة في الحكومة عرضة للتغيير والتبديل السريع لما لذلك من تأثير على سير العمل في تلك المؤسسات ، وان لا يخضع ذلك للمزاج الشخصي ، بل يجب ان يخضع لقرار مجلس الوزراء مراعيا خدمة الصالح العام . وكذلك فإنه من الاهمية . بمكان تدريب الموظف الحكومي عند بداية تعيينه حتى يتعرف على

القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية . كما انني اطالب بان تكون مواعيد الاجتماعات بعد ساعات الدوام الرسمي ، في الختام ، أسأل الله سبحانه وتعالى ، ان يحفظ جلالة الملك المعظم، وولي عهده الامين ، والله يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن والمواطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل النائب الدكتور نزيه عمارين ، المتحدث الذي يليه الدكتور فرح الربضي .

الدكتور نزيه عمارين : معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين .

ان كثافة الحضور في شرفات المجلس تعكس دلالات كبيرة ، لا تخفي على احد ، وارجو ان تكون هذه الدلالات ليست بخافية علينا .

حضرات الزملاء ،،،

قبل حوالي اربعة اشهر اجتمعنا ستة نواب من محافظة الكرك مع معالي وزير المالية المحترم واتفقنا بوجوده على خمسة اولويات لاحتياجات المحافظة في مجالات الصحة والاشغال والشباب والمدينة الصناعية ....

وكلنا تفاجئنا بان ما اتفقنا عليه لم يدرج ضمن بنود الموازنة ...

وايضا تفاجئنا ان الموازنة لم تتناول غالبية ما تقدم به المجلس من قرارات واقتراحات وتوصيات ويمكن العودة الى ما ذهبت اليه اللجنة المالية . الفقرة الرابعة الصفحة الخامسة والمتضمن مراجعة توصيات اللجنة المالية حول مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ حيث خرجت بنتيجة تقول بان الحكومة لم تتعامل مع غالبية هذه التوصيات مما يلبي توجهات المجلس ومتطلبات المرحلة وان الحكومة لم تقم باشراك الســادة النواب في اقرار موازنة مناطقهم .

وبعد قراءة متأنية ومسؤولة لارقام الموازنة وتوصيات اللجنة المالية لهذه الموازنة ومقارنتها بالموازنات السابقة ومدى عدم التزام الحكومة واحترامها لقرارات وتوصيات المجلس تبين لي وللاسف الشديد اننا مجلس النواب والحكومة نعيش كلانا في حالة انفصام لا نتمناها الا لاعدائنا ، فالحكومة في واد .. والمجلس في واد آخر ... والوطن والمواطن في وضع لا يحسد عليه .

ولذا اتخذت قرارين

الاول : عدم الاشتراك في مناقشة الموازنة لهذا العام بعد ان ثبت لنا عدم احترام الحكومة لما تقدم من أفكار وتوصيات ومطالب فهي لم تكلف نفسها يوما حتى من مناقشتها او التعليق عليها او تفنيدها فتراها تجاملنا لحين حصولها على ما تريد وبعدها سرعان ما تدير ظهرها لنا غير آبهة ، لا تعير اي اهتمام او حتى احترام لكل ما ابديناه من نقاش مستفيض وملاحظات وتوصيات ومطالب ولهذا واحتجاجا على مثل هكذا تعامل لا يليق ولا يتناسب مع مكانة المجلس الدستورية ولا مع مسيرتنا الديمقراطية ... فانني قررت عدم مناقشة مشروع الموازنة .

القرار الثاني وقد بنيته على الملاحظات التالية :

١ - نسجل على الحكومة تجاهلها واهمالها وعدم احترامها لغالبية افكار واقتراحات ومطالبات وتوصيات السادة النواب بما فيها تلكم الصادرة عن اللجنة المالية والمقرة من المجلس الكريم ... الامر الذي أثر سلبيا على عمل هذا المجلس وهيبته وبات المجلس عرضة للانتقاد والتجريح مما يترك في النفس شعوراً من الألم والمرارة وعدم الرضا عن اداء المجلس والحكومة معا .

٢ - نسجل على الحكومة تجاهلها لموضوع هام وخطير جدا لم تتطرق اليه الموازنة لا من بعيد ولا من قريب وهو لا يقل خطورة واهمية ان لم يكن اخطر من العجز في الموازنة انه الميزان التجاري وعجزه الكبير ومدى تأثيره وثقله على احتياطي الوطن والخزينة وبالتالي امن الوطن الاقتصادي بكل ابعاده وعدم مراعاة هذا الجانب الهام في البناء الاقتصادي اثناء قرار الحكومة الاخير بخفض الجمارك على العديد من الكماليات غير آبهة بما يحمله هذا القرار غير العادل من آثار سلبية جدا على الخزينة واحتياطي العملة والصناعة الوطنية وازدياد الترف الاستهلاكي .

٣ - نسجل على الحكومة عدم احترام قرار المجلس ورغبته الاكيدة بادراج موازنة المؤسسات العامة ضمن هذا المشروع والتي تزيد عن (٥٥٠) مليون دينار ليتسنى لمجلس النواب الاطلاع عليها ومناقشتها وبيان مواقع الخلل وتداركها ومعالجتها ومحاسبة المقصرين والمفسدين .

٤ - نسجل على الحكومة ضعف أدائها على الجبهة الداخلية وعدم الجدية في معالجة ما تعاني هذه الجبهة من تشوهات خطيرة واختلالات اجتماعية كل هذا وسط ظروف اجتماعية لا ترحم تاركة المواطن مكتويا بنيران غلاء الاسعار وجنونها دونما ضابط او حسيب .

٥ - نسجل على الموازنة انها استهلاكية جبائية، غير انتاجية وغير متوازنة ولم تراعي العدالة في التوزيع ، ولم تعطي محافظات الجنوب ما تستحق من اولويات فبقيت كما هي دوما الأقل حظا ، والاقل رعاية والاقل إهتماما رغم انها تشكل العمود والعمق الاقتصادي والبعد الاستراتيجي للوطن .

اسجل على اللجنة المالية ما ورد في البند الخامس / أ - الايرادات وما يتعلق باعادة تقدير ارباح البنك المركزي والانخفاض الكبير في مستوى ارباحه عن المقدر لعام ١٩٩٤ وتحويل الامر الى مدقق حسابات خارجي ...

وما دام الامر على هذا الجانب الكبير من الاهمية والسؤال هنا لماذا احالة الموضوع الى اللجنة ؟ لماذا لم تقم اللجنة المالية نفسها بالتدقيق والمتابعة وبيان الاسباب الحقيقية وراء التراجع المستمر في الايرادات المحولة من البنك المركزي ؟ ... اليس لديها من الصلاحية ما يخولها بالقيام بمثل هذه المهمة الهامة والخطيرة، والأولى لها هي ان تقوم بها وليس تحويل هذه المهمة الى لجنة اخرى .

ايضاً نتسائل عن التأمين الصحي الشامل الذي بات ليس مطلبا وانما ضرورة وطنية ملحة لا ذكر له .

حضرات السادة الزملاء

ان مجرد ورود هذا الكم الهائل من التحفظات والتوصيات للجنة المالية والبالغة ٦٧ توصية يعتبر سببا كافيا لرد الموازنة واعادة صياغتها وليس التوصية بالموافقة عليها وتمريرها.

ولا يفوتني ان ارفع الى مقام قائد الوطن كل المحبة والتقدير والاعتزاز وسمو ولي عهده الامين كل الاحترام مجددين العهد ان نبقى دوما الجند الاوفياء للوطن والنظام في مواقعنا بالعمل متسلحين دوما بالعمل الصادق البناء .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل اشعرتني الامانة بانه قد اعدت طعام الغذاء الجاهز ، نرفع الجلسة الى الساعة الثالثة والنصف ثم نعود ، اعضاء مجلس النواب ، اعضاء الحكومة ، والصحافة والاعلام والمسؤولين في الحكومة ، الجميع مدعوين الى طعام الغذاء .

« رفعت الجلسة لتناول طعام الغذاء »

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني اعلن استمرار الجلسة، الدكتور فرح الربضي ، الذي يليه النائب فياض جرار .

الدكتور فرح الربضي :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

أؤيد ما جاء في الكلمة التي القاها الزميل الدكتور نادر ابو الشعر باسم جبهة العمل الوطني المستقلة التي يشرفني ان اكون احد اعضائها وارجوا ان اضيف وباختصار شديد ما يلي لما جاء في هذه الكلمة :

اولاً : انني ادعو الحكومة الموقرة ان تخضع موظفي الفئة الرابعة الذين يتقاضون رواتبهم من الخزينة الى التقاعد لا ان تبقيهم خاضعين للضمان الاجتماعي ، وهذا الامر لا يكلف الخزينة اكثر من مئة الف دينار .

ثانياً : رفع الدعم عن كل المواد التموينية واعطاء العائلة المستحقة قيمة ما تتحمله الخزينة من الدعم نقداً وسلفاً وترك المواد بدون دعم حتى لا يفيد من الدعم الأثرياء وغير الاردنيين ، فليس من العدالة ان ندعم مواداً لاناس وافدين ولا يتمتعون بالجنسية الاردنية .

ثالثاً : توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين .

معالي الرئيس ،،

من يدقق النظر في طلبات الزملاء الكرام وانا واحد منهم سرعان ما يجد اننا نحتاج الى عشرات المليارات من الدنانير لتنفيذها ، وحسنا نفعل لو جاءت مطالبنا ضمن إمكانات الاردن وموارده ، فنحن والحكومة في هم واحد هو خدمة الوطن والعمل المشترك على حل مشكلاته ولانني ممن يعملون بوحي المنطق

النابع من الممكن والواقع فقد كانت لدي تحفظات على هذه الموازنة لامور ثلاثة :

الامر الأول : لم تتضمن الموازنة زيادة في رواتب الموظفين تعادل ارتفاع تكاليف المعيشة .

الامر الثاني : لم تتضمن الموازنة من الشواغر في الوظائف مـا يمكن ان يخفف من حجم البطالة .

الامر الثالث : البند المتعلق بالمشاريع الاستثمارية التي تساعد على النمو الاقتصادي والتخفيف من حجم البطالة .

اما وقد راعت الحكومة هذه الامور ، فيما بعد ، تنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك المعظم فيما يخص تقاعد العسكريين والمدنيين بالاضافة الى رفع عدد الشواغر في الموازنة الى ما يقارب الستة الآف وظيفة . وكذلك الوعد بايلاء المشاريع الاستثمارية اهتماما كبيراً ووعد الحكومة باعادة النظر في رواتب الموظفين في الشهر السابع من كل سنة ، فقد تلاشت هذه التحفظات عندي وفي هذا المجال اود ان اذكر للحكومة بعض الايجابيات لا كلها ، فأنا اشكر للحكومة الاجراءات التي قامت بها خلال العام المنصرم وخاصة فيما يتعلق بما يلي :

عدم استيراد الزيت من الخارج دعماً للمزارعين .

إعفاء المواطنين من فائدة قروض المؤسسة الاقراض الزراعي .

زيادة اسعار الحبوب للمزارعين .

سن قانون تقسيم الاراضي الذي هو في طريقه الينا .

ما قدمه صندوق المعونة الوطنية من خدمات جليلة للمحتاجين من ابناء وطننا .

هذه بعض الامور التي لا بد من ذكرها في مجال ايجابيات هذه الحكومة ، واما فيما يتعلق بمطالبي محافظة عجلون ، فارجوا ان اختصر لكي لا اطيل عليكم ، واود اولاً ان اشكر هذه الحكومة مرة اخرى على تحويل اللواء الى محافظة ، واود ان اذكر هنا بأن هذه الحكومة هي اول حكومة تستجيب لمطالب محافظ عجلون ، وكان دولة رئيس الوزراء دولة السيد المجالي اول رئيس حكومة يزور المنطقة في زيارة عمل ليقف على حاجات هذه المنطقة ، ولهذا فأن ابناء المحافظة يحملوني دائما الشكر لدولته وحكومته الرشيدة .

واما مطالب محافظة عجلون فلم يترك لي الزميل الدكتور القضاة مجالاً لذكرها ، ولكنني اريد ان اؤكد على بعضها ، في اجندة معالي وزير الاشغال العامة والاسكان ، ان هنالك مبلغ قد خصصت لطريق عجلون – جرش وقدره (مليونين) دينار ، والواقع لم اقع على هذا المبلغ في الموازنة ولكن قيل لي بانه ضمن المشاريع الاستثمارية ، وانا اشكر للحكومة هذا المسعى وتحويل هذا الطريق الى اربع مسارب لانها تعتبر المعبر الوسط الى الغرب ، الى اخواننا الفلسطينيين ، وهذا ما يسهل السياحة الى جرش والى عجلون في آن واحد ، لأن هذه الطريق اذا اكتملت بين

عنجرة وكفرنجة وكريمة ، تكون اقصر الطرق المؤدية الى جرش ، بدلاً من الالتفاف من اربد الى جرش او من عمان الى جرش ، وهنالك الطريق الاخرى وهي طريق اربد عجلون وانا اؤيد ما ذكره الدكتور القضاة ، من ان هذه الطريق بحاجة الى التحسينات لانها سيئة .

وفي هذا المجال يا اخوان اود ان اذكر الحكومة ، بأن الطرق في محافظة عجلون واعتقد ان الحال شبيه في محافظ السلط وفي محافظة الطفيلة تختلف بطبيعتها الجبلية عن بقية الطرق الاخرى ، فما يخصص لألف متر مربع مثلا في عجلون يختلف عن ما يخصص لنفس المقدار في الرمثا او في مأدبا او في المحافظات الاخرى ، لانها كلها جبلية وصخرية وتحتاج الى المزيد من المبالغ .

المطلب الثالث : ان عجلون بحاجة الى مكتبة عامة للمحافظة بشكل عام ولم تأتي الموازنة على ذكر ذلك .

مطلب آخر وكان قد وعد معالي وزير الشباب السابق بانشاء صالة مغلقة ومجمع رياضي ونحن نتأمل وكلنا ثقة بوزيرنا الحالي ان يتابع مثل هذه المشاريع .

هنالك ايضاً خدمات تفتقر اليها المحافظة مثل دائرة الترخيص ودائرة الثقافة ودائرة الشباب وغرفة التجارة ، فنرجو ان تتمكن الحكومة من تلبية هذا الطلب .

واما فيما يتعلق بالمدارس هناك فوضعها مسيء وبحاجة الى صيانة مستمرة ، واعتقد ان المبالغ التي خصصت للانشاءات وللصيانة غير كافية .

وهنالك نقطة هامة جداً وهي ان عجلون تسقط فيها كميات كبيرة من الامطار ، وحرام ان تذهب هذه الامطار سدى ، اذ بامكان الحكومة وبدعم من الاهالي ان تقيم السدود هناك ، فتحفظ بكميات هائلة من الامطار فلا تذهب سدى .

واريد هنا ان اسجل للحكومة شكر ابناء المحافظة على افراز الاراضي الذي نرجو ان يتم القانون الذي علمنا بأن الحكومة قد سنته ، نرجو ان يصل هذا القانون الى هذا المجلس في اقرب وقت وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزميل فياض جرار ، المتحدث الذي يليه فواز الزعبي .

السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين ،

بعد القراءة المتأنية لتقرير اللجنة المالية ولمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، وبالرغم من ان المحافظة التي امثلها لم تحظى في هذه الموازنة بالحصة المطلوبة والتي تتلائم مع حجم محافظة الزرقاء أبين بأدناه بعض المطالب الضرورية لمحافظة الزرقاء وملاحظاتي على مشروع قانون الموازنة :

المشاكل التي تعاني منها محافظة الزرقاء :

١ - مشكلة التنظيم والاراضي الميرية غير المفروزة في مناطق الزرقاء المختلفة ، الزواهرة ، الجبل الابيض ، ياجوز ، الضليل . وهذا يتعلق حاليا بالاجراء السريع من دائرة الاراضي للافراز والتسهيل على المواطنين .

٢ - المشاكل البيئية المتمثلة بما يلي :

أ - الغازات والروائح التي تنفثها مصفاة البترول ، والمحطة الحرارية .

ب - الشوائب ومخلفات المصانع والشركات الانتاجية والتي ادت الى تلويث مياه سيل الزرقاء .

جـ - بركة البيسي في منطقة الرصيفة والتي تشكل مكرهة صحية رغم الوعود الكثيرة بحل هذه المشكلة ولاحقتها .

د - مكب النفايات على طريق الاتوستراد والذي لا زال يشكل مكرهة صحية بالرغم من ابعاده شرقا لمسافة قليلة .

هـ - مياه المجاري ومحطة تنقية الخربة السمراء وعدم وجود نظام لمنع الروائح وحلول لمشكلة الحشرات الناجمة عنها .

و - مزارع الابقار والدواجن المقامة على حدود بلدية الضليل .

ز - العمل على نقل مواقع الكسارات الى مناطق بعيدة عن حدود المحافظة الآخذة في التسارع .

٣ - المشاكل الاقتصادية المتمثلة بتدني مستوى الدخل لدى الشريحة الاكبر من سكان محافظة الزرقاء ، ومشكلة ارتفاع نسبة البطالة والعمالة الوافدة . الامر الذي ادى الى اظهار سكان المدينة الثانية في الاردن كوكر للجريمة وكل ما هو مخالف للقوانين .

٤ - نقص الخدمات العامة مثل قصر العدل ، مكتبات ، حدائق ومتنزهات عامة ، ملاعب المدينة الرياضية ، مواصلات بين القرى والمدينة وبين المدن والمخيمات ، نقص في المراكز الصحية والخدمات المقدمة منها وخصوصا في القرى المحيطة بمركز المحافظة ، الخدمة الهاتفية والمدارس الحكومية للقضاء على نظام الفترتين .

٥ - اراضي الخزينة " أملاك الدولة "

بلغ عدد الاحواض التابعة لاملاك الدولة " اراضي الخزينة " في محافظة الزرقاء (١٤) اربعة عشر حوضاً مقسمة على ثلاثة مناطق وهي :

١ - عطل الزرقاء .

٢ - عطل الرصيفة .

٣ - عطل البتراوي .

اما المساحات الاجمالية لكل عطل فجاءت على النحو التالي :

١ - عطل الزرقاء ٢٦١٣٠٫٠٦٢ دونم مقسمة على ١١ حوض فرز منها

١١١٥٠ دونم .

باقي ١٤٩٨٠ دونم تحت التنظيم لم تفرز لحين تصديق المخططات التنظيمية

واضع اليد ١٦٠٠٠ قطعة وهي جاهزة للتفويض في دوائر التسجيل .

٢ – عطل الرصيفة ٧٠٧٫٢٦٨ دونم مقسمة على حوض واحد فقط وهو النقب فرز منها ٦٠٠ دونم .

الباقي ١٠٧٫٢٦٨ باقي المساحة لم تفرز تحت التنظيم لبلدية الرصيفة .

جاهزة للتفويض ٦٠٠ قطعة في تسجيل الرصيفة .

٣ – عطل البتراوي ١٦٣٥٫٤٠ دونم مقسم الى حوضين هما :

أ – حوض ٦ وتم افراز كامل الحوض ويشمل ٣٠٠٠ قطعة جاهزة للتفويض في تسجيل أراضي الزرقاء .

ب – حوض ٤ البتراوي ، جاهز للتفويض في تسجيل اراضي الزرقاء .

وبلغت المساحة الاجمالية لكافة اراضي الدولة في محافظة الزرقاء حوالي ٢٨٤٧٢٫٧٣ دونم مفروز منها / ١٣٣٨٥٫٤ دونم . والباقي تحت التنظيم ولم تفرز لحين تصديق المخططات وقد بلغت مساحتها ١٥٠٨٧٫٢٦٨ دونم اما مجموع القطع الجاهزة للتفويض فبلغت ١٩٦٠٠ قطعة موزعة على كامل المساحة الاجمالية من اراضي الدولة .

وبلغ سعر التثمين للمتر الواحد من (٢-٥) دنانير .

ولهذه التفصيلات السابقة فانني اتقدم بالاقتراحات التالية لحل هذه المشاكل على النحو التالي والذي يقدم الخير للجميع :

١ – ملايين الدنانير ستعود لخزينة المملكة والتي ستدفع للاراضي بدل ثمن .

٢ – ملايين الدنانير ستعود لبلدتي الزرقاء والرصيفة بعد ترخيص الابنية .

٣ – المشكلة المتبقية وهي الاهم وتعود بفوائد بالملايين لخزينة الدولة لدائرة الاراضي والبلديات وهي عدم تصديق المخططات من وزارة البلديات والتي تتخذ اسبابا واهمية ومن المفروض حلها عن طريق التنسيب مع معالي وزير البلديات وباسرع وقت .

وارى في نهاية هذا الحل ومراعاة لظرف السكان المالي والاجتماعي ان يتم تقسيط هذه المبالغ بشكل مريح للمواطن .

الحلول والمطالب :

أ – الطلب من المصانع والشركات الموجودة في المحافظة والتي يزيد عددها على (١٥٠) مصنع وشركة ما يلي :

١ – تشغيل نسبة من الايدي العاملة المحلية لتقليص حجم البطالة .

٢ – تقديم الدعم المادي لمشاريع الادارات المحلية .

٣ – المساهمة بحل مشكلة التلوث البيئي .

ب – العمل على تجفيف بركة البيبسي ووضع حل جذري لمكب النفايات .

ج – وضع فلترات لمصفاة البترول ومحطة الخربة السمراء .

د – دعم المشاريع الزراعية للحد من البطالة.

هـ – تقديم الدعم للمجالس المحلية لتتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين .

و – التوجه بالشكر لمؤسسة سكة الحديد لمساهمتها وتنسيقها مع لجنة بلدية الزرقاء في تنفيذ مشروع الاكشاك على سكة الحديد عند مخيم الزرقاء لاحتواء اصحاب البسطات الذين كانوا يتناثرون على طول سكة الحديد مما ساهم في تشغيل كثير من الايدي العاملة .

ز – التوجه بالشكر للجنة بلدية الزرقاء لما قامت به من اعمال وتحسينات في غالبية احياء المدينة خاصة جناعة والمخيم .

ح – مطالبة رئيس اللجنة البلدية والاعضاء الكرام الاسراع باقامة ما يلي :

١ – السوق الشعبي على الارض المخصصة له من قبل البلدية واقامة الاكشاك في المجمع الداخلي .

٢ – اقامة المركز الثقافي والذي اعدت له المخططات اللازمة .

٣ – اقامة السوق التجاري جوار ملعب البلدية / جناعة .

وعلى اثر هذه المنجزات وما قامت به البلدية ولوضع البلدية المالي المتميز في مدينة الزرقاء ونتيجة لضعف الوضع المالي للبلديات المجاورة والتابعة للزرقاء نرجو تحويل بلدية الزرقاء الى امانة عامة على غرار امانة عمان . اللهم احفظ هذا الوطن وقيادته الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي الرئيس المجلس : وعليكم السلام، الاستاذ فواز الزعبي ، المتحدث الذي يليه دكتور احمد الكوفحي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

معالي الرئيس ....

الزملاء النواب الأكارم ...

اسمحوا لي أيها الزملاء الأفاضل ، أن أسجل معكم كل التقدير والأحترام ،،، لجلالة الملك المعظم ولسمو ولي عهده الأمين ، وللأسرة الهاشمية ، الذين اثبتوا للقاصي والداني ، أنهم بحق أهل القيادة والريادة والرفادة ،،،

وأنهم الأوفياء الأوصياء ، على عرش الأمة العربية والأسلامية وأنهم الأحرص على

أمانة الدين والعروبة ، وهم الأحق بالشرعية الدينية واليعربية ،،، وأنهم بحق الذين يستحقون السيادة والطاعة وولاية الأمر ، لأنهم أساس قيادتنا ومحل رجاءنا حاضراً ومستقبلاً ...

معالي الرئيس ....

الزملاء الأكارم ....

ليست القضية ان تمنح الثقة للموازنة أم لا ... فنحن من قبل ، منحنا ثقتنا ، لرئيس الحكومة وحكومته في الوقت الذي ، حجبها من قبل بها فيما بعد ...؛

وليست القضية ، إعادة مناقشة ، أرقام تقول لنا (الذي في السطل تخرجه المغرافة) دون ان نعرف ما هيتها ! مسجلين عتبنا الكبير، على الحكومة ، بعدم استشارتها لنا فيما يتعلق، بمناطقنا التي نمثل وان نناقشها في مطالبها ، ونقدم لها الصورة الواضحة والكاملة ، والتي تتفق مع امكانيات الموازنة ، كما وعدتنا الحكومة في الموازنة السابقة ، لا ان نخرج الى قواعدنا بلغة ارقام لا نعرف لها إلا النتائج .

كما ان القضية ليست (صراعاً) ما بين الحكومة والنواب ، بل على العكس تماماً ، فنحن نكمل بعضنا ، ولرئيسها كل الاحترام والتقدير ، والثقة المطلقة ، والإيمان بنزاهته ، وجده، واخلاصه ، التي لا اطمع منها الا الاستمرار بها ، خدمة للوطن والمواطن ، الذي هو بأمس الحاجة اليها .

ولقد فطرتنا أسرنا المخلصة لقيادة هذا الوطن ، وترابه الطهور .

أن بناء الوطن واجب مقدس ، وان ضمير الانتساب لهذه الأسر يحرص على ان تراب هذا الوطن ، اغلى ما يملك إنسان هذا البلد ليكون رداعا لنا دوما ، امام اي موقف لا تتسم به صفة الرجال الرجال .

في الوقت الذي نعيش مشكلة البطالة والفقر ، في نفس الوقت الذي تستمر الأسعار بتصاعد مشهود لا يرحم الفقير منا والمريض .

ونفاجأ بتصريح لمسؤول كبير بعدم زيادة رواتب الموظفين ، ويخرج في اليوم التالي مسؤول آخر يصرح بعدم التوظيف للسنة القادمة ، ثم نفاجأ بأن تخفيض أسعار الجمارك على السيارات يقابله ارتفاع بقيمة التخمين غير الواقعية .

فكيف سنقنع مواطننا بجدوى ما نفعل ، وكيف نفعل ما نريد أن نفعل !!.

إن مطالب دائرتي الانتخابية ما زالت تتكرر دون تنفيذ باستثناء وزارة الاشغال التي قامت بفتح مكتب لها في لواء الرمثا ، ولمس المواطن هذه الخدمة وباسم لواء الرمثا نشكر معالي وزير الاشغال الحالي ، وإنني باسم دائرتي الأنتخابية في لوائي الرمثا وبني كنانة ، أطلب من الحكومة إنصاف لواء الرمثا كمثيلاته من الألوية التي حولت الى محافظات .

خاصة وأن لواء الرمثا يتمتع بكافة المتطلبات اللازمة لتحويله الى محافظة والتي توجت بتوقيع (٥٢ نائباً) وفي الوقت الذي

شلخت عنه عشر قرى وضمت الى محافظة أخرى تطالعنا الحكومة الرشيدة بسلخ مركز حدود الرمثا ووضعه في (جابر) دون النظر الجاد الى الآثار السلبية الكبيرة التي ستحل بأبناء هذه المنطقة وآلاف المواطنين الذين سيحرمون من موارد رزقهم .

ولا بد من التفكير الجاد والسريع في إعادة رفع مستوى الخدمات الصحية في لوائي الرمثا وبني كنانة من خلال زيادة عدد المراكز الصحية ، وبناء مستشفى في لواء بني كنانة وتطوير مستشفى الرمشا ليغطي إحتياجات اللواء .

كما يحتاج لواء الرمثا الى مبنى لمحكمة بداية ، والى مركز للمعاقين في اللوائين ،،، والى دائرة ترخيص حيث نسبة السيارات كبيرة جداً .

- هذا بالإضافة الى إنارة جسر ومدخل الرمثا ، والطرق الرئيسية في لواء بني كنانة ،،، وتوسيع شبكة الهواتف في لواء بني كنانة ولواء الرمثا ، وتوسيع الطرق النافذة من مثلث حريما الى منطقة المخيبة الفوقا والتحتا ،،، واعادة الدراسة الجادة لكل الخدمات في منطقة المخيبة . وإنشاء سد ترابي في خرجا لزيادة الرقعة الزراعية فيها ، وإعفاء المزارعين من القروض التي منحت لهم أثر موجة الصقيع عام (١٩٩١- ١٩٩٢) إضافة الى تنظيف سد البويضة ،،، وإنشاء سد في منطقة الشلالة لخزن مياه الأمطار والينابيع ، وإعادة دراسة وتقييم محطة تنقية المياه العادمة في الرمثا والتخلص من آثارها السلبية ، والتوسع في فتح الطرق الزراعية كما اوجه الشكر لمعالي وزير الزراعة على اهتمامه بالمزارعين وتوجه وزارة الزراعة في دعم الانتاج المحلي وحمايته .

سيدي الرئيس ، زملائي النواب

إن الموازنة العامة لأية دولة هي الأداة الأفضل بيد الحكومة للتعبير عن إهتمامها ، وطريقة معالجتها للمشكلات التي تواجها خلال السنة المالية المقدمة عنها هذه الموازنة .

والموازنة مرآة تعكس سياسة الحكومة ليس فقط المالية ، لأن قرارات الحكومة تترجم الى آثار مالية على أكثر من صعيد ، سواء على الخزينة العامة للدولة أو القطاع الخاص .

فواجبات الحكومة هي التخفيف من البطالة إذا لم تستطع القضاء عليها والوصول الى حالة التشغيل الأمثل لكل قادر على العمل، ومحاولة القضاء على الفقر والتخفيف من آثاره، والمحافظة قدر المستطاع على مستوى الأسعار للسلع والخدمات التي يتطلبها المواطن فأن لم تستطع ذلك فيتوجب عليها الحفاظ على مستوى أسعار السلع والخدمات الضرورية والماسة لحاجات المواطنين .

لذا يتوجب على الحكومة ، أية حكومة ، ان تقوم بمكافحة البطالة وخفض معدلات التضخم ، وتحقيق معدلات نموه وإعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب والأنفاق العام ، وعليها ، اي الحكومات ، تقديم السلع والخدمات التي يحتاجها مواطنوها ، في ظل

احجام القطاع الخاص على الاستثمار فيها ، وعلى الحكومات ترشيد الأنفاق ، وحسن استخدام الموارد .

كما أسلفت الموازنة هي ، فرصة للحكومة لعرض برنامج عملها وخططها لأدارة دفة الحكم في البلد من خلال تفصيل وإيضاح لهذه الخطط والبرامج على أن تكون هذه الموازنة موائمة بين حاجات المجتمع وخطط التنمية المقرة ، والمتفق عليها مع تعديلات بسيطة في أضيق نطاق إذا احتاجت المرحلة لذلك .

إن المواضيع التي تشغل بال المواطن ، وترهق كاهله ، وتؤرقه ، وهي بالبطالة والفقر والغلاء ، وكما يبدو من خلال الموازنة لعام (١٩٩٥) أقول إن مواجهة الحكومة لهذه المعضلات ، هي مواجهة في نطاق العموميات ، وهي ليست مقنعة ، ومن الخطأ ان تنام على وعود براقة في ظاهرها ، خاوية في داخلها ، وعموميات فضفاضة ، طنانة ، لا رصيد لها في عالم الواقع .

سيدي الرئيس

زملائي الافاضل

لا نطالب الحكومة بوضع حلول سحرية وبلمسة يد للبطالة وللفقر وللغلاء ، إن لم تكن واقعية ، وقريبة من الواقع ضمن إطار عمل ومنهجية مؤسسية متكاملة لجميع الوزارات ، ومؤسسات الدولة المعنية بذلك ، مع تظافر الجهود لانجاح ما يمكن انجاحه ، وتحقيق ما يمكن تحقيقه ، لا ان تبقى النظرة الفردية ، الى الأمور هي المسيطرة ونحو حدوث أي تغيير للسلطة التنفيذية .

إن من الخطأ أن نرى قيام الخلف بنقض وهدم مابناه السلف ، والأجدى والأولى في ظل دولة المؤسسات الأستمرار بالخطط والبرامج الموضوعة مع تعديل ، كما أسلفت ، اذا كان ذلك بحاجة للتعديل .

وليس أولى من أهمية القرار الجماعي ، والأتفاق على الخطط ، من أن أمراً هاماً ، كالموازنة ووضعها ، نص عليه دستوريا ، بتوسيع قاعدة المشاركين في إعدادها ومناقشتها .

وما دائرة الموازنة إلا جهاز لتلقي المعلومات والمشاريع ، مهمتها توضيب وتوحيد هذه المعلومات والمشاريع وإعدادها وتنسيقها إذ تشترك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في هذا العمل ، ويتوج بمصادقة جلالة الملك عليه .

ان الاعداد للموازنة القادمة لدى السلطة التنفيذية يبدأ من تاريخ الموافقة على الموازنة التي بين يدينا ، وان الحكومة لا تقوم بذلك ، انما تؤجله الى ما بعد منتصف السنة المالية ، ثم تقوم بأخذ وقت كاف لها لأعداد الأرقام وتبويبها ، وتأتي في آخر المهلة المقررة لتقدمه للسلطة التشريعية مع ما يصاحب ذلك من ضيق الوقت ، وقصر المدة لمناقشة الموازنة وإعطاءها حقها الكافي من النقاش والتمحيص .

ولقد جاء قانون الموازنة العامة المقترح للسنة المالية لعام (١٩٩٥) كالقانون الذي سبقه لعام (١٩٩٤) تقليدياً لا جديد فيه ، فالدين الخارجي يعاد جدولته ، ويعطي كل سداد أكبر ولفترات أطول ، وهذا يعني استبدال الدين بدين ، ولمدة أطول ، وأرى ان على الحكومة السعي وبقدر المستطاع لضبط الأنفاق ، وترشيده بشتى السبل المتاحة ، وكذلك تحسين طوق تحصيل حقوق الخزينة ، ورفع كفاءة التحصيل للضرائب والرسوم ، وتوعية المواطنين والمكلفين بهذه الضرائب والرسوم بأهمية تسديد ما عليهم ، وأن أوجه إنفاقها ستكون عادلة وبأقصى درجات الترشيد الأنفاقي .

أما بالنسبة للمشاريع الممولة بمنح ، فالمرجو من الحكومة اطلاعنا على اتفاقية هذه المنح ، وتوزيع استخدامها (كماً وكيفاً) في مناطق المملكة وحسب القطاعات الأقتصادية المستخدمة من هذه المنح .

وعلى الحكومة القيام بكل جهد ممكن ، لتوفير وتهيئة الظروف المناسبة للمانحين ، لتشجيعهم على ابرام إتفاقيات المنح ، أما بالنسبة للقروض الخارجية ، فأقترح وضع سقف سنوي للأقتراض الخارجي منعاً ليد الحكومة من اللجوء للأقتراض عن كل (شاردة وواردة) .

سيدي الرئيس

زملائي النواب

بالنسبة لصلاحيات الأنفاق في الموازنة ، أرى ان يتم بعد اقرارها نقل صلاحية الأنفاق الى الدوائر المناط بها تنفيذ العمل لما في ذلك من توفير للجهد والوقت وتشديد درجة الرقابة على الانفاق على المشاريع المخصصة لها هذه النفقات ؛ نتفق مع وجوب الإلتزام بالمخصصات الواردة في القانون وعلى الحكومة ان تلتزم بذلك ايضا ، ولكن نرى في القانون بنداً يجيز لرئيس الوزراء أحداث مواد أو بنود جديدة في فصول النفقات الرأسمالية مع تأمين المخصصات لها ، وكذلك فتح المجال لوزير المالية بان يقوم بالموافقة على طرح عطاءات لمشاريع تزيد كلفتها عن ما هو مرصود لها من مخصصات ، مما يحمل الخزينة عبئاً لم يرد في بنود الموازنة .

ولذا أرى وضع مخصصات للمشاريع بقدر الأمكانية على التنفيذ لسنة الموازنة على أن يجري رصد مخصصات سنوية اخرى في الموازنات القادمة طوال مدة التنفيذ للمشروع ، وبذلك تبقى الامور بعلم ومعرفة السلطة التشريعية .

إن النص على تحمل المؤسسات الحكومية الممولة مشاريعها من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية هو كلام لا فائدة عملية منه ، إذ ان الكفيل هو الحكومة لهذه القروض والكفيل كالأصيل ، وحيث ان هذه المؤسسات تشكو دائما من عجز في مواردها فالحكومة (الخزينة) بالنتيجة هي التي تتحمل هذه الأكلاف ، ولا تمنح هذه المؤسسات أصلاً قروضا إلا بكفالة الحكومة .

إن العجز الوارد في هذه الموازنة هو ، كما هي العادة ، عجز صوري ، وغير دقيق

فالعجز الحقيقي أكبر من ذلك بكثير ، إذا أخذنا بالحسبان ما جاء في الباب الثاني .

نتمنى على الحكومة ان ترفق بالموازنة المقدمة خلاصة بالأيراد الفعلي والأنفاق لأقرب مدة زمنية منقضية من موازنة (١٩٩٤) كي نستطيع الحكم ومن خلالها على مدى التزام الحكومة بتنفيذ ما جاء في موازنتها من مشاريع ومدى كفاءة الجهاز الأداري الحكومي في الأشراف على / وتنفيذ المشاريع الواردة .

سيدي الرئيس ، الزملاء النواب الاكارم

نتمنى على الحكومة أن تقدم وبوقت واحد مشروع قانون الموازنة العامة لعام (١٩٩٥) ومعها موازنة المؤسسات العامة الرسمية وشبه الرسمية التي لا ترد في الموازنة العامة للدولة ، كي تستطيع السلطة التشريعية معرفة حجم الإنفاق والإيراد الحقيقي للدولة وبالتالي معرفة الوفر إن وجد ، والعجز لأنه كما أسلفت ديون هذه المؤسسات المقرضة بذلك ، ومن جهة أخرى ، فلكي تستطيع السلطة التشريعية معرفة مدى الأنجاز والتقدم للمشاريع الواردة في موازنة هذه المؤسسات ، واخيراً لكبر حجم الانفاق الوارد في موازنة هذه المؤسسات، والذي يقارب نصف موازنة الدولة المقدمة إلينا للنقاش .

ان تقدير الحكومة للايرادات التي بنت عليها إنفاقها ، هي تقديرات في أحسن حالاتها غير دقيقة ، ومبالغ بها ، وقد اثبتت الاحصاءات لارقام الانفاق والايراد الفعلية للاعوام السابقة مدى ابتعادها عن ما كان مقدراً في موازناتها ، ان المبالغة في تقدير الايرادات يهدف الى تقليل العجز المتوقع في الموازنة المقترحة ، وهذا يؤدي للانفاق غير المبرر، ولذا فان واقعية التقدير ما امكن واعتمادها معايير أكثر دقة يؤدي الى ترشيد الانفاق الحكومي على الأهم فالمهم ....

ولعل ما يسعف الحكومة في عدم تجاوزها لأرقام موازنتها أنها تعد موازنات فضفاضة للوزارات والدوائر الحكومية المشمولة بها ، وحجم هذه الموازنات لا يتناسب مع القرارات العملية والاشرافية والتنفيذية للاجهزة الفنية والادارية لهذه الدوائر ، مما يؤدي الى عدم تنفيذ المشاريع ، وفي أحسن الحالات عدم استكمالها ، وبالتالي عدم صرف ما هو مقرر لها ، ويبدو ذلك واضحاً في تقارير الأنجاز المقدمة من الدوائر نفسها في نهاية العام الحالي، وكذلك من تقارير ديوان المحاسبة .

ويا حبذا لو تقوم الحكومة بدراسة متأنية وتفصيلية بمشاركة أكبر عدد ممكن من المعنيين بمشاريعها الواردة في موازنتها لكي تتلائم مع إمكانيات وقدرات التنفيذ والاشراف مع الدراسة الجادة لأسباب تعثر المشاريع الحكومية أو تأخر إنجازها في محاولة لتلافي هذه الاسباب وإيجاد الحلول الواقعية المناسبة . .

سيدي الرئيس ، الزملاء النواب الأكارم

كنت أتمنى على الحكومة الموقرة أن تعطينا نبذة ولو بسيطة عن الاجراءات المكملة لسياستها المالية وهي السياسات النقدية وخصوصاً إننا نسمع من محاولات للسلطات

النقدية لإيجاد أسواق موازية وأولية للأوراق المالية واعتماد عمليات الرقابة غير المباشرة على البنوك من عمليات سوق مفتوحة وغيرها .

واخيراً لا بد سيدي الرئيس والزملاء الأكارم ، من التأكيد ومن تحت هذه القبة .

ان عملية السلام الشامل والعادل في المنطقة لا يمكن ان تتحقق إلا اذا لمس المواطن أثارها الإيجابية ، وعلى رأسها القضية الإقتصادية وبالتالي لا بد من السعي لإقناع الدول الواعدة بتنفيذ ما التزمت به تجاه هذا البلد ، من دعم مالي ليتجاوز مشاكله الإقتصادية ، والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة .

شاكرين للحكومة جهدها وما تبذله ، وشاكرين كل من أسهم في إبراز مشروع هذا القانون الى حيز الوجود .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، اشعرني الدكتور احمد الكوفحي بأن ظرفاً حال بينه وبين اعداد كلمته هذا الصباح ، الدور الآن للمتحدث الزميل النائب حماد ابو جاموس ، والذي يليه طلال عبيدات .

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين

معالي الرئيس ، زملائي النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

بداية ارجو تقديم جزيل الشكر للجنة المالية على جهودها المثمرة التي تمخضت عن هذه الوثيقة المتكاملة وأوجزت لنا ايجازا فعالاً جل ما جاء بقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ ، وانني اتفق معها اتفاقا تاما مع جميع توصياتها واعتبرها متمشية مع ما اثق انه الصواب ، خاصة توصياتها التي عالجت امورنا الاقتصادية والمالية والنقدية والادارية والتركيز على سياسة الاعتماد على الذات ، وتطوير الادارة العامة للدولة ، حيث اننا ندرك ان معركتنا الحالية والقادمة هي معركة اقتصادية علمية ، وتكنولوجية بالدرجة الاولى الفائز فيها من امسك بناصيتها وأملنا ان نكون من الفائزين .

سيدي الرئيس / الزملاء النواب المحترمين

ان موضوع الموازنة المالية للدولة هي المناسبة التي يثبت من خلال مناقشتها هموم وطموحات ومطالب الشعب بواسطة ممثليه ، ونقل تلك الهموم والطموحات والمطالب ووضعها أمام الحكومة بقصد تلبية تلك الهموم والطموحات والمطالب ومن هذا المنطلق فأرجو أن ابين بعض هموم ومطالب دائرتي الانتخابية على الموازنة العامة وخاصة في المجالات التالية :

اولاً : المجال الوطني

في هذا المجال نرى ان الموازنة العامة هي موازنة متوازنة واذا ما اديرت الادارة الحكيمة النظيفة والصارمة فانها ستعالج الهموم الوطنية

التالية معالجة سريعة وحكيمة :

أ - التأكيد على تنفيذ المشاريع المستوعبة للعمالة الوطنية التي تفاقمت بطالتها واصبحت لا تطاق .

ب - التأكيد على معالجة آفة الفقر التي تقاسي منها شريحة كبيرة من مواطنينا الكرام .

ج - معالجة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين القدامى الذين افنو زهرة شبابهم في خدمة الوطن وينظرون ان تشملهم مكرمة الحسين المفدى راجين ان لا يخيب أملهم ، اذ ان مستوى دخولهم المتدني اصبح لا يسد اقل المتطلبات المعيشية الاساسية .

د - اعطاء التأمين الصحي الشامل الاهتمام الذي يستحقه لفئة عزيزة من ابناء الوطن الذين لا يستفيدون من الخدمات الحكومية وشبه الحكومية .

هـ - معالجة المشمولين بالضمان الاجتماعي وتحسين التعويضات والتقاعد لتتناسب ومثيلاتها في المؤسستين العسكرية والمدنية .

و - ان ارتفاع الاسعار المستمر لا يمكن معالجته في ظل الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة الا برفع الدخول بجداول غلاء المعيشة وبشكل دوري اسوة ببقية الدول .

سيدي الرئيس/ زملائي النواب المحترمين

إن دعم قواتنا المسلحة الباسلة واجهزة الأمن الوطنية والدفاع المدني لهو من اكثر الضرورات الحاحا ، كون هذه المؤسسات الوطنية والتي يفاخر الحسين بها العالم لهي مثال فخرنا واعتزازنا وهي المسؤولة عن امننا واستقرارنا الوطني لتطالب بقوة بدعمها بكل الامكانيات الممكنة لتواكب متطلبات العصر معيشة وتسليحاً وتجهيزاً وتدريباً .

ثانياً : على مستوى المحافظة

كُنّا قد استبشرنا خيراً حول موضوع اللامركزية ورفع مستوى الادارة الحكومية المحلية ولكن وبكل اسف نسجل ان محافظة العاصمة لم تستشر النواب في موضوع موازنة المحافظة ونأمل أن يسجل تحفظنا هذا ونحتفظ بحقنا بمناقشة هذا الموضوع في وقت لاحق .

ثالثاً : على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية :

ان ما يؤسف له حقاً ان ما طالبنا به في خطاب موازنة عام ١٩٩٤ من بعض المطالب - وليس كلها - لدائرتنا الانتخابية لم ينفذ منها الا اليسر مع انها اساسية وليست تعجيزية كونها تنحصر في الخدمات العامة ، واننا تاليا نعيد التذكير بها على امل ان تجد طريقها للتنفيذ العملي :

ا - ان ما تم تخصيصه لطريق الحزام الدائري وقدره (٩٠٠,٠٠٠) دينار هو مبلغ زهيد مقارنة مع الكلفة التقديرية للمشروع ومقارنة مع الأهمية الوطنية - وليس المحلية - لهذا الطريق كونه الطريق الرئيس الذي يربط شمال ووسط المملكة مع جنوبها وخاصة العقبة .

ب - مستشفى عمان العسكري الذي كان يخدم العسكريين العاملين والمتقاعدين والمدنيين على حد سواء والذي وعدنا دولة رئيس الوزراء شخصيا على إعادة فتحه خصوصا وان دولته كان المؤسس لهذا المستشفى وتحت الرعاية الملكية السامية وبتوجيهاتها .

ج - تسوية واجهة عشائر الدعجة وإعادة اراضيهم التي استولت عليها شركة الفوسفات بامر دفاع للمنفعة العامة خصوصاً وان شركة الفوسفات قد رفعت يدها عن هذه الاراضي ومن الواجب اعادتها لاصحابها الذين يملكون وثائق تسويتها .

د - توصيل الخدمات الاساسية من كهرباء وماء ومواصلات واتصالات ورفع مستوى المراكز الصحية للمناطق الشرقية علما بان هناك مذكرات شخصية كنت قد قدمتها للوزارات والمؤسسات المعنية للاخذ بيد تلك المنطقة وهي تحديداً مناطق بسمان وماركا وطارق اذ توجد أحياء كثيرة محرومة من الخدمات الاساسية .

سيدي الرئيس / زملائي النواب الافاضل

نحن ندرك ان الحكومة من ابناء هذا الشعب الكريم وهي على اطلاع تام ومعرفة أكيدة بهموم الوطن ومواطنيه واذ نشكرها على جهودها الا اننا نجد من واجبنا تذكيرها والتأكيد عليها بهمومنا وشجوننا ونأمل منها التجاوب مع هذه الهموم وتلك الشجون ، ونحن ندرك اننا لسنا دولة بترولية او نملك مناجم الذهب ولكن لدينا الانسان القادر المدرب الذي ينتظر منحه فرصة العمل المنتجة والذي ينتظر الاجراءات العملية والفعلية ليقوم بواجبه الوطني الصحيح .

سيدي الرئيس / زملائي النواب المحترمين

ان من حق الوطن علينا ان نقدم الشكر كل الشكر الى جلالة الملك الحسين المفدى وسمو ولي عهده الأمين على جهودهم المضنية والدؤوبة التي جعلت من الاردن بلداً رائدا تفوق مكانته العالمية بين الامم حجمه الديمغرافي .

أدامهم الله والعائلة الهاشمية ذخراً للوطن ولامتهم العربية الماجدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

انه وعلى الرغم من بعض الايجابيات في موازنة عام ١٩٩٥ ، فانها مثل سابقاتها تصدر عن منهج وفلسفة بعيدتين عن التوجهات والخطط والبرامج السليمة ، وبعيدتين عن واقع بلدنا واحتياجاته ومشكلاته اذ لا زال الانفاق يوجه ضمن قنوات غير انتاجية وليس من شأنها تعزيز القدرات الانتاجية في الميادين المختلفة ، بقدر ما تعمل على تعزيز سياسات النمط الاستهلاكي والاعتماد على الاخرين .

ان الموازنة وهي التعبير الحقيقي بالارقام عن سياسات الحكومة وخططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية ، لم تتضمن اية

تعبيرات جدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالغلاء والبطالة والفقر والمديونية والعجز والركود الاقتصادي ، كما لم تتضمن اية برامج لمعالجة تراجع اداء القطاعات الانتاجية في الزراعة والصناعة والتجارة . ولا زال التوجه والنهج بالاعتماد على استيراد الانتاج الوطني ، مما سيؤدي بالنتيجة الى استمرار التراجع والمزيد من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية والاجتماعية .

وانه لمما يلفت النظر محاولة الحكومة اخفاء عجز الموازنة الحقيقي باعطائها ارقاما وهمية لا تعبر عن الصورة الصحيحة فالعجز المقدر في موازنة ١٩٩٥ هو (٥٠) مليون دينار، بينما العجز الحقيقي الواجب اظهاره هو (٤٥٩) مليون دينار وذلك باضافة اقساط القروض وخدمتها في جانب النفقات وطرح المساعدات والمنح من جانب الايرادات ، مما يزيد نسبة العجز بشكل كبير ويظهر الصورة الصحيحة لموازنة ١٩٩٥ بدون تجميل او رتوش .

ولقد اعتمدت الحكومة في برامجها وخططها على اوهام الوعود الخادعة كالسراب والتي تمثلت بشطب نسب كبيرة من المديونية لم تشطب ، كما تمثلت بفيض من الاستثمارات الاجنبية التي ستعمل على تنشيط قطاعات الانتاج الصناعي والزراعي والسياحي وبلا حدود لتحل مشاكل الغلاء والبطالة والفقر . فماذا كانت النتيجة ؟ لقد وقعنا في الفخ ولم يتحقق اي شيء من هذه الوعود ...

فالغلاء اصبح فاحشا وقاسيا وشاملا يطحن بعجلته الشرائح الوسطى والدنيا ، ويشمل الاحتياجات الاساسية والقوت الرئيس للشعب واصبحت معيشة هذه الطبقات مزيجا من المرارة والبؤس والمعاناة والفقراء منهم لا يحصلون على قوت يومهم الضروري .

معالي الرئيس .. حضرات الزملاء

ليس هناك من امل للتحسن في الاداء الاقتصادي ووقف التدهور بمثل هذا النهج وهذه السياسات التي لن تعود على البلد الا بالمزيد من التراجع والاحباط . فسياسات هذه الموازنة هي ابعد ما تكون عن تحقيق اي قدر من الامن الاقتصادي والامن الغذائي .

فالزراعة مثلا وهي العمود الفقري للامن الغذائي لم تحظى باي اهتمام او رعاية ، ففي موسم مثل هذا الموسم الخير لا يجد المزارعون مستلزمات الانتاج التي تساعدهم على العمل والانتاج . فالبذار المحسن غير متوفر في المؤسسات ، وان وجدت كميات قليلة منه في السوق فان اسعارها غالية لا يستطيع المزارعون شراءها ، واما رفع اسعار المياه في مناطق الاغوار فهي ضربة جديدة لمزارعي الاغوار الذين يعانون من مشكلات مزمنة لم تأت الحكومة على حلها ، وانما عمدت الى تعقيدها برفع كلفة الانتاج الذي سينعكس سلبا على المنتج والمستهلك معا وان ما نخشاه هو ان يعزف المزارعون عن الزراعة ويتركوا الارض لتصبح الارض الزراعية سلعة في مزاد البيع وان

تطغى اولوية السياحة في وادي الاردن والاغوار على اولوية الزراعة .

معالي الرئيس ،،

انه لامر غير مفهوم التمييز في رواتب المتقاعدين بين فئة واخرى بحسب تواريخ تقاعدهم ، لأن الغلاء يشملهم جميعا ولا يميز بينهم وإنني اطالب ان تشمل الزيادة الجديدة جميع المتقاعدين المدنيين والعسكريين ومنتسبي الضمان الاجتماعي وعلى قدم المساواة .

كما اطالب بانصاف لواء بني كنانة ومساواته بغيره من الالوية بكافة الخدمات وبشكل خاص الاساسية منها كالطرق الزراعية ، كما اؤكد على ان مواطني اللواء قد طال انتظارهم وصبرهم لانجاز المستشفى الموعود في اللواء والذي مضى على الوعد به عدة سنوات ولم ينفذ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة

السيد عبد الله اخو ارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء الأكارم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أرجو ان لا اكون مكرراً وسأتجاوز الكثير من الملاحظات التي اشبعها الزملاء الذين سبقوني في الكلام ولا حاجة لتكرارها أيها الاخوة : ان مناسبة المناقشات المفتوحة لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة لهي المناسبة المشرعة الابواب والتي يباح بها بحث كل شأن من شؤون الدولة سواء ما ذكر في المشروع او لم يذكر ذلك لان هذا المشروع هو الوحيد الذي تتم من خلاله المحاسبة لما أدي وما سيؤدى من خدمات تنم عن التوجه السياسي والخطوط العامة لمسارات اجهزة الدولة والمحكومة بنظرة اي فريق وزاري يتصدى للمسؤولية وما يتبعه من دوائر ومؤسسات سواء ما اصاب به هذا الفريق الهدف ام أخطأ عن الهدف سواء عن قصد او سوء تقدير .

ومن هذا المنطلق سانحو في مناقشة مشروع قانون الموازنة باراء عامة مدركاً الاسباب والمرجعية لأي صواب او خلل .

« وهنا انصت الجميع لاذان المغرب »

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبد الله اخو ارشيدة :

ابتداء نقدر الجهود التي بذلها الزملاء في اللجنة المالية لمجلس النواب حتى خرجت باجتهاداتها القيمة الممثلة بتواصيها (٦٧) .

ايها الزملاء ،،،

أننا نرى ان الموازنة العامة للدولة مغرقة بالانفاق الاستهلاكي نسبة لامكانات المملكة المتواضعة وما لف هذا المشروع من ضبابية الآمال المفرطة بالمؤجل وهو غيب ولم يحسب حسابات المفاجئات وانما استرخت اقلام

مخططي وواضعي هذا المشروع وهي تسطر المبالغ بخاناتها التقليدية حتى يتراءى للمدقق ان هذا المشروع لا يعود بعامته ان يكون نسخة طبق الاصل عن تقليد اعداد الموازنات السابقة والتي اورثت المملكة هذا الخلل الاقتصادي نتيجة الترهل وضعف النفاذ لحقائق الامور المحلية والأقليمية والدولية . اضافة لسرعة تبديل القيادات الادارية والفنية لكوادر التخطيط والأعداد ، اعني وزارات وادارات يجب ان تستقر بها كوادرها القادرة والامينة ، حتى لا يكون لسان حال كل رهط جديد / مرر قبل ان تطيح بك اعاصير التغيير المزاجي والشللي والنفعي أكرر المزاجي والشللي والنفعي .

وعليه فاننا نرى وباختصار ان التخطيط الوطني قد جانب الحقائق سابقا وموغلا في القدم ، وها هو المشروع الجديد وما سبقه عام ١٩٩٤ يبارك ويسعف ما سبق من ازهاق المال العام وتصريفه بدهاليز وأقنية قمة في الحنكة والدراية وتغطية يصعب سبر غور ما تحتوي وتغطي من جرائم ومخالفات تستوجب اشد العقوبات ، لما ترتب عليها من ترتيب اعلى نسبة مديونية في العالم نسبيا ومن اعلى ان لم تكن اعلى نسبة بطالة وفقر ، وسلب مدخرات متوسطي الدخل ومتدني الدخل بضرائب ورسوم وغيرها جعلتهم يترنحون تحت وطأة الغلاء والعوز وأصبحت أغلالاً قيدت ورهنت ارادة شعبنا هذا الشعب الطيب الأصيل والمطاوع حتى اصبح ارخص ما نملك .

وها هي جحافل العاطلين والفقراء تجاوزت ٣٥٪ من شعبنا تموج في ارجاء الوطن باحثة عن اي فرصة عمل رسمية لدى اي جهاز حكومي أو اي مشروع سداً لرمقها وباي اجر وهذه حقـائق لا مراء فيها ولا مزايدة .

الزملاء الكرام : هذه مقدمة متواضعة لا بد لي لكي نؤكد للمسؤول ولمواطننا الكريم باننا على علم بما جرى وما يجري .

الا انني وللانصاف استدرك فاقول ان هذه الحكومة لا استطيع ان احملها ما جرى سابقا كله ولا احملها بعض ما يجري الآن ، وهي تقوم بترقيع الاوضاع التي تعاني منها كما وأقول انه لا بد لي والامر الواقع يفرض نفسه ان اتعامل مع هذا الواقع متمثلاً بالقول المأثور .

ما فات مات والمؤمل غيب

ولك الساعة التي انت فيها

معالي الرئيس ، الزملاء الاكارم

ساختصر واركز علي بعض القضايا العامة وبعض الحاجات التي تخص محافظة المفرق .

القضايا العامة :

اولاً : لم ارى محاولات جادة للحد من البطالة والفقر وانما اقتصر الحديث على أيماءات مطاطة تأملية وهي لا تروى غليل المتلهفين لسد رمقهم، واجوز هنا نقل بعض المخصصات في بنود الموازنة وتخصيصها بشكل متواز مع المشاريع الانتاجية والرأسمالية للعمالة للفئة الرابعة لمحاولة لحل مؤقت لتأمين بدل المسيرة الاساسية لحياة انساننا الفقير العاطل عن العمل.

ثانيا : لم نستشر كنواب كل في محافظته ومنطقته الانتخابية في اي مشروع او مخصصات اللامركزية التي تبنتها الحكومة في كل محافظة .

ثالثا : ارجو العمل على الحاق المتقاعدين العسكريين والمدنيين السابقين بالمكرمة الملكية الاخيرة وتوفير المخصصات اللازمة وكذلك الحاق المدنيين العاملين في القوات المسلحة وهم بضعة الاف بالتقاعد العسكري بدل الحاقهم بمظلة الضمان الاجتماعي والفروق ليست كبيرة .

رابعاً : ان كثير من المشاريع الاقتصادية والمصانع قد اخذت تتسابق الجهات الميسورة لانشائها في محافظة المفرق الا ان القائمين على هذه المصانع والمشاريع لا يوظفون ابناء محافظة المفرق .

لذلك يرجى من وزارة الصناعة والتجارة ولو تدخلاً ان تشترط في الرخصة الى ابناء محافظة المفرق .

لزوميات محافظة المفرق

اولاً : لا ينصف ابناء محافظة المفرق الكفؤين في تسلُّم اية وظائف عامة ذات شأن كما وان الاعتداء حاصل على ابناء محافظة المفرق في احقيتهم في التعيين اقول هذا لا من قبيل العنصرية او الاقليمية اقول هذا وانما من باب الاولوية الشرعية ، فنظرة سريعة على موظفي محافظة المفرق تجد ان ابناء المحافظة لا يشكلون اكثر وانا هنا ابالغ ٤٠ ٪ من مختلف وظائف هذه المحافظة .

وعلى كل مسؤول اعادة النظر كل ضمن اختصاصه لانصافهم وسنرهن ثقتنا بأي مسؤول ان يسعى جديا لانصافنا أبناء محافظة المفرق .

ثانياً : ان المواطن وقد استبشر خيرا حينما صدرت الارادة الملكية السامية بان يكون مركز جامعة آل البيت هو محافظة المفرق وقد اقامت صرحا ضخما نعتز به ومنارة تحمل اسما منيرا يستحضر التاريخ العربي والاسلامي ، بعنوانها التاريخي الذي يمثل بدء البعث العربي الاسلامي الذي اودع امتنا صدر التاريخ قرون عديدة على يد خاتم الرسل وسيد الخلق محمد ابن عبدالله صلى الله عليه وسلم لم اجد لهذا الصرح الشامخ والذي لعمري هو سيد الجامعات الاردنية اية اشارة لمخصصات مجزية لهذه الجامعة والتي يثقل كاهلها الدين وهي بحاجة الى ما لا يقل عن اربعة او خمسة ملايين دينار سنويا على اقل تقدير .

وبالمناسبة فان حصة ابناء المحافظة في هذه الجامعة لا يتعدى عمال مياومة بالنظافة والزراعة والنذر اليسير من الوظائف الرسمية فيها لا يتمثل سوى اقل من (٥٪) والوثائق لدي ، واما بقية القضايا والحاجات ، فسأثيرها مع الحكومة المركزية وزملائي وجهاز اللامركزية في المفرق .

داعيا الله سبحانه وتعالى ان يمد في عمر

سيد البلاد سيدنا الأول والاخير في تحقيق طموحاتنا لبناء اردن عظيم وان يوفق سمو ولي عهده المجتهد الفذ .

وهنا فأن موافقتي على الموازنة مرهونة بالأجابة الايجابية على هذه المطالب لي ولزملائي عامة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : الزميل الاستاذ علي الشطي ، ثم الزميل خالد عبد النبي .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد النبي العربي الامين .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

لقد شاركت في جلسات اللجنة المالية المنبثقة عن مجلسكم الكريم لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٥ وشاركت مع الاخوة واعضاء اللجنة في وضع توصياتها والتي اتفق معهم حولها .

الا ان هذه الكلمة والتي سألقيها باسم كتلة الاخاء البرلماني والتي تضم كل من السادة مع حفظ الألقاب نادر ظهيرات ، محمود هويمل ، توفيق كريشان ، سالم الزوايدة ، علي الشطي ، ستكون اضافة الى كل ما قيل وذكر في هذه التوضيات .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

تعتبر الموازنة العامة للدولة اداة لترجمة سياسات الحكومة واهدافها السياسية ، والاجتماعية ، والمالية ، وغيرها من السياسات التي تتبعها الحكومة الى برامج وانشطة لتحقيق تلك الاهداف والسياسات ويتم ذلك من خلال تقدير حجم الانفاق المتوقع واللازم لتنفيذ تلك البرامج والانشطة كما انه في الوقت نفسه لا يمكن التعامل والنظر الى مشروع قانون الموازنة بمعزل من الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد اضافة الى الظروف الدولية والاقليمية المختلفة والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاوضاع العامة في البلاد ، بل على العكس حيث انه يمكن اعتبار مشروع قانون الموازنة استجابة يعبر عنها بالارقام لمجمل الظروف والاوضاع .

اضافة الى كونه مراجعة الماضي ودراسة للحاضر واستشراقا للمستقبل وتخطيطاً له وعليه فانه بات من الضروري ان نأخذ بعين الاعتبار عند دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة بحمل هذه الظروف والتي تمثلت في بعض ما يلي :

١ - الاثار الاقتصادية والسياسية لحرب الخليج على الاردن وعلى دول المنطقة والتي تربط الاردن في علاقات متبادلة في شتى مناح الحياة .

٢ - التزامات الحكومة الحالية والسابقة التي ترتبت عليها من جراء تطبيقها لبرنامج التصحيح الاقتصادي ، وتنفيذها لخطة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة .

٣ - الاوضاع العامة محليا واقليميا ودوليا بعد توقيع الاردن لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية والتي بنى المواطنون عليها آمالا كبيرة من حيث تحقيق درجات عالية من النمو والرخاء الاقتصادي ، وتحسين مستويات الدخل ، وتوفير ظروف معيشية افضل من الظروف التي سبقت توقيع المعاهدة .

رغم ان هذه الآمال لم تأتي من فراغ ، بل ان الحكومة نفسها ومن خلال اجهزة اعلامها المختلفة وعلى لسان العديد من المسؤولين فيها اطلقت العنان لتصريحاتها المتوالية التي جعلت من معاهدة السلام نصراً مؤزراً وفتحاً مبيناً، وان الارض ستفجر سمنا وعسلا، وان السماء ستمطر ذهبا وما على المواطن الموعود سوى ان يختار بين البدائل العديدة المتاحة امامه .

معالي الرئيس، الزملاء النواب المحترمين .

ان القراءة السريع لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ والذي يمكن من خلاله اجراء المراجعة والتدقيق لسياسات الحكومة في السنوات السابقة وخططها المستقبلية لإستمرارية هذه السياسات ان كانت ايجابية او تطويرها وتحسينها ان كانت بحاجة الى هذا التطوير والتحسين لذلك فانه لا بد من ايراد بعض القضايا والمواضيع ذات العلاقة بالمشروع المذكور .

١ - مع رغبتنا ومشاركتنا للحكومة في تحقيق اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات ٩٣ - ١٩٩٨ والتي تسعى بالدرجة الاولى الى زيادة الاعتماد على الذات كهدف رئيس للأهداف الاخرى المرتبطة به ، فانه بات من الضروري اعادة تكييف هذا البرنامج مع الظروف السياسية والاقتصادية المستجدة الناجمة او التي يتوقع لها ان تنجم عن توقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية وبما يتلائم ويتطابق مع مصلحة الوطن والمواطنين .

٢ - بالرغم من ان الناتج المحلي الاجمالي لا يعبر عن قوة الاقتصاد وكفايته وفعاليته وانما يعبر عن حجم هذا الاقتصاد ، الا ان الامل يحدونا بان يحقق هذا الناتج معدلات نمو اعلى مما كان مقدر له في برنامج التصحيح الاقتصادي خلال السنوات ٩٤ - ١٩٩٨ بسبب الظروف السياسية والاقتصادية المستجدة بعد توقيع معاهدة السلام وخطط التنمية المتوقع تنفيذها في المنطقة وخاصة في مجالات السياحة والتجارة والزراعة التي كان نسبة النمو في الناتج المحلي بنسبة (١٪) وهي نسبة غير واقعية وغير مقبولة في بلد يعتمد اقتصاده بدرجة كبيرة على الزراعة ويعيش عدد كبير من افراده وخاصة في الأرياف والبوادي على العمل في هذا القطاع الحيوي والهام .

اما فيما يتعلق بالمديونية وفوائد واقساط القروض الداخلية والخارجية ، فقد اعلنت الحكومة في خطاب الموازنة انها قد تمكنت في اطار تنفيذ برنامج التصحيح الوطني من توقيع اتفاقيات اعادة جدولة القروض الرسمية

الخارجية واتفاقيات خفض الدين الثنائي وذلك بشطب ما يعادل (٨٣١) مليون دولار امريكي، لذلك فقد كان من المتوقع ان ينعكس هذا الشطب على تخفيف قيمة الفوائد التي تستحق على الحكومة وان يظهر هذا التخفيف في تقديرات الانفاق في مشروع الموازنة المقدم للمجلس الا ان ما نلاحظه في هذا المشروع هو تخصيص مبلغ (١٢٥) مليون دينار لسداد فوائد القروض الخارجية وهو نفس المبلغ الذي تم اعتماده في موازنة عام ١٩٩٤ خلافا لما هو متوقع من خلال تقلص في هذه المخصصات .

اضافة الى اشارة الخطاب الى محضر اتفاق نادي باريس الذي تم بموجبه اعادة جدولة مبلغ (١٢١٢) مليون دولار وحصول الحكومة على قروض ميسرة باسعار فائدة مخفضة لدعم ميزان المدفوعات وتنفيذ مشاريع تنموية حيوية وقيام الاردن بشراء جزء من الديون المستحقة عليه من خلال رصيد الاحتياطي من العملات الاجنبية لهذا كله فان توقع انخفاض خدمة المديونية الخارجية هذا العام والاعوام القادمة تجعل كذلك من المتوقع ومن البديهي ان يؤدي ذلك الى حدوث انخفاض ايضا فيه فوائد القروض وانعكاس ذلك في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٥ .

بالنسبة لمشروع قانون الموازنة نفسه .

يعتمد بناء الموازنة العامة للدولة عادة على قاعدتين اساسيتين متلازمتين وهما :

١ - قيام الحكومة بتقدير نفقاتها عن السنة المالية القادمة .

٢ - قيام الحكومة بعد ذلك بتحديد طريقة تأمين المبالغ اللازمة لتمويل هذه النفقات التي قامت بتقديرها للعام القادم ، لكن ما يحصل عندنا هو العكس ، حيث تقوم الحكومة اولا بتقدير قيمة الايرادات التي ستحصل عليها بالوسائل المختلفة ومن ثم تحدد كيف ستنفق هذه الاموال ، اما فيما يتعلق بتكوين الموازنة فانها تتكون من قسمين القسم الاول وهي الموازنة العادية الاساسية والتي يمكن تسميتها (موازنة ما قبل السلام) والتي يبلغ حجمها (١٦٧٤) مليون دينار بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٩٤ مما يعكس معدل نمو حقيقي بنسبة ٥٪ + معدل تضخم بنسبة ٥٪ والقسم الثاني من الموازنة وهي الموازنة المشروطة (الاستثنائية) او موازنة السلام ويبلغ حجمها (٣٩٠) مليون دينار وهذه يمكن تنفيذها او جزءا منها اذا زادت المنح الخارجية عن مبلغ (١٦٥) مليون دينار وهي المخصصة للانفاق منها على بنود موجودة في الباب الاول ، علما بانها تحتوي على مشاريع انتاجية واقتصادية عديدة ، ويلاحظ كذلك من هذه الموازنة ما يلي طبعا اقصد الموازنة الي هي الباب الثاني ، الي هي موازنة السلام او موازنة السلام تضمن اهمية هذه الموازنة اذا ما توفرت المنح الخارجية الاضافية اللازمة للانفاق مثها على المشاريع الواردة في هذه الموازنة خلال العام ١٩٩٥ دون زيادة مقدار العجز .

كان يمكن الاستعاضة عن هذا الباب وذلك بوضع هذه المشاريع الواردة فيه في موازنة واحدة متكاملة تلبي طموحات الوطن

والمواطنين في المركز والمحافظات وخاصة الاقل حظا منها ويمكن استعمالها كورقة ضاغطة على الدول المانحة التي وعدت باقامة مشاريع اقتصادية وتنموية في الاردن في حال توقيعه لمعاهدة السلام مع اسرائيل وهذا يضع هذه الدول امام مسؤوليات الادبية ، وعدم فتح المجال امامها للتذرع بعدم وجود مشاريع جاهزة لدى الاردن للانفاق عليها من قبل هذه الدول مما يجعل تنفيذ هذه المشاريع الحيوية خاضعة للظروف والمتغيرات وليس تحت سيطرة وتصرف الحكومة التي وعدت مواطنيها بان موازنة ١٩٩٥ (موازنة السلام) ستكون مختلفة بعد عن سابقاتها في معالجة مشاكل الفقر والبطالة التي وصلت الى حدود مرتفعة بحيث ان نسبة الفقر في العائلات الاردنية ١ - ٥ ٪ من الاسر ونسبة البطالة بنسبة ١ - ٧ من العاملين .

فيما يتعلق بالايرادات :

بالنسبة للضرائب على الدخل والارباح التي هي بالطبع جزء او بند من بنود الايرادات المحلية يلاحظ ان الزيادة في الحصيلة الضريبية والتي كانت اقل من المتوقع في ضوء الوعود الحكومية ببذل الجهود لتحسين وسائل الجباية وسد المنافذ على محاولات التهرب الضريبي قد تم تركيزها على الافراد من التجار والصناعيين بنسبة زيادة قد بلغت ١٢٪ والنسبة الاكبر على الموظفين والمستخدمين والتي قفزت نسبتها الى ٢ر٣٢٪ مع انهم الشريحة الافقر والاكثر حاجة للدعم والانصاف .

اما فيما يتعلق بالايرادات المتوقع تحصيلها من اثمان مياه قناة الملك عبد الله والتي ارتفعت من (٩٠٠) الف دينار عام ١٩٩٤ الى (٢ر٢) مليون دينار عام ١٩٩٥ بزيادة قدرها (٣ر١) مليون دينار بنسبة ١٤٥٪ من الاثمان السابقة ، مما يعني تحميل الاخوة المزارعين اعباء اضافية فوق الاعباء والاحمال الكثيرة التي ينوؤن تحتها منذ زمن بعيد ولم يجدوا حتى الآن من يسمع صوتهم بقلب مخلص يتعاون معهم على ايجاد حلول جذرية لمشاكلهم ومشاكل القطاع الزراعي عامة ، والذي اصبح من اسوأ القطاعات الانتاجية وعند ذكره وعلى استحياء فان ذكره يرد في ذيل القائمة ، وهذا يتضح جليا من خلال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تعادل ١٪ بعد ان كان هذا القطاع من اهم القطاعات الانتاجية عامة من خلال مساهمته في زيادة حجم الناتج المحلي ، ومساهمته الفعالة في توفير مصادر دخل مقبولة للعديد من المواطنين والعائلات التي عاشت لفترات سابقة من خلال العمل بالزراعة وبذلك استطاع هذا القطاع توفير فرص عمل كبيرة لو استمرت هذه الفرص لساهمت في التخفيف من حدّة البطالة والفقر والجوع التي اصبح يعاني منها افراد المجتمع عامة وابناء المزارعين خاصة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

لقد تعهد دولة السيد رئيس الوزراء امام السادة اعضاء اللجنة الزراعية في المجلس ، بتوفير المبالغ اللازمة لتعويض المزارعين عن فروق

اسعار مياه الري ولكني من خلال مطالعة مشروع الموازنة للعام القادم لم أجد هذا المبلغ المذكور والذي تقرر أن يرصد في الموازنة لدفعه للمزارعين تعويضا لهم عن فروقات اسعار مياه الري من خلال آلية معينة يتم الاتفاق عليها بين الحكومة والجهات ذات العلاقة .

لذلك فانني اطالب الحكومة اما بابقاء اثمان مياه الري كما كانت عليه سابقا او الالتزام بدفع الفروق كاملة ان كانت المصلحة الوطنية العليا لا تسمح لها بالتراجع عن قرارها المتضمن رفع اثمان مياه الري .

النفقـات :-

اما فيما يتعلق بالنفقات فهنالك عدة من الملاحظات حول نسب الزيادة في الانفاق الجاري بين البنوك والقطاعات المختلفة ، لكننا سنركز على ما خصصته الموازنة من مبالغ لدعم اسعار المواد الاساسية والذي بلغ مقدار (٣٠) مليون دينار وهو نفس الرقم الذي كان مقدراً عام ١٩٩٤ ورغم ان النقطة الايجابية فيه هو توقف حملة التقليص في مخصصات الدعم هذا التقليص الذي توالى منذ عام ١٩٩٠ عندما كان بحدود (٦٠) مليون دينار في ذلك العام ، لكن مجرد ابقاء رقم الدعم كما هو يعتبر تراجعا عن الدعم المقدم للمواطنين على المواد الاساسية التي لا يستغني عنها مواطن وذلك في ضوء زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة التضخم والتخوف من ان ينعكس ذلك على نوعية السلع المدعومة اضافة الى كميتها كما ظهر ذلك في الارز الفيتنامي او في الارتفاع المتوالي في اسعار بعض السلع الاساسية .

ان دعم السلع الاساسية يفترض ان يرتبط ايضا بتعزيز دور وزارة التموين في توفير وتسعير سلع اخرى وتطوير خدمات المؤسسة الاستهلاكية المدنية وتوسيع الاسواق الموازية وتشجيع المنتجات المحلية وتفعيل قانون وزارة التموين في جميع جوانبه .

سوق عمان المالي :

فيما يتعلق بسوق عمان المالي هنالك بعض الملاحظات والنقاط التي نرى انه لا بد من الاشارة اليها والتنويه عنها ، والتي نأمل كل الامل بمتابعتها من قبل المعنيين .

١ - عند النظر الى عوائد الشركات المدرجة في سوق عمان المالي وكلفة رأسمالها واقصد هنا بكلفة راس المال (كلفة الدين وكلفة الاسهم الجديدة سواءً كانت الاسهم العادية او الاسهم الممتازة وكلفة الارباح المحتجزة) وان عوائد هذه الشركات من هذه الكلف تكون اقل من رأسمالها مع انه من المفروض ان تكون هذه العوائد اعلى من كلفة رأس المال ، وقد اطلعنا على بعض الابحاث المتعلقة بالموضوع والتي تبين من خلالها ان نسبة العوائد اقل من كلفة رأسمال هذه الشركات .

٢ - عند تقديم النشرات الدورية عن حركة سوق عمان المالي فانه يتم التركيز على حجم التداول ، مع انه من المفروض ان يتم التركيز على الامور الاساسية المتعلقة بتوفر المعلومات

الاساسيـة عن الشركـات المدرجة في السوق (القضايا المالية المتعلقة بهذه الشركات) .

٣ - لقد كان هدف السياسة الاستثمارية اضافة الى تشجيع الاستثمار المحلي طبعا هو اجتذاب الاستثمارات الاجنبية واستقطابها ولكن لم يحصل حتى الآن ان تم اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية بالشكل المطلوب للاستثمار المحلي حيث ان نسبة الاستثمار الاجنبي ما زالت منخفضة مع لما لهذا الاستثمار من مزايا اقتصادية كبيرة .

٤ - عدم وجود ضرائب على الاستثمارات قصيرة الاجل (short - run) في سوق الاسهم (المضاربات) sfeculatives مع ما يحققه المضاربون في السوق من ارباح رأسمالية كبيرة (تمثل الفروق في الاسعار سواءً في اسعار البيع او اسعار الشراء) . لذلك فإنه يجب فرض ضرائب على هذه الارباح الرأسمالية والارباح المحتجزة مع منح الاعفاءات فقط للذين يدخلون السوق على شكل استثمار طويل الاجل بالاحتفاظ بالاسهم المشتراه لديهم لاغراض استثمارية طويلة الاجل .

الفقر والبطالة :

لاهمية هذا الموضوع وحساسيته فقد افردنا له بنداً خاصاً به واتحدث عن الفقر والبطالة لنسأل الحكومة او لأتوجه لها بالسؤال ما هي الاستراتيجية التي تعاملت بها مع هذا الموضوع والخطط قصيرة وطويلة الامد التي وضعتها للحد من تفاقم هذه المشكلة على الاقل ، والتي اصبحت تهدد نسبة كبيرة من ابناء المجتمع وخاصة في مناطق الارياف التي تنخفض او تنعدم بعض الاحيان فرص العمل فيها لقلة او عدم وجود المشاريع الانتاجية العامة او الخاصة المدرة للدخل والمولدة للعمالة .

ان معالجة هذه المشكلة لا تكون الا بمزيد من التنمية الاقتصادية وخصوصا بالانتاج السلعي او شبه السلعي او الخدمي الجالب للعملات الاجنبية ، اما المعالجة باستحداث وظائف شاغرة في الاجهزة الحكومية يتم توزيعها على الاهل والاصدقاء والمحاسيب ويترك الفقراء والمحتاجين لهذه الوظائف على الدور الذي يسير دائما بعكس ما يتمنون .

وهنا لا بد من ايراد بعض الامور التالية والتي قد تساهم الى حد ما في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة وايجاد الحلول التدريجية لها .

١ - تحقيق التوازن بين الموارد والسكان ، وتوجيه الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومي للفئات المحتاجة وخاصة من هم دون خط الفقر والعمل على اعادة تأهيلهم وتدريبهم .

٢ - دعم المؤسسات الخيرية الاهلية وتشجيعها نحو اقامة المشاريع الانتاجية المولدة للدخل وفرص العمل للاسر الفقيرة .

٣ - تطوير سياسة التشغيل بما يكفل التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة وتشجيع قيام مؤسسات الاستخدام الخاصة ، وتنظيم مخرجات التعليم وتدفق العمالة الوافدة .

٤ - تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي داخل الاردن وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وذلك

من خلال الحد من البيرقراطية والروتين في الاجراءات الخاصة بعمليات الاستثمار الجديدة، وتقديم الحوافز للمستثمرين وخاصة الذين يستخدمون العمالة المحلية في مشاريعهم الانتاجية .

٥ – فتح المجال امام الخريجين وذلك عن طريق تسهيل حصولهم على استثمارات شرط توفر الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات .

التوصيات والمطالبات :

مجال النقد والبنوك .

١ – العمل على تشجيع البنوك على الاندماج حتى تتمكن من القيام بالمهام المصرفية المطلوبة وكذلك حتى تتوفر لديها القدرة على المنافسة ، لا سيما بعد التطورات الكبيرة في مجال العمل المصرفي وتنوع هذا العمل وعدم قدرة البنوك الصغيرة على مجاراة البنوك الكبيرة والصمود في وجـه التحديات المصرفية والتكنولوجيا الحديثة .

٢ – تكثيف جهود البنك المركزي لتحسين جهاز الرقابة لديه لتتناسب مع حجم الاستثمارات المتوقعة مع ضرورة زيادة عدد موظفي الرقابة البنكية لديه لتتلائم وتتناسب نسبة الموظفين مع عدد البنوك والمؤسسات المصرفية .

في مجال الاستثمار والتنمية

١ – المطالبة بالتوزيع العادل لمكاسب التنمية ومعدلات النمو الجيدة او المتزايدة على مختلف أقاليم المملكة خاصة المناطق الاقل حظا ونموا حتى لا يزداد الفقير فقرا والغني غنى شرط ان يتم اشراك جميع شرائح المجتمع في عمليات التوزيع هذه .

٢ – العمل على زيادة النفقات الرأسمالية والانمائية التي تعمل على زيادة الانتاج وايجاد فرص عمل جديدة على حساب النفقات الجارية (غير الانتاجية) .

٣ – دعم المتدربين في التعليم المهني من حيث تقديم الحوافز لهؤلاء المتدربين عن طريق اتاحة الفرص امام هؤلاء المتدربين لمتابعة تعليمهم الجامعي والمتوسط وتوفير فرص العمل المناسبة لهم بعد التخرج وكذلك العمل على تأهيل معلمي التدريب المهني .

٤ – الاصلاح القطاعي في مؤسسات الدولة خاصة المؤسسات الانتاجية ومنها مؤسسة القطاع الزراعي حيث يوجد هنالك تداخل وتعارض كبير بين نشاطات واعمال هذه المؤسسات ، وهذا ما نلحظه عند حصول اي خلل او مشكلة في هذا القطاع او ذاك ، فانه سيكون من الصعب تحديد المسؤولية أو تحديد موقع الخطأ بسبب تهرب المؤسسات العاملة في هذا القطاع ثم تحمُّل المسؤوليات والقاءها على عاتق الغير مما يعمل على ضياع حقوق المواطنين بين هذه المؤسسات .

القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي في الاردن وفي معظم دول العالم من اهم القطاعات الانتاجية لا سيما وانه يساهم في تقديم المنتوج السلعي للمواطنين كما يساهم في دعم حركة التصدير للدول الاخرى مما يساعد في تعزيز ميزان

المدفوعات لصالح البلد المصدرة ، كما يساهم في رفد البلد بقدر لا بأس به من العملات الصعبة اضافة الى مساهمته الرئيسية والهامة في توفير فرص العمل للعديد من المواطنين وخاصة المتواجدين منهم في مناطق الارياف مما يساعد في الحد من الهجرة من الارياف الى المدينة بل يساعد ايضا كذلك على احداث الهجرة المعاكسة من المدينة الى الارياف مما يخفف الضغط على المدن والخدمات المحدودة المتوفرة فيها ويساعد في تنمية وتطوير المناطق الريفية والاقل حظا .

لكن وللاسف الشديد فقد تعرض هذا القطاع الحيوي والهام للعديد من الهزات المتوالية التي اثرت بشكل كبير على العاملين فيه مماحدا بالعديد منهم الى هجر هذا القطاع ، وهجر الارياف الى المدن للبحث عن اي عمل خدمي او غير خدمي حتى يستطيع تأمين لقمة العيش ولافراد اسرته ويترك الارض بورا او يؤجرها بارخص الاثمان ولو توفرت له فرصة بيعها لاقدم على ذلك دون تردد مما يحرم الوطن من مورد انتاجي هام لذلك فانه لا بد من ايلاء الامور التالية كل الرعاية والاهتمام التي نعتقد بانها تساعد في حل مشاكل هذا القطاع الى حد ما .

١ – توفير مستلزمات الانتاج المختلفة للمزارعين بالسعر والنوعية المناسبين وذلك من خلال خلق اسواق موازية عن طريق دعم اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية ماديا لتوفير هذه المواد بالشكل المطلوب مما يساعد في تخفيض كلفة الانتاج على الاخوة المزارعين .

٢ – ان تضطلع وزارة الزراعة بدورها المطلوب من خلال تفعيل قانون الزراعة من حيث الاشراف على عمليات الانتاج والارشاد والتوجيه والتنسيق مع الجهات المعنية في توفير مستلزمات الانتاج بالشكل المطلوب والتي ذكرته في بند رقم (١) وحل مشاكل التسويق الزراعي .

٣ – ايجاد الحلول المناسبة لمشاكل التسويق الزراعي والتي تعتبر عقبة كبيرة امام تطور القطاع الزراعي وذلك من خلال تفعيل مؤسسات التسويق القائمة لتأخذ دورها او ان تترك المجال لغيرها ان لم تستطع ايجاد قنوات التسويق المناسبة .

ولا بد هنا من الاشارة الى قرار شركة تسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية الاخير بتوفير بذار مادة البندورة المطلوبة باسعار مناسبة والتعهد باستلام محصول في نهاية العام من المزارعين ، راجين لفترة التجربة كل النجاح مع الامل بان يكون التزام هذه الشركة مع المزارعين التزاماً كاملاً وثابتاً .

كما لا بد من الاشارة الى قرار الحكومة باعفاء الاخوة المزارعين المقترضين من فوائد القروض المستحقة عليهم ، راجين ان يتبع هذا القرار اجراءات اخرى بهذا الخصوص حتى تخفف عن كاهل المزارعين بعضاً من المآسي والالام التي يعانون منها من جراء تراكم الديون والخسائر المتلاحقة عليهم بسبب الخلل الحاصل في هذا القطاع كما لا بد من الاشادة بقرار الحكومة الاخير بقرار معالي وزير الزراعة بزيادة اثمان شراء الحبوب من المزارعين لما لهذا القرار

هذا من أعمالي

من انعكاسات ايجابية عليهم وشكراً لمعالي وزير الزراعة وشكراً لمعالي وزير المالية .

٤ - ضرورة دعم القطاع التعاوني وذلك من خلال اعادة ترتيب اوضاع المنظمة التعاونية وتوفير الدعم اللازم لها ، حتى تستطيع القيام بالمهام الموكولة لها في دعم العمل التعاوني من خلال الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض والمنتشرة في كافة انحاء المملكة ، علماً بان المنظمة التعاونية يوجد لديها موجودات ثابتة تستطيع من خلالها لو تمكنت من استغلالها بالشكل المناسب من خلال توفير المصاريف التشغيلية لاستغلال هذه الموجودات لاستطاعت ان تحقق الخير الوفير للعديد من المواطنين التعاونيين وغيرهم كما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية البادية والارياف .

٥ - الاستمرار في دعم القطاع الزراعي وخاصة في اوقات الازمات والكوارث الطبيعية والمشاكل الزراعية الاخرى .

٦ - بالاضافة الى تحسين اوضاع الطرق الزراعية القائمة وشق طرق جديدة تسهل على الاخوة المزارعين في الوصول الى مزارعهم وبيوتهم المقامة هناك .

هنالك بعض توصيات عامة

١ - بعد توجيه خالص الشكر والثناء لصاحب الفضل جلالة الملك المعظم في مكرمته الاخيرة نحو اخوته وابناءه العاملين في الجهازين المدني والعسكري من حيث تحسين رواتبهم التقاعدية من خلال تعديل قانوني التقاعد المدني والعسكري فاننا نأمل من الحكومة ان تنظر بعين الرعاية والاهتمام الى الاخوة المتقاعدين السابقين من الجهازين والذين يعانون من احوال معيشية واقتصادية صعبة جداً بسبب تآكل قيمة رواتبهم التقاعدية مقابل الارتفاع الحاد في مستوى الاسعار العام .

٢ - دعم الجامعات الاردنية الرسمية حتى تتمكن هذه الجامعات من استيعاب اكبر عدد ممكن من الطلبة مع زيادة وتحسين برامجها الاكاديمية المنهجية واللامنهجية .

٣ - اعادة النظر بقانون التربية والتعليم الذي يحظر على خريجي كليات المجتمع من العمل في القطاع التربوي مما اقفل الباب امام عشرات الالوف من خريجي هذه الكليات والذين لا يستطيعون توفير فرص عمل مناسبة لهم خارج هذا القطاع الحيوي .

٤ - اعادة النظر في قانون تقاعد الضمان الاجتماعي من حيث تعديل الرواتب التقاعدية للاخوة الذين ينضوون تحت مظلة الضمان الاجتماعي بسبب تدني هذه الرواتب التقاعدية المصروفة لهم .

٥ - وهذا المطلب يتعلق بمناطق الاغوار وهي استحداث محافظة في منطقة الاغوار تضم تحت لوائها الوية الاغوار الشمالية ودير علا والشونة الجنوبية ، علما بان عدد سكان هذه المناطق الثلاث تزيد عن (١٧٠) الف ، وهنالك مطالبات عديدة للمواطنين هناك في كل من الالوية الثلاث : دير علا والشونة الجنوبية والشونة الشمالية منذ سنوات عديدة لاستحداث محافظة في كل المنطقة . ونأمل

من الحكومة ان تعطي كل اهتمامها لهذا الموضوع .

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

هنالك عدد من المطالب في دائرتي الانتخابية ساقوم بايداع هذه المطالب لدى الامانة العامة للمجلس لنخفف عليكم وعليّ ايضاً ، بسبب ضيق الوقت متمنين على الحكومة ان شاء الله متابعتها وتنفيذ ولو جزء يسير منها .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

اننا جميعا من موقع المسؤولية الذين نحن فيه ، شركاء في الحفاظ على مصلحة الوطن العليا وحقوق المواطنين ، لان الوطن للجميع ، ومطلوب منا جميعا ان نحرص كل الحرص على هذه المصلحة الوطنية ، وانطلاقا من هذا الحرص جاءت ملاحظاتنا المختلفة التي اوردتها في هذه الكلمة ، لا للانتقاص من دور اي شريك من الشركاء جميعا بل هي مكملة ومعززة لادوارهم ، اما ما يتعلق بمطالب دائرتي الانتخابية والتي ارفقتها ضمن هذا الخطاب فمعظمها ان لم يكن كلها فقد وردت على لساني في خطاب الموازنة من العام الماضي وهذا يعني ان نسبة التنفيذ منها مع شدة الحاجة لها من قبل المواطنين هناك كانت متدنية واحيانا لا تذكر ، وهذا يقودني الى التأكيد الدائم والمستمر على الحكومة واية حكومة قادمة ، بان تولي مطالب الاخوة المواطنين هناك كل الرعاية والاهتمام وان مواطنيها في الاغوار وفي اية منطقة من مناطق الاردن ، جزء من هذا الشعب الاردني الكريم ، اللهم احفظ هذا البلد آمنا مطمئنا وارزق اهله من الثمرات والخيرات في ظل قيادته الهاشمية الوفية المخلصة .

وقل اعملوا فسيرى عملكم ورسوله والمؤمنون)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الزميل خالد عبد النبي ، الذي يليه الزميل نواف القاضي .

السيد خالد عبد النبي العجارمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين ،،،

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

قبل عام تقريباً كنت اقف لاقدم مطالب دائرتي الانتخابية واخص بالذكر قضاء ناعور وبالمناسبة شكراً لمعالي وزير الداخلية الاكرم لما سمعناه عن التقسيمات الادارية الجديدة الحشمة .

انني يا معالي الرئيس متأكد من انني اذا قدر لي ان اقف لاطلب ثانية وثالثة بنفس المطالب وفي كل عام وستنتهي الدورة دون ان تستفيد دائرتي اي شيء .

ولقد جربت مراراً وتكراراً مع الحكومة

رئيسا ووزراء وامناء ان اجد اي وظيفة لاي انسان من دائرتي ولم افلح والسبب لانني كنت من صف الحكومة وغيرنا يأخذ ما يطلب. ومع هذا فانني ساجرب ان اتقدم بالطلبات التالية ولن أُعلق على الموازنة بأي شيء لان لي كل الثقة باللجنة المالية ومؤيدا لقرارها واوافق على كل ما تحدث به الزميل الدكتور نادر ابو الشعر باسم جبهة العمل الوطني المستقلة والتي انا عضواً بها .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة النواب :

المطالب خفيفة والخصها بما يلي :

١ – ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين .

٢ – رفع العائدات التقاعدية لقدماء المتقاعدين او تخصيص مبالغ سنوية لزيادة رواتبهم حتى يتساووا مع المتقاعدين الجدد طالما وهم الخيرة والذين خدموا هذا البلد وركزوا دعائم استقراره وامنه رجالاً عاهدوا الحسين وساروا مع ركبه للحفاظ على اردن الخير والوفاء وفياً لاهله وخيراً لمن لجأ اليه .

٣ – دعم صناديق التنمية والتشغيل والمعونة الوطنية وتفعيلها بشكل يضمن توزيع المنافع لكل مناطق وسكان المملكة .

٤ – ايجاد جمعيات تعاونية موحدة ضمن المحافظات مخطط لها جيداً من قبل الحكومة ومدعومة وموجهة للمشاريع التشغيلية لتخفيف البطالة ، وايجاد فرص عمل اوفر .

٥ – تخفيف الرسوم الجمركية عن السلع التي يستهلكها المواطن .

٦ – اعادة فرز الاراضي وتخفيف الرسوم الضريبية على الاراضي الموروثة اللي موروثة عن الجد .

٧ – توحيد ديون المزارعين وجدولتها لمدة عشرين عاما ان امكن وتحديدها في مصدر واحد حتى يتمكن المزارع من التعامل مع صندوق واحد ودفع ما يرضي هذا الصندوق من السداد .

٨ – تخفيض فوائد البنوك لتتناسب وحاجات المقترض ومتطلباته مذكراً بأن المحتاج هو المقترض او طالب القرض .

٩ – تخفيض نسبة النفقات الحكومية بما يتناسب والحالة المادية التي تشكو منها الحكومة دائما .

١٠ – دعم ديوان الرقابة والتفتيش الاداري واصدار قانون يحدد واجبات هذا الديوان .

١١ – الاكثار من مشاريع الاستثمار وتسهيل تنفيذها .

١٢ – وضع خطة شاملة لانعاش الريف والبادية .

١٣ – توزيع المعلمين الاكفاء على المدينة والريف والبادية حتى نضمن التعليم الجيد لكل الطلاب اينما كانوا .

١٤ – السيطرة على اسعار المواد الاستهلاكية من قبل وزارة التموين وتنشيط فروعها في المحافظات . السؤال الذي يوجه لنا .

١٥ – ما هي نتائج السلام وما بعد السلام ؟

١٦ – المطالب الخاصة بالدائرة الانتخابية :

أ – اعادة تصليح وتعبيد طريق ناعور / مادبا .

ب – دعم البلديات حتى تنفذ مشاريعها .

ج – فتح الطرق الشفاغورية واشتراك الجهد العسكري بذلك حتى يتمكن المواطنون من الوصول الى اراضيهم واستغلالها .

د – رفع المجالس القروية في ام القطين والساملة والعدسية وتركي الى بلديات .

هـ – تغيير شبكة المواصلات السلكية وتحويل المقاسم اليدوية الى مقاسم اوتوماتيكية في قرى الروضة والعال . وزيادة التليفونات بالقرى .

و – تحويل مركز البحوث الزراعية في المشقر الى كلية زراعية .

ز – ايجاد مركز سير في ناعور للسيطرة على التنقل .

ح – ايجاد مديرية قضاء في حسبان .

واخيرا حمى الاردن وحفظ مليكه المحبوب واطال في عمره مؤكداً طلب الدعم الفوري لقدماء المتقاعدين بمكرمة جديدة من الحسين القائد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، آخر المتحدثين في هذه الجلسة الزميل نواف القاضي .

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اخواني الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

انني اعلم ان الموازنة اصبحت جاهزة للتصديق ، ولكن اوصي الحكومة الجليلة بما يلي :

١ – جامعة آل البيت بحاجة الى دعم مالي حتى يتسنى لنا تشغيل ابناء محافظة المفرق في البنية التحتية .

٢ – المصانع المتواجدة في محافظة المفرق لا يستفيد منها ابناء المحافظة ولكن تستفيد منها المحافظة في تلويث البيئة . (مثل طيور الرها كما يقال، تأكل فول مصر وتبيض في العراق).

٣ – مصنع رب البندورة الحكومي والاهالي يتعاملوا الخصم على المزارع ، وهذا الخصم بعد نهاية الموسم الزراعي يكون ارباح المصانع والمصاريف كاملة وعلى حساب المزارع الفقير . وتعتبر سرقة مشروعة .

٤ – الشركة الزراعية اعلنت ان البندورة الاصلية سعرها (٦٠٠) فلس انني الفت نظر الحكومة عند الموسم تكون هناك مشاكل حول هذا الاعلان ، اوصي ان تكون البذور للمزارعين عن طريق الشركة لمن يرغب التوريد الى المصانع المذكورة .

٥ – المتقاعدين العسكريين والمدنيين يخصص لهم زيادة لا تقل عن خمسة عشر دينار بموجب قانون على ان يزداد هذا المبلغ في موازنة كل عام .

٦ – معالجة امور الاراضي في مناطق البادية وعمل المشاريع العلفية والزيوت النباتية وكل من يرغب من لم يكن له ارض يعطى ارض .

٧ – سيارات البدو الخاصة بهم الغير مجمركة،

الفت نظر الحكومة ان حياتهم اليومية بحاجة لهذه السيارات كولهم لم يتمكنوا من دفع الجمارك حتى يمتلكوا سيارات مجمركة .

٨ – المياه الى القرى في البادية الشمالية ارجو ان يكتمل البرنامج لحفر الابار الارتوازية لغايات الشرب وخاصة في القرى القريبة من الحدود الشمالية للمحافظة .

٩ – المدارس لبعض القرى في البادية الشمالية بحاجة الى صيانة ، وكذلك بعض القرى بحاجة الى ابنية جديدة .

١٠ – الطرق القروية والزراعية بحاجة الى صيانة وخاصة بعد فصل الشتاء .

١١ – الزراعة في محافظة المفرق بحاجة الى مشتل اشجار مثمرة وحرجية ويكون الموقع في اراضي الدولة على مثلث صبحا .

١٢ – المستشفى العسكري الذي تقرر في المحافظة ارجو الاسراع في البناء مع الدعم المالي اليه .

١٣ – تحديد الاسعار اصبح امر مهم كون الغلاء الفاحش سوف يقضي على الفقير في الريف والبادية ويهدد الذي دخله متوسط .

١٤ – التجمعات السكانية في البادية يحتاج البعض منها الى التيار الكهربائي على حساب فلس الريف ، علما بانه موقوف حاليا .

١٥ – ابناء محافظة المفرق وخاصة البادية من الذين اكملوا دراستهم بحاجة الى التوظيف في مواقعهم .

١٦ – انني اؤيد احداث محافظة الرمثا لصالح الاهل في مدينة الرمثا مع القضاء الحالي ، ولكن ان المواطن من ابناء قرى البادية الشمالية ان يكون تابع لمحافظة المفرق .

١٧ – الوحدات الادارية كما يقال ان هناك احداث وحدات ادارية ارجو ان يراع فيها المواقع وكثافة السكان لهذه الوحدات .

١٨ – هناك ميدان رماية الطيران القديم اوقف استعماله من عدة سنوات ، علماً بان جلالة الملك المعظم حفظه الله قد امر توزيع هذه الاراضي الى بلدة الزعتري ، آمل من دولة الرئيس سرعة تنفيذ ذلك .

والله يوفق لنا جلالة الملك المعظم والحسن المفدى والحكومة الجليلة لخدمة الوطن والمواطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل تحدث لهذا اليوم تسعة عشرة من الزملاء ، بقي ستة وعشرون زميل يتحدثون في المناقشة العامة للموازنة ، ارجو من الزملاء الكرام ان يكونوا جاهزين على الغد حسب الادوار وسائلو الاسماء ، وارجو ان يكون كل زميل حسب دوره قد اعد كلمته ، وستكون جلسة الغد تمام الساعة العاشرة صباحاً بقي من المتحدثين الزملاء التالية اسماءهم : الدكتور احمد الكوفحي ، عوض خليفات ، عبد الرزاق طبيشات ، عبد المجيد العزام ، السيدة توجان فيصل ، ابراهيم شحدة ، محمد عويضة ، عبد موسى النهار ، همام سعيد ، محمد الحاج ، ابراهيم زيد الكيلاني ، سالم الزوايدة ، نادر الظهيرات ، عبد المنعم ابو زنط ، ذيب انيس ، جميل الحشوش ، ذيب عبدالله ، عبد الله العكايلة ، فوزي الطعيمة ، هاني حجازين ، خليل حدادين ، حمزة منصور ، طه الهباهبة ، عبد المجيد الاقطش ، مصطفى شنيكات ، محمد داودية .

ارجو ان يكون الزملاء قد عرفوا ادوارهم وان تكون كلماتهم محددة في الدور المعد ، لن نستطيع العودة الى من سيتجاوزه الدور وشكراً لكم وارفع الجلسة الى صباح الغد الساعة العاشرة صباحاً .

« انتهـــت الجلســـة »

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
حكم خير	سعد هايل السرور

ملحق العدد

١ - مطالب محافظة العقبة والبادية الجنوبية كما قدمها سعادة النائب محمد عودة نجادات المحترم .

اما في مجال الخدمات ، فان محافظة العقبة والبادية الجنوبية لا تزال معظم قراها تفتقر الى الخدمة الهاتفية المناسبة ، والعيادات والمراكز الصحية والطرق الزراعية ، والبعض من هذه القرى لا يزال يفتقر الى التيار الكهربائي لقرى وتجمعات وادي عربة وقرية الشاكرية وتجمع طاسان في محافظتي العقبة ومعان ، وانني اطالب بسرعة انجاز الطرق التي تربط وادي عربة مع معان والعقبة ، وكذلك فتح طريق يربط قضاء القويرة مع وادي عربة حيث يختصر المسافة الى الثلث والبالغة حوالي (١٠٠كم) .

اما في مجال التعليم فانه من الضروري ربط العملية التعليمية بحاجات المجتمع المحلي ، وكذلك تحويل بعض مدارس الذكور المتواجدة في كل من الحسا والهاشمية والحميمة والراشدية الى الثقافة العسكرية ، لمساعدة عشائر المنطقة على تعليم ابنائهم ، بالاضافة الى فتح بعض الكليات الجامعية التابعة لجامعة مؤتة في محافظتي معان والعقبة ، اما بالنسبة لقطاع الشباب فانه من الضروري توفير التوعية الوطنية والأندية الشبابية والثقافية لبناء جيل المستقبل .

اما في مجال السياحة في البادية الجنوبية والتي يتوفر فيها عدة مناطق سياحية ، وبشكل خاص السياحة الصحراوية ، وكذلك قرية الحميمة (منطلق الدعوة العباسية) والتي نأمل ان تصبح مناطق جذب سياحي ، كما انني اطالب بتدريب عدد من ابناء المنطقة على المهام التي تتطلبها السياحة ، لخلق كوادر مؤهلة من قبل ابناء المنطقة .

لا يزال الكثير من اهالي البادية عاجزين عن استغلال اراضيهم نتيجة عدم تطويبها ، لذا من الضروري تطويب الاراضي المحيطة بالتجمعات السكانية للاستفادة منها واستغلالها للاغراض الزراعية ، وكذلك رفع الحظر عن حفر الآبار الارتوازية في المناطق التي تتوفر فيها المياه ، وبشكل عام .

ونأمل من الحكومة الرشيدة ان تهتم بموضوع قطاعي النقل والصحة في مدينة العقبة وعلى ضرورة ان تقوم مؤسسة الموانئ بإعطاء الاولوية في الاستخدام والتدريب لابناء المنطقة وان ينسحب ذلك على كافة الفعاليات الاخرى الاقتصادية العاملة هناك ونرجو ان يتم توفير كافة الإختصاصات لمستشفى هيا وتوفير الاجهزة الطبية بما فيها جهازي غسل الكلى وتنفيذ الوعود التي التزمت بها الحكومة في ردها على خطابينا انا وزميلي عبد الكريم الكباريتي في السنة الماضية واخيراً فانا نطالب بان يعاد النظر جذريا باستخدام الطريق الخلفي الذي تحول طريقا للموت ونرجو ان يتم حسم هذا الامر لما في ذلك من اهمية على قطاعات مثل الحرفيين واصحاب المصالح المتصلة بالنقل .

٢ - مطالب محافظ البلقاء كما قدمها سعادة النائب علي الشطي المحترم .

مطالب دائرتي الانتخابية

١ - مطالب لواء دير علّا

٢ - مطالب لواء الشونة الجنوبية .

١ - تعبيد الطرق الزراعية والطرق الرئيسة والفرعية في مناطق اللواء والتي هي بحاجة ماسة للعناية بها .

٢ - استحداث مجالس قروية او بلدية في كل من الجواسرة والنهضة .

٣ - تطوير الخدمات الهاتفية في مناطق اللواء وخاصة في السويمة والجوفة والروضة .

٤ - تطوير وتحسين وضع مستشفى الشونة الجنوبية والمراكز الصحية والعيادات الموجودة هناك ورفدها بالكادر الطبي والتمريضي والاجهزة الطبية والادوية اللازمة لحاجة المستشفى والمراكز الصحية هنالك الضرورية لهذه المطالب .

٥ - ايصال التيار الكهربائي للمناطق المحرومة منه وخاصة منطقة الجواسرة .

٦ - اقامة الجدران الاستنادية للاودية والسيول التي تمر من بين مساكن المواطنين وخاصة في منطقة السويمة .

٧ - دعم الاندية الرياضية والشبابية والجمعيات الخيرية والتطوعية في منطقة اللواء والتي تساهم في اكساب الشباب المهارات والمعارف اللازمة من خلال انخراطهم بالعمل الجماعي من خلالها .

مطالب مدينة السلط

اما فيما يتعلق بمحافظة البلقاء ومدينتها العريقة مدينة السلط والتي احتضنت اول مدرسة في هذا البلد خرجت العديد من رجالاته الذين تحملوا مسؤولية النهوض به وبناء استقلاله ووحدة ابنائه فان لها بعض المطالب التي نأمل بتحقيقها .

١ - اكمال مشروع المدينة الرياضية وذلك بتزويدها بقاعة مغلقة وفتح وتعبيد الطرق المؤدية اليها .

٢ - العمل على اخراج قانون الحفاظ على التراث المعماري للمدينة الى حيز الوجود للمحافظة على تراث مدينة السلط .

٣ - انشاء مبنى جديد لمحافظة " البلقاء في القطعة التي استملكت لهذه الغاية .

٤ - تحويل كلية مجتمع السلط الى جامعية رسمية تستوعب الاعداد الوفيرة من الطلبة في المحافظة .

مطالب حوض البقعة :

١ - احداث مركز إداري يتناسب مع عدد سكان الحوض .

٢ - انشاء مستشفى للحوض ليستقبل الاعداد الكبيرة من المرض التي تراجع مستشفى الحسين في السلط او مستشفى عمـان رغم بعدها عنهم .

٣ - فتح مراكز للشباب والشابات ودعم اندية الحوض ومشاريع ابنيتها وملاعبها كون المنطقة

تفتقر الى الملاعب والصالات الرياضية .

٤ - العمل على زيادة حصة الحوض من خطة الابنية المدرسية للقضاء على نظام الفترتين والاكتظاظ .

مطالب دائرتي الانتخابية

مطالب لواء دير علا .

وزارة البلديات

١ - زيادة الدعم المخصص للمجالس البلدية في مناطق الأغوار وذلك بسبب كبر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في تطوير وتنمية اماكن نفوذها وتوفير الخدمات الكثيرة المطلوبة منها وخاصة البلدية التي تم افتتاحها هذا العام .

٢ - ايجاد مكب عام للنفايات الصلبة والسائلة في منطقة اللواء .

٣ - ترفيع المجالس القروية في كل من خزمة ، الرويحا ، الى مجالس بلدية .

٤ - فتح مكتب لهندسة البلديات في اللواء .

وزارة البريد والاتصالات :

١ - توفير الأبنية اللازمة للمكاتب وتزويدها بالاثاث والكادر الوظيفي الكافي لتسيير اعمالها .

٢ - فتح مديرية مواصلات في اللواء .

٣ - تعزيز وتطوير الخدمة الهاتفية للمواطنين في مناطق الرويحة والطوال الجنوبي والشمال وخزمة .

وزارة الاشغال العامة :

١ - شق الطرق الفرعية التي تربطها بين التجمعات السكانية وخاصةً في مناطق الطوال الشمالي والطوال الجنوبي والرويحة .

٢ - فتح مكتب للاشغال العامة في منطقة اللواء .

٣ - وضع طبقة اسفلتية ساخنة على الطريق الرئيسية التي تربط بين مناطق الطوال الجنوبي والشمالي .

٤ - صيانة وتحسين طريق الاغوار الرئيسية او التي تربط بين الوية الأغوار الثلاث .

وزارة المياه والري :

١ - تعبيد الطرق الزراعية في مناطق اللواء .

٢ - البحث عن مصادر جديدة لمياه الشرب وتحسين شبكة خطوط المياه القائمة لتلافي النقص الحاصل في مياه الشرب المقدمة للمواطنين .

وزارة الصحة :

١ - الاسراع في اخراج مستشفى معدي الى حيز الوجود ، او ان يتم انشاء مستشفى مركزي في اللواء يكون موقعه في مركز اللواء يخدم معظم مناطق الاغوار .

٢ - توفير الادوية والاجهزة والمستلزمات الطبية التي تفتقر اليها العديد من المراكز الصحية في اللواء .

٣ - رفد المراكز الصحية القائمة بالكادر الطبي المتخصص والكفوء من حيث الاطباء والممرضين والاختصاصات الطبية الاخرى .

٤ - فتح مراكز صحية شاملة مع عيادات اسنان في مناطق الطوال الجنوبي وضرار .

٥ - اقامة مبنى لعيادات الرويحة علما بان قطعة الارض اللازمة لاقامة البناء متوفرة.

٦ - فتح عيادات صحية في قرية الملاحة .

وزارة التنمية الاجتماعية :

١ - فتح مركز تنمية مجتمع محلي في منطقة اللواء .

٢ - زيادة الدعم المقدم للجمعيات الخيرية في مناطق اللواء لحاجتها الماسة لمثل هذا الدعم الاضافي .

٣ - زيادة المبالغ المخصصة والمقدمة للمواطنين من صندوق المعونة الوطنية وذلك الفقر الشديد والغائه التي يعاني منها المواطنون في مناطق اللواء .

وزارة الشباب :

١ - استكمال مشروع مجمع ضرار الرياضي وجعله مجمعا رياضيا متكاملا وزيادة المخصصات المرصودة له .

٢ - المساهمة في تطوير وتحسين الملاعب الرياضية في اللواء وخاصة ملعب الطوال الجنوبي المسجل باسم وزارة الشباب والذي طرح عطاء التطوير الاولي له هذا العام .

٣ - زيادة الدعم المقدّم للأندية والمراكز الشبابية والمنتديات في اللواء وذلك من اجل مساعدتها في المساهمة الفعالة في تطوير الحركة الرياضية والشبابية في اللواء .

٤ - زيادة عدد المراكز الشبابية وفتح مركز للشابات .

وزارة التعليم العالي :

- انشاء كلية مجتمع متوسطة مهنية في مركز اللواء .

وزارة التربية والتعليم :

١ - انشاء مدرسة مهنية ثانوية مستقلة تخدم ابناء اللواء .

٢ - تحسين وتطوير مركز التنمية الريفية في بلدة معدي حتى يتمكن من تحقيق رسالته وتحقيق اهدافه .

٣ - اقامة مباني للمدارس والابنية المستأجرة في مناطق كل من المنطح - ام حماد - الملاّحة - المشاهرة .

٤ - تحديث وتحسين المدارس المقامة والتي هي بحاجة الى ذلك من خلال زيادة عدد الغرف الصفية واقامة جناح للادارة والنشاطات المختلفة في هذه المدارس .

٥ - فتح صف اول ثانوي في كل من مدرستي ضرار الاساسية للبنين والطوال